



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –

كلية: العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير

الرقم التسلسلي:

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

قسم: علوم الاقتصادية

مذكرة مقدم في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

دور وسائل الدفع الإلكتروني في التخفيف من الآثار الاقتصادية لجائحة
كورونا
-دراسة حالة الجزائر-

تحت إشراف الدكتورة:

* فلفلي الزهرة.

من إعداد الطلبة:

* زياتي حسبية.

* بوحريرة هند.

السنة الجامعية: 2022/2021

الملخص

تهدف هذه الدراسة لمعرفة الى أي مدى ساهمت وسائل الدفع الالكتروني في الحد من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا في الجزائر، حيث تعيش أغلب دول العالم بما فيها الجزائر على واقع جائحة كورونا التي تعد أزمة صحية تعدت تأثيراتها الأنظمة الصحية لتشمل مختلف المجالات خاصة في ظل سرعة انتشار الفيروس، صعوبة السيطرة عليه وكذا عدم توفر علاج أو لقاح مؤكد له، حيث كان لها تأثير على مختلف المؤشرات الاقتصادية في مختلف دول العالم كدولتي الصين والسعودية.

وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج أهمها أن لجائحة كورونا تأثير إيجابي على عمليات الدفع الالكتروني التي عرفت ارتفاعا في ظل هاته الجائحة، حيث ساهمت هذه الجائحة في توجيه العملاء نحو الدفع الالكتروني لأنه يساهم في الحد من تداول الأوراق النقدية والعملات المعدنية التي قد تحمل الفيروس، أي التقليل من خطر العدوى عبر هذه الأخيرة من جهة، كما يساهم في التقليل من التنقل والاحتكاك بين الأفراد مما يخفض من خطر العدوى بينهم من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، أزمة السيولة، وسائل الدفع الإلكترونية، جائحة كورونا.

Abstract:

This study aims to what extent electronic payments methods have contributed to reducing the economic effects of the corona pandemic in Algeria, where most countries of the world, including Algeria, live on the impact of the corona pandemic, which is health crisis whose effects have exceeded health systems it include various fields, especially in light of the rapid spread of the virus, the difficulty of controlling it, as well as the lack of a sure treatment of vaccine, as it had an impact on various countries of the world, such as china and Saudi Arabia.

The study reached a number of results, the most important of which is that the corona pandemic has a positive impact on electronic payment operations, which have known a rise in light of this pandemic, as this pandemic contributed to directing customers towards electronic payment, as it contributes to redacting the circulation of banknotes and coins that may carry the virus that is, reducing the risk of infection through the latter on the one hand, and also contributing to reducing movement and friction between individuals, which reduces the risk of infection between them on the other hand.

Keywords: digital economy, liquidity crisis, electronic payment methods, pandemic corona.

إهداء

بسم الله العلي العظيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

النبي المصطفى أشكر الله أولا وأخيرا على كل نعمه فالحمد لله والشكر

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أعز وأغلى إنسانة في حياتي "والدي" العزيزة التي أنارت دربي بدعائها

إلى من سعى لأنعم بالراحة الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح "والدي" العزيز

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكرهم فؤادي "إخواني" الأعزاء "ببة، حمزة، شريفة" نور الله طريقهم بالخير

والسعادة

إلى عائلة "زياني" الذين وقفوا بجاني

وإلى أحباب قلبي وأعزهم "آلاء صوفيا، محمد يزن، يونس"

فأمنيا لهم اللطيفة لي بالنجاح ودعمهم وتشجيعهم مكنتني اجتياز مرحلة من مراحل حياتي

إلى رفقاء الدرب الرائعين أشكرهم على وجودهم ودفعي نحو الأمام

خاصة صديقتي التي قاسمتني عناء هذه المذكرة "هند"

وصديقتي "رحمة، رانية، هبة"

والى روح جداتي "زهرة، زهرة، غريبة" رحمهم الله

كما أشكر جميع أساتذة "جامعة الشاذلي بن جديد الطارف" وبالأخص قسم العلوم الاقتصادية

وفي الأخير يسرني ويشرفني أن أشكر شكرا خاص للأستاذة الدكتورة "فلعلي الزهرة" على الجهد والتعب الذي

بذلته في إنجاح هذه المذكرة والمساعدة التي منحتنا إياها في هذا الوقت الصعب وأدعو الله أن يوفقها وينزلها

منازل الشهداء

- زياني حسيبة -

إهداء



بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أما بعد.

أهدي عملي هذا الى

نور حياتي وسر سعادتي في الحياة والى من جعل الله جنة تحت قدميها أمي الغالية أدامها الله نور دربي.

الى من أفتخر به والذي كرس حياته من أجلنا والذي الغالي.

الى الغالية على قلبي أمي الثانية "نجاة"

الى جدتي الغالية "فاطمة الزهراء" و "حببتي نصيرة" حفظهما الله

الى أخواتي العزيزات هاجر، مريم، ملاك، صفاء، أريج، آمال، ايمان، صفية، عبير.

الى من كانوا ولا زالوا سنداً لي في الحياة: وليد، الصادق، توفيق، محمد الأمين.

والى زميلتي حسيبة التي شاركتني هذا العمل متمنية لها كل النجاح والتوفيق في حياتها.

الى زميلاتي: رحمة، شيماء، أميرة، سماح، سامية، غزلان، سميرة، أماني، رانيا، جميلة، هديل، ريان، خلود.

الى روح عمي "كمال" وأختي الغالية "مروى" رحمة الله عليهما

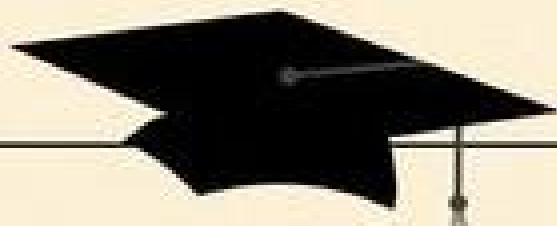
وفي الأخير يسرني ويشرفني أن أشكر شكراً خاصاً للأستاذة الدكتورة "فلفلي الزهرة" على الجهد والتعب الذي

بذلته في إنجاح هذه المذكرة والمساعدة التي منحتنا إياها في هذا الوقت الصعب وأدعو الله أن يوفقها وينزلها

منازل الشهداء

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

-بوحريرة هند-



شكر وعرفان -



بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أما بعد:

نتقدم بشكرنا الجزيل الى "الدكتورة فلفلي زهرة"

على مرافقتها لنا في هذا المشوار وحسن اشرافها علينا

ونصائحها القيمة التي استفدنا منها

وكانت خير عون لنا لاستكمال عملنا المتواضع هذا.

كما نتوجه بالشكر الى لجنة المناقشة

على تقبلهم مناقشة هذا العمل وجهدهم المبذول.

شكرا لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
50	عدد الإصابات بفيروس كورونا في العالم حسب المنطقة خلال النصف الأول من سنة 2020	الشكل رقم (01)
51	عدد الإصابات بفيروس كورونا في الدول العربية حسب المنطقة خلال النصف الأول من سنة 2020	الشكل رقم (02)
52	عدد الوفيات بفيروس كورونا في العالم حسب المنطقة خلال النصف الأول من سنة 2020.	الشكل رقم (03)
53	عدد الوفيات بفيروس كورونا في الدول العربية حسب المنطقة خلال النصف الأول من سنة 2020	الشكل رقم (04)
62	انتشار فيروس كورونا في الصين	الشكل رقم (05)
63	أثر جائحة كورونا على معدل النمو في الصين	الشكل رقم (06)
64	أثر جائحة كورونا على معدل البطالة في الصين	الشكل رقم (07)
65	أثر جائحة كورونا على الميزان التجاري	الشكل رقم (08)
66	أثر جائحة كورونا على احتياطي الصرف	الشكل رقم (09)

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
92-89	أهم الخدمات المصرفية الالكترونية التي تقدمها البنوك الجزائرية	جدول رقم (01)
104	التدابير الوقائية من قبل مؤسسة بريد الجزائر لتفادي انتشار فيروس كورونا	جدول رقم (02)

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
(II)	الملخص
(III)	abstract
(IV-V)	إهداء
(VI)	شكر وعرفان
(VII)	قائمة الأشكال
(VIII)	قائمة الجداول
(IX-XIV)	فهرس المحتويات
(8-1)	مقدمة
9	الفصل الأول: مدخل للاقتصاد الرقمي ووسائل الدفع الالكتروني
10	تمهيد
11	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاقتصاد الرقمي
11	المطلب الأول: مفهوم ونشأة وخصائص الاقتصاد الرقمي
11	أولاً: مفهوم الاقتصاد الرقمي
12	ثانياً: نشأة الاقتصاد الرقمي
13	ثالثاً: خصائص الاقتصاد الرقمي
13	المطلب الثاني: أهمية ومبادئ وأهداف الاقتصاد الرقمي
13	أولاً: أهمية الاقتصاد الرقمي

14	ثانيا: مبادئ الاقتصاد الرقمي
15	ثالثا: أهداف الاقتصاد الرقمي
15	المطلب الثالث: مكونات وتطبيقات الاقتصاد الرقمي وتحدياته
15	أولا: مكونات الاقتصاد الرقمي
16	ثانيا: تطبيقات الاقتصاد الرقمي
17	ثالثا: تحديات الاقتصاد الرقمي
17	رابعا: آثار الاقتصاد الرقمي
18	المبحث الثاني: ماهية الدفع الالكتروني
18	المطلب الأول: مفهوم وخصائص الدفع الالكتروني
18	أولا: مفهوم الدفع الالكتروني
18	ثانيا: خصائص الدفع الالكتروني
19	المطلب الثاني: أنظمة الدفع الالكتروني
19	أولا: أنظمة الدفع الالكتروني
27	ثانيا: أطراف التعامل بأنظمة الدفع الالكتروني
28	المطلب الثالث: الدفع الالكتروني الناجح
29	المبحث الثالث: وسائل الدفع الالكتروني
29	المطلب الأول: مفهوم ونشأة وخصائص وسائل الدفع الالكترونية
29	أولا: مفهوم وسائل الدفع الالكتروني
29	ثانيا: نشأة وسائل الدفع الالكتروني

30	ثالثا: خصائص وسائل الدفع الالكتروني
31	المطلب الثاني: أنواع وأهمية وسائل الدفع الالكتروني
31	أولا: وسائل الدفع الالكترونية المطورة
35	ثانيا: وسائل الدفع الالكترونية الحديثة
42	ثالثا: أهمية وسائل الدفع الالكتروني
43	المطلب الثالث: مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكتروني
43	أولا: مزايا وسائل الدفع الالكتروني
43	ثانيا: عيوب وسائل الدفع الالكتروني
45	خلاصة الفصل
46	الفصل الثاني: دور وسائل الدفع الالكتروني في الحد من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا- تجارب دولية-
47	تمهيد
48	المبحث الأول: جائحة كورونا وآثارها الاقتصادية
48	المطلب الأول: مفهوم جائحة كورونا وطرق انتشارها وإجراءات الحد منها
48	أولا: مفهوم جائحة كورونا
53	ثانيا: طرق انتشارها
54	ثالثا: إجراءات الحد من انتشار الجائحة
55	المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا
55	أولا: انخفاض أسعار النفط

56	ثانيا: زيادة الطلب على السلع الغذائية الاستراتيجية
56	ثالثا: تأثير الجائحة على القطاع السياحي
56	رابعا: تذبذب أسعار صرف العملات
56	خامسا: زيادة معدلات البطالة وفقدان الوظائف
57	سادسا: تضرر قطاع الطيران
57	المطلب الثالث: أهمية الدفع الالكتروني في ظل جائحة كورونا
58	أولا: مدى انتقال فيروس كورونا عبر الأوراق النقدية والعملات المعدنية
60	ثانيا: اسهام جائحة كورونا في تطوير معاملات الدفع الالكتروني
61	المبحث الثاني: تجربة دولة الصين لوسائل الدفع الالكتروني
61	المطلب الأول: انتشار جائحة كورونا في الصين وآثارها الاقتصادية
61	أولا: انتشار فيروس كورونا في الصين
63	ثانيا: آثار فيروس كورونا على الاقتصاد الصيني
67	المطلب الثاني: طرق محاربة الجائحة.
69	المطلب الثالث: وسائل الدفع الالكتروني في الصين وأهميتها في ظل جائحة كورونا
69	أولا: وسائل الدفع الالكتروني في الصين
71	ثانيا: أهمية وسائل الدفع الالكتروني في الصين في ظل جائحة كورونا
71	المبحث الثالث: تجربة دولة المملكة العربية السعودية
71	المطلب الأول: انتشار جائحة كورونا في المملكة السعودية وآثارها الاقتصادية
72	أولا: انتشار فيروس كورونا في المملكة السعودية

72	ثانيا: آثار فيروس كورونا على الاقتصاد السعودي
74	المطلب الثاني: جهود المملكة السعودية لمواجهة جائحة كورونا
76	المطلب الثالث: وسائل الدفع الالكتروني في السعودية ودورها في ظل جائحة كورونا
76	أولا: وسائل الدفع الالكتروني في المملكة السعودية
78	ثانيا: دور وسائل الدفع الالكتروني في ظل جائحة كورونا على السعودية
80	ثالثا: مقارنة بين تجربة الصين والمملكة السعودية
81	خلاصة الفصل
82	الفصل الثالث: واقع استعمال وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر في ظل جائحة كورونا
83	تمهيد
84	المبحث الأول: أنظمة ووسائل الدفع الالكتروني في الجزائر
84	المطلب الأول: وسائل الدفع الالكتروني المتاحة في الجزائر والخدمات المصرفية الالكترونية التي تقدمها البنوك الجزائرية
84	أولا: وسائل الدفع الالكتروني المتاحة في الجزائر
88	ثانيا: الخدمات المصرفية الالكترونية التي تقدمها البنوك الجزائرية
92	المطلب الثاني: أنظمة الدفع الالكتروني في الجزائر
94	المبحث الثاني: آثار جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري ودور وسائل الدفع الالكتروني في الحد منها
94	المطلب الأول: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري
94	أولا: تداعيات جائحة كورونا على مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري

98	ثانيا: أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا
101	المطلب الثاني: أهمية الدفع الالكتروني في التقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا
102	المطلب الثالث: التدابير الوقائية التي اتخذتها مؤسسة بريد الجزائر لمكافحة فيروس كورونا
104	المبحث الثالث: واقع وآفاق وتحديات وسائل الدفع الالكتروني قبل وفي ظل جائحة كورونا
104	المطلب الأول: واقع الدفع الالكتروني في الجزائر قبل وفي ظل جائحة كورونا
104	أولا: واقع آليات الدفع الالكتروني في الجزائر
105	ثانيا: الآثار الإيجابية للدفع الالكتروني في الجزائر في ظل جائحة كورونا
106	ثالثا: أهم التطورات التي عرفها الدفع الالكتروني في الجزائر في ظل جائحة كورونا
107	رابعا: وسائل الدفع الالكتروني الأكثر فعالية في زمن كورونا
107	المطلب الثاني: آفاق الدفع الالكتروني في الجزائر وتحدياته
109	المطلب الثالث: معوقات نجاح وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر
109	أولا: عدم اعتماد التجارة الالكترونية
110	ثانيا: مشاكل البطاقة البنكية
111	خلاصة الفصل
112	خاتمة
116	قائمة المراجع

مقدمة

لا ريب أن ما يشهده العالم اليوم من تقدم في العلوم المختلفة ومن اكتشافات واختراعات معرفية متعددة أدى الى احداث ثورة تكنولوجية نتيجة التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأصبح العالم المترامي الأطراف قرية كونية صغيرة تتناقل فيها المعلومات الكترونيا وبسرعة فائقة عبر شبكة الأنترنت، فتأثرت مختلف القطاعات بدرجات متفاوتة بهذا التغيير ولعل أبرزها هو الاقتصاد فانتقل هو الآخر من المفهوم التقليدي الى المفهوم الحديث تحت مسمى الاقتصاد الرقمي.

لقد ساهم التطور التكنولوجي الكبير في تسهيل عملية انجاز المعاملات المصرفية والاتصال السريع بالنسبة للعملاء، وتقليل الجهد، الوقت نظرا لاعتماده على أساليب الكترونية حديثة في تقديم الخدمات المصرفية التي تحولت الى خدمات الكترونية كخدمات الصراف الآلي ونظام التحويل الالكتروني للنقود والعمليات المصرفية الالكترونية، واستخدام بطاقات الدفع، وكان ذلك بارزا خلال الأزمة الصحية التي تعرض لها العالم خلال سنة 2020 وهي انتشار وباء كورونا بشكل مرعب وحصد الكثير من الأرواح، كذلك الانخفاض الرهيب في النشاط الاقتصادي بسبب الإجراءات الوقائية المعتمدة في كل الدول، للحد من انتشار فيروس كورونا حيث شهدت بعض القطاعات توقفا شبه تام، جراء تجميد بعض الأنشطة وتعليق أخرى. وارتباط أنشطة أخرى بفترات الحجر الصحي المفروض، فقد توقفت بنسب متفاوتة، ونظرا لطبيعة الفيروس والتنفسي الواسع له تأثرت الاقتصاديات والعلاقات والالتزامات التجارية المحلية والعالمية وتسببت في توقف عدة نشاطات حيوية مما أدى الى تسارع الحكومات والدول الى إيجاد حلول لتسيير الجائحة والخروج منها، وفي ظل هذه الظروف قامت معظم الدول خاصة المتضررة باستخدام الدفع الالكتروني بدلا من الدفع التقليدي كآلية لتفادي الالتقاء المباشر والملازمة المباشرة لوسائل الدفع وتقييدا بالإجراءات الاحترازية للحد من انتشار الفيروس.

إشكالية الدراسة:

تأسيسا على ما سبق يختص بالذكر هنا وسائل الدفع الالكتروني التي تعتبر من أهم ما توصلت اليه التكنولوجيا الحديثة للاقتصاد الرقمي، كونها عنصر فعال لنجاح أعمال الدفع القائمة على التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال. فهناك العديد من الدول التي واجهت جائحة كورونا من الناحية الاقتصادية بالتكنولوجيا الحديثة المتمثلة في الدفع الالكتروني.

في الوقت الذي بات نظام الدفع الالكتروني يصنف على أنه أحدث شكل من أشكال التكنولوجيا المالية المعتمدة في العالم، فان الدولة الجزائري تحسست أهميته وضرورة اللجوء اليه. وذلك لاعتباره أحد أهم وأضمن طرق السداد المالية لكونه نظام مقدم من قبل مؤسسات مصرفية، ومالية تراعي مسألة الأمان، والموثوقية الضروريين في المجال المالي.

ومن خلال هذا التقديم يمكن حصر الإشكالية في التساؤل الجوهرى الآتى:

ما مدى مساهمة وسائل الدفع الالكترونى في التخفيف من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا في الجزائر؟

وللإجابة على هذا التساؤل تم طرح بعض التساؤلات الفرعية:

1. كيف أثرت جائحة كورونا على مختلف القطاعات الاقتصادية في العالم؟
2. على اعتبار الصين أول دولة انتشر فيها فيروس كورونا فما هي الإجراءات المتخذة للحد من آثارها الاقتصادية؟
3. ما هي الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها المملكة السعودية لمواجهة فيروس كورونا؟
4. ما هي أهم أسباب أزمة السيولة النقدية التي شهدتها الجزائر، لا سيما خلال جائحة كورونا؟ وفيما تتمثل أهم التدابير الوقائية المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية لمواجهة فيروس كورونا؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على التساؤلات المطروحة تم وضع جملة من الفرضيات كما يلي:

الفرضية الرئيسية: ساهمت جائحة كورونا في تطور استخدام وسائل الدفع الالكترونى في الجزائر مقارنة بالفترات السابقة.

1. أثرت جائحة كورونا سلبا على العديد من القطاعات بسبب إجراءات الغلق التي اتخذتها معظم الدول في العالم.
2. واجهت الصين جائحة كورونا بمجموعة من الإجراءات والتدابير الفعالة للحد من آثارها الاقتصادية.
3. هناك إجراءات صحية واقتصادية وتكنولوجية تميز تجربة السعودية في مواجهة جائحة كورونا.
4. تعود أزمة السيولة النقدية التي شهدتها الجزائر خلال جائحة كورونا لزيادة الطلب على السيولة النقدية.
5. اتخذت الحكومة الجزائرية العديد من التدابير والإجراءات الوقائية والاحترازية لمواجهة الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا.

أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع

تستمد الدراسة أهميتها من خلال تركيزها على واحدة من أهم معطيات الثورة التكنولوجية وهي وسائل الدفع الالكترونية، ودراسة واقعها وتطورها، وزاد انتشارها في الآونة الأخيرة وقد أظهرت مساهمتها في الحد من آثار جائحة كورونا وسهلت

عدة معاملات، الأمر الذي دفع لتسليط الضوء على مدى مساهمة وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من الآثار الاقتصادية جائحة كورونا. ومن أسباب اختيار الموضوع:

- حداثة الموضوع في الآونة الأخيرة في مجال الدفع الإلكتروني.
- قلة الوعي بأهمية وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر مما أدى إلى قلة التعامل بها.
- الرغبة في دراسة هذا الموضوع لمعرفة الأهمية العلمية وتنمية المعرفة الشخصية.

أهداف الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة:

- توضيح الغموض الذي يشوب الاقتصاد الرقمي.
- التعريف بجائحة كورونا وأهم آثارها الاقتصادية.
- سرعة انتشار الوباء والبحث عن كيفية مواجهته.
- معرفة دور التكنولوجيا الحديثة في الحد من الآثار السلبية للجائحة.
- إبراز مدى مساهمة بطاقة الدفع الإلكتروني الذهبية في الوقاية من جائحة كورونا.
- التعرف على التدابير الوقائية التي اتخذتها مؤسسة بريد الجزائر لمواجهة جائحة كورونا.

منهج الدراسة:

في هذه الدراسة تم استخدام عدة مناهج أهمها: **المنهج الوصفي والمنهج التحليلي** لوصف وتحليل مختلف عناصر الدراسة وقد برز أكثر في الفصل الثاني من خلال وصف وتحليل تجرتي الصين والسعودية.

بالإضافة إلى **المنهج التاريخي** في الفصل الأول نظرا للأهمية التاريخية لمراحل نشأة وتكوين بعض المفاهيم الأساسية كالاقتصاد الرقمي والدفع الإلكتروني.

كما تم استخدام **منهج دراسة حالة** في الفصل الثالث، وذلك عن طريق تحليل مختلف المعطيات المتحصل عليها من المواقع الرسمية والمجلات والمقالات والمكتبيات والمذكرات.

حدود الدراسة:

إطار هذه الدراسة يتحدد بتسليط الضوء على دور وسائل الدفع الإلكتروني في التخفيف من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، وذلك من خلال دراسة تجارب دولية كدولتي الصين والمملكة السعودية ومقارنتها بالتجربة الجزائرية، أما الإطار الزمني لهذه الدراسة فإن عملية التشخيص والتقييم ستكون خلال الفترة من 2019 إلى يومنا هذا.

الدراسات السابقة:

لقد تم التطرق لموضوع الدفع الإلكتروني في التخفيف من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا من قبل وسنعرض أبرز الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وهي كالتالي:

1. دراسة طيب أسامة، (2022)، بعنوان: " تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي-الآثار

والإجراءات-، مجلة الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 01، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، هدف الباحث من خلال هذه الدراسة الى الوقوف على واحدة من أخطر الأزمات الصحية عبر التاريخ من حيث الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية والتي امتدت لتشمل كل بلدان المعمورة دون استثناء وراح ضحيتها الملايين من الأشخاص، وذلك بتسليط الضوء على الآثار الاقتصادية على مختلف اقتصاديات بلدان العالم وبالخصوص الاقتصاد الجزائري، وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة الى أن جائحة كورونا خلفت آثار اقتصادية وخيمة على العالم ككل وعلى الجزائر خصوصا، إضافة إلى أن قطاع السياحة كان أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا نظرا للقيود المفروضة على الأفراد.

2. دراسة يعقوبن صليحة، (2021)، بعنوان: " تأثير جائحة كورونا (كوفيد-19) على أسواق العمل في

الدول العربية -مع الإشارة لحالة الجزائر-، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر، هدفت الباحثة في إطار هذه الدراسة إلى محاولة تحديد تأثيرات جائحة كوفيد -19 على أسواق العمل في الدول العربية وما صاحبها من إجراءات إغلاق جزئي وكامل للمؤسسات الاقتصادية، وذلك من خلال تحليل سياسات سوق العمل التي اتبعتها الدول العربية لمواجهة تداعيات تلك الجائحة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الانتشار السريع لفيروس كورونا ساهم بشكل كبير في تفاقم مشكلة البطالة وزيادة عدد العاطلين عن العمل ، بالإضافة إلى تضرر أو إعلان إفلاس عدد من المؤسسات الاقتصادية.

3. دراسة اليمين سعادة، (2021)، بعنوان: " تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد

العالمي: الآثار على أهم القطاعات الاقتصادية وسبل المواجهة، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 05، العدد 02، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، هدف الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التعرف

على تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال عرض وتحليل واقع بعض القطاعات الاقتصادية الأساسية على مستوى الاقتصاد العالمي قبل وبعد تفشي جائحة كورونا، وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة الى أن جائحة كورونا أدت إلى ركود في الاقتصاد العالمي لم يسبق له مثيل منذ الحرب العالمية الثانية، وقد كان قطاع السياحة وكذا قطاع سوق العمل من أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا، كما توصلت أيضا إلى أن هناك العديد من القطاعات الاقتصادية التي عرفت تعاف كبير وعلى رأسها قطاع الصناعات التحويلية نتيجة تخفيف إجراءات الإغلاق وبعض التدابير الأخرى التي اتخذتها الكثير من الحكومات والمنظمات الاقتصادية العالمية للحد من الآثار الاقتصادية للجائحة.

4. دراسة عبد الحميد فيجل، محمد براق، (2021)، بعنوان: "تداعيات جائحة كورونا (كوفيد-19) على

الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 15، العدد 03، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله، تيبازة، الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى تبين آثار جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري وأهم التدابير المتخذة للحد منها، وذلك من خلال وصف الأزمة الاقتصادية الناجمة عنها وتحليل أثرها على الاقتصاديين العالمي والجزائري، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الجائحة أضرت بالاقتصاد الجزائري، إذ تراجعت أسعار النفط، نتيجة لتوقف الرحلات كما تضرر قطاع السياحة عالميا، وهو ما سينعكس سلبا على المؤشرات الاقتصادية كارتفاع معدل التضخم والدين العام وتآكل احتياطي النقد الأجنبي واستمرار عجز الموازنة العامة، ما دفع الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ تدابير للحد من آثارها وانعاش الاقتصاد الوطني.

5. حريد رامي، تامين عبد الكريم، (2021)، بعنوان: "دراسة تحليلية لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد

على الاقتصاد العالمي، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف-ميلة-، الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بجائحة كورونا التي تسببت في دخول العالم في أزمة عميقة والوقوف على أهم تداعيات هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي، وذلك بتسليط الضوء على الأزمة التي يمر بها العالم فجائحة كورونا شكلت أزمة تتطلب الدراسة من حيث تداعياتها التي تجاوزت الآثار الصحية المباشرة للفيروس لتمس مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الأزمة الصحية لفيروس كورونا تحولت عبر عدة قنوات الى أزمة اقتصادية فبالرغم من أن آثار الجائحة لا تزال غير واضحة بشكل كبير إلا أنها تسببت في تذبذب حركة التجارة العالمية. كما أدت إجراءات الوقاية المعتمدة من طرف معظم الدول إلى تقييد حركة النقل والسفر ما تسبب في خسائر معتبرة في قطاع النقل والسياحة. وقد شهدت الأسواق المالية كذلك اضطرابات حادة بسبب حالة عدم اليقين التي تشوب آفاق الاقتصاد العالمي.

6. دراسة لطيفة قعيد، (2020)، بعنوان: "أوضاع سوق النفط العالمي في ظل جائحة فيروس كورونا

المستجد، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد 02، العدد 02، المركز الجامعي بتيبازة، الجزائر، هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى معرفة أوضاع سوق النفط العالمي في ظل انتشار فيروس كورونا، وذلك بتسليط الضوء على أوضاع سوق النفط العالمي قبل وفي ظل جائحة فيروس كورونا المستجد، وتوصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى أن هذا الوباء ساهم في خفض الطلب على النفط الخام وبالتالي إلى تدهور أسعار النفط، وقد كانت الدول المصدرة للنفط الأكثر تضررا خاصة الدول التي تعتمد اقتصاداتها على النفط.

7. دراسة سفيان خلوفي، كمال شريط، (2020)، بعنوان: "إدارة المخاطر الوبائية: جائحة فيروس كورونا

كوفيد-19 (تجربة الصين أم جمهورية كوريا؟)، *revue algérienne d'économie et gestion*، مجلد 14، العدد 02، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الإجراءات الإدارية التي اتخذتها جمهورية كوريا وجمهورية الصين الشعبية في إدارة خطر جائحة كورونا كوفيد-19 وتقييم مدى نجاحها، وذلك بتسليط الضوء على الاستراتيجيات الإدارية المتخذة من قبل الصين وجمهورية كوريا في إدارة خطر جائحة كورونا، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الصين نجحت في إدارة خطر الجائحة من خلال تبنيها لنموذج إداري مغلق قائم على ممارساتها الرقابية على السكان، بالإضافة إلى قدراتها الهائلة على حشد الجهود، في حين نجحت جمهورية كوريا في ذلك من خلال نموذج إداري مفتوح قائم على الشفافية في البيانات الرقمية للسكان، وكذا على توفير عدد هائل من الاختبارات لمراقبة الحالات المصابة والمشتبه بها.

ما ميز هذه الدراسة عن باقي الدراسات: فترة الدراسة (2019-2022)، حيث قد مرت ثلاثة سنوات على ظهور جائحة كورونا وأصبحت آثارها الاقتصادية واضحة في كل بلدان العالم الأمر الذي ساعد على أن تكون الإجراءات المتخذة ضدها ذات فعالية جيدة، بالإضافة إلى أن هذه الدراسة حاولت عرض التجارب الدولية لوسائل الدفع الإلكتروني في مواجهة جائحة كورونا ومقارنتها بالجزائر.

هيكل الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع والإجابة عن الأسئلة المطروحة والتحقق من مدى صحة الفرضيات التي انطلقت منها، قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة عامة وتليها خاتمة. حتى يتم الترابط بين عناصرها وإيجاد نوع من التسلسل في الأفكار.

تناول الفصل الأول مدخل للاقتصاد الرقمي ووسائل الدفع الإلكتروني، بتقديم المفاهيم الأساسية حول الاقتصاد الرقمي في المبحث الأول، بينما في المبحث الثاني عن ماهية الدفع الإلكتروني، أما المبحث الثالث فخصص لوسائل الدفع الإلكتروني.

في الفصل الثاني الخاص بدور وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا -تجارب دولية- "، وقد تضمن ماهية جائحة كورونا وآثارها الاقتصادية في المبحث الأول، بينما في المبحث الثاني عرض تجربة دولة الصين لوسائل الدفع الإلكتروني، أما المبحث الثالث والأخير خصص لتجربة المملكة السعودية لوسائل الدفع الإلكتروني.

وبالنسبة للفصل الثالث المعنون بواقع استعمال وسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر في ظل جائحة كورونا فقد استعرض فيه لمحة عن أنظمة ووسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر في المبحث الأول، بينما استعرض في المبحث الثاني آثار جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري ودور وسائل الدفع الإلكتروني في الحد منها، أما المبحث الثالث لخص واقع وتحديات وسائل الدفع الإلكتروني قبل وفي ظل جائحة كورونا.

صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهت هذه الدراسة ما يلي:

- صعوبة الحصول على المعلومات.
- قلة المراجع التي تدرس هذا الموضوع بشكل مباشر خاصة من ناحية أثر وسائل الدفع الإلكتروني خلال جائحة كورونا.
- صعوبة الحصول على إحصائيات دقيقة وبترتيب سنوي يستوفي الإطار الزمني للدراسة.

الفصل الأول:

مدخل للاقتصاد الرقمي ووسائل

الدفع الإلكتروني.

تمهيد:

أدى الانتشار المذهل والمتسارع في شبكة الانترنت الى ظهور ما يدعى بالاقتصاد الرقمي، الذي دفع الى حدوث تغيرات جوهرية في طبيعة عمل القطاع المصرفي والمالي، من خلال امداده بآليات حديثة جعلته أكثر مرونة وديناميكية وسرعة في تقديم خدماته، وأصبحت الرقمنة تميز اقتصاديات الدول المتقدمة لما تمنحه من تسهيلات في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية، ومع التطور المتواصل في تكنولوجيا المعلومات تم استحداث وسائل جديدة تعد أكثر ملائمة لطبيعة ومتطلبات الاقتصاد الرقمي، مما جعل وسائل الدفع الالكتروني تسهل عدة عمليات مما يسمح لها بمواكبة التقدم الحاصل في هذا المجال.

وقد خصص هذا الفصل للحديث على وسائل الدفع الالكترونية وذلك عن طريق تقسيمه الى ثلاثة مباحث، إذ أن المبحث الأول عن مفهوم وخصائص الاقتصاد الرقمي، أما المبحث الثاني أنظمة الدفع الالكترونية، يليهما المبحث الثالث الذي يتطرق الى مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكتروني.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاقتصاد الرقمي

أصبح مصطلح الاقتصاد الرقمي من أكثر المفاهيم الاقتصادية استعمالاً في هذا العصر، فهو متداول بشكل سريع في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا والانترنت وفي ظل التحول الرقمي بسرعة فائقة وباستخدام أحدث التقنيات.

المطلب الأول: مفهوم، نشأة وخصائص الاقتصاد الرقمي

سيتناول هذا المطلب جملة من تعاريف الاقتصاد الرقمي حتى يتسنى تحديد مفهوم شامل له أولاً، ثم معرفة نشأته وتاريخه.

أولاً: مفهوم الاقتصاد الرقمي

توجد عدة تعريفات للاقتصاد الرقمي أهمها:

هو ذلك النوع من الاقتصاد القديم الجديد الذي يقوم في مجمل عملياته على المعلومات ومستنداً في أغلب خطواته على استخدام تكنولوجيا المعلومات التي أسقطت وألغت كل الحدود والحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من أجل الوصول إلى الأسواق بغض النظر عن أماكن وجودها وزمانها، إنه الاقتصاد اللاحدودي.¹

كما يعرف الاقتصاد الرقمي كذلك على أنه: التفاعل والتكامل والتنسيق المستمرين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جهة وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى بما يحقق الشفافية والفورية والإنتاجية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما.²

ويعرف أيضاً على أنه: الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة وتوظيفها وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمختلف مجالاتها من خلال خدمات الانترنت والتطبيقات التكنولوجية واستخدام العقل البشري كرأس مال، وتوظيف البحث العلمي لخلق تغييرات استراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر استجابة وانسجام مع تحديات التنمية الجديدة.³

¹ جعفر حسن جاسم، (2010)، الاقتصاد الرقمي، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ص 24.

² كنزة تيبو، محمد دهان، (2019)، دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق جودة الحياة دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 03، الجزء الأول، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص 367.

³ نور الدين بن سولة، (2018)، الاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية، مجلة أكاديمية فصلية محكمة تعني بالبحوث الفلسفية والاجتماعية والنفسية، المجلد 05، العدد 02، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، ص 336-337.

من خلال هذه التعاريف السابقة يمكننا تعريف الاقتصاد الرقمي على أنه هو ممارسة الأنشطة الاقتصادية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات وذلك بإيجاد روابط فعالة فيما بين أطراف النشاط الاقتصادي وذلك بفتح الحدود والحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال من أجل الوصول إلى الأسواق بغض النظر عن أماكن تواجدها وزمنها.

ثانيا: نشأة الاقتصاد الرقمي

تعود نشأة الاقتصاد الرقمي الى أواخر القرن العشرين وبالتحديد فترة التسعينات منه، وهذا تزامنا مع ظهور الانترنت وتوسع استخدامها في شتى المجالات ولا سيما التجارية، حيث أتاحت للمنظمات تواصلًا فعالًا مع الأسواق والعملاء عبر أنحاء العالم واتجهت الكثير من المؤسسات لاستعمال الأنترنت كأداة تسويقية لسلعها وخدماتها، حيث أصبحت العديد من الشركات تمتلك مواقع باسمها على الانترنت تقوم من خلالها بعرض صفحات إعلانية تتضمن معلومات مفصلة عن منتجات وخدمات المؤسسة والبيع عن بعد وكذا خدمات ما بعد البيع مثل شركة فورد لصناعة السيارات وكلاهم يقدمان كتالوجات الكترونية لعرض منتجاتها وكل الخدمات المرفقة لذلك كالمكتبات التي أصبحت تعرض منتجاتها على شبك الكمبيوتر وشركات برامج الكمبيوتر وغيرها.

من جهة أخرى سمح ظهور الأنترنت بخلق مصادر دخل مختلفة حيث أصبحت المواقع الالكترونية في حد ذاتها تمثل مؤسسات اقتصادية قائمة بذاتها تقدم خدمات متنوعة كتقديم دروس مسجلة وتكوينات عن بعد كتقديم الأخبار، الإعلانات، الاشهار... وغيرها وتتقاضى عليها مداخيل مادية، وبذلك سمحت بخلق نوع جديد من الوظائف والمهن وهي التي يقوم أصحابها أساسا بإنتاج وتجهيز المعلومات وتوزيعها وبثها وهو ما يطلق عليهم بـ Internet Works. وهي فئة تمارس نشاطها دون قيود جغرافية أو زمانية ولم يعد العمل يقتصر على المكتب بل يمكن لأي شخص ممارسة نشاطه الربحي من منزله وفي أي وقت. فمثلا حسب الاحصائيات الأخيرة (خمس سنوات الأخيرة من 2012 الى 2017) بلغ مداخيل موقع الفايسبوك 230 دولار أمريكي في الثانية، 13800 في دقيقة، أكثر من 800 ألف دولار أمريكي في ساعة، وقراءة 20 مليون أمريكي في اليوم، في حين ان شركة قوقل الأمريكية تحقق الأرباح من الإعلان المرتبط بخدمات البحث على الانترنت، والبريد الالكتروني في الثانية، وأكثر من 112 ألف دولار أمريكي في الدقيقة، وأكثر من 161 مليون في اليوم. وهناك الكثير من شركات التي تحقق مبالغ خيالية خلال اليوم الواحد فقط.¹

¹ بحثة بطاهر، (2019)، توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة مستغانم، الجزائر، ص 146.

ثالثا: خصائص الاقتصاد الرقمي

يتميز الاقتصاد الرقمي بالعمل على بناء مجتمع المعلومات عن طريق تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق العديد من الأهداف التنموية، اذ يمكن القول ان أهم خصائص الاقتصاد الرقمي تتمثل فيما يلي¹:

- توفر المعلومات لمتخذي القرار؛
- أصبحت المعلومة في الاقتصاد الرقمي عنصر قوة؛
- إلغاء الحدود والقيود الاقتصادية التقليدية؛
- يركز الاقتصاد الرقمي على مستوى الثقافة التكنولوجية للمجتمع؛
- الاعتماد الرئيسي للإنترنت في مختلف العمليات والمعاملات؛
- ظهور البيع الالكتروني، العقد الالكتروني (التجارة الالكترونية)؛
- يتأثر الاقتصاد الرقمي بصفة مستمرة بالتغيرات التي تطرأ على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- ظهور العملة الرقمية؛
- ظهور المؤسسات الرقمية؛

المطلب الثاني: أهمية، مبادئ وأهداف الاقتصاد الرقمي

للاقتصاد الرقمي أهمية بالغة كما له عدة مبادئ وأهداف توجز أهمها فيما يلي:

أولاً: أهمية الاقتصاد الرقمي

تكمن أهمية الاقتصاد الرقمي في كونه يتعلق بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة على أساليب الإنتاج المتميزة بكثافة تطبيقات تكنولوجيات الاعلام والاتصال، مستندا على قوة شبكة الأنترنت، وتشير العديد من الدراسات الاقتصادية الى الدور الجوهرى والعميق لتطبيقات ثورة تكنولوجيا الاعلام والاتصال، والتحول الى العالم الالكتروني في دفع عجلة التنمية وزيادة القدرة التنافسية للدول من خلال:²

¹ خالد رجم، خولة واصل، الوزيرة سعادة، (2019)، واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر "دراسة تحليلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، journal of economic growth and entrepreneurship vol 01، العدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر ص 44.

² نصيرة شبوب، (2013)، الإدارة البنكية الالكترونية في الجزائر دراسة ميدانية حول أنظمة النقد الآلي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 32.

تطوير وتحديث قطاع تكنولوجيا الاتصال ليكون قطاعا اقتصاديا رائدا بما يعظم اسهاماته في قيمة الناتج المحلي لأي دولة.

نشر وتعميق استخدام تكنولوجيات الاعلام والاتصال في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لتحسين قدرات الدول التنافسية، وزيادة جودة منتجاتها وخدماتها.

ثانيا: مبادئ الاقتصاد الرقمي

يمكن ايجاز مبادئ الاقتصاد الرقمي في النقاط التالية:¹

- القدرة على الابتكار وولادة منتجات فكرية معرفية جديدة لم تعرفها الأسواق من قبل، وإيجاد غير المسوق والأكثر اشباعا وإمتاعا للمستهلك والموزع والمتعامل معه؛
- المرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات والمستجدات التي تعرفها الحياة اليومية؛
- القدرة الفائقة على التجدد والتطور والتواصل الكامل مع بقية الاقتصاديات التي ترغب في الاندماج فيه، حيث يصعب فصله عنها أو الحديث عنها دون أن يكون له مكانا بارزا فيها؛
- مجالات تكوين القيمة المضافة متعددة ومتجددة وذات طبيعة تزامنية تكاد تكون نهائية، وتعطي تأثيرها على كل مجالات الاقتصاد بشكل فوري وملحوس؛
- تجدد الحاجة الى هذا الاقتصاد والطلب على منتجاته المعرفية التي تغذي كل نشاط أو وظيفة بشكل كبير وبمعدلات متميزة، مما يدفعنا الى القول ان أي نشاط يستحيل القيام به بدون معرفة؛
- ارتباطه بالذكاء والقدرة على الابتكار والخيال الجامع والوعي الادراكي بأهمية الاختراع، والمبادرة الذاتية والجماعية لتحقيق ما هو أفضل، وتفعيل كل ذلك من أجل انتاج أكبر في الحجم وأحسن في الأداء، وأجود في النوعية والأهم هو الأفضل إتاحة للإشباع؛
- اقتصاد مفتوح بالكامل، أي لا وجود فواصل زمنية أو عقبات مكانية أمام من يرغب في التعامل به وفيه ومعه فقط عليه أن يملك معرفة عقلية وإدارة تشغيلية ووعي كامل بأبعاد وجوانب هذا الاقتصاد واحترام تام لحقوق أطراف التعامل فيه؛
- القدرة على ابتكار مصادر معرفية جديدة وتطوير وتنوع وانتشار وسائل تداولها دون أي حواجز تعيق هذا التبادل؛

¹ مروة بوعكاز، رانيا ايناس بن نهار، (2021)، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصرنة النظام المصرفي الجزائري (واقع وتحديات)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر، ص 12.

- تجدد المصادر المعرفية لهذا الاقتصاد وازديادها ونموها وعدم تفادها سواء بكثرة الاستعمال أو الاحتفاظ، بل ان كثرة الاستخدام تساهم في زيادة المصادر المعرفية وتراكم وتنوع المعارف، على عكس المصادر المادية أو الطبيعية؛

ثالثا: أهداف الاقتصاد الرقمي

ان أهم أهداف الاقتصاد الرقمي، يمكن ذكرها من خلال القول: أن الاقتصاد الرقمي يتحقق لدى المنشآت والمؤسسات من خلال المنافع التي يمكن تحقيقها من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والتي بدورها تحقق الأهداف التي يجب أن تنطلق منها تلك المؤسسات، ومن هذه الأهداف:¹

- إزالة الحواجز الجغرافية؛
- إزالة الحواجز الزمنية؛
- تحسين التعامل مع القيود التكاليفية؛
- تحطيم الحواجز الهيكلية؛

المطلب الثالث: مكونات، تطبيقات، تحديات وآثار الاقتصاد الرقمي

من خلال هذا المطلب سوف نتعرف على مكونات الاقتصاد الرقمي وتطبيقاته.

أولا: مكونات الاقتصاد الرقمي

يشمل الاقتصاد الرقمي كنظام جديد على مجموعة من العناصر المتفاعلة بشكل يجعل من هذا الأخير فعالا، وفيما يلي توصيف للعناصر المكونة لهذا النظام.²

1-1 المنتجات الرقمية: لا تعني البرامج الالكترونية والفيديو فقط، وانما تتعدى ذلك ومثال ذلك إمكانية

الدفع والسحب من خلال ظهور العملة الالكترونية، الخدمات الحكومية من خلال إمكانية الحصول على الوثائق الرسمية كالرخص ودفع الفواتير وغيرها من الالتزامات عن طريق الانترنت، ارسال واستقبال الرسائل والفاكسات.

2-1 المستهلكون: ان ما يميز المستهلكين في عهد الاقتصاد الرقمي هو عددهم الكبير، اذ يعتبر كل من يدخل على

شبكة الانترنت عميلا محتملا للمنظمات التي تنشط في السوق الالكتروني، كذلك الحجم الهائل من المعلومات المتوفرة على المواقع الالكترونية مما يسهل على المستهلكين عمليات التبادل.

¹جعفر حسن جاسم، مرجع سبق ذكره، ص100.

² وسام مرابطي، (2015)، آليات التسويق عن بعد في ظل التوجه نحو الاقتصاد الرقمي دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي-وكالة أم البواقي-، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، البواقي، الجزائر ص66.

1-3 البائعون: والذين يمثلون في كل المنظمات الناشطة على الانترنت سواء من خلال عرضها لمنجأتها أو إعلانها

عن منتجات منظمات أخرى مثال ذلك: منظمة ياهو وأي باي وكذلك أمازون دوت كوم

1-4 المنظمات المسؤولة على الهياكل القاعدية: والتي تمثل تلك المنظمات المسؤولة عن توفير البرامج والحاسبات

الالكترونية وكذلك الأجزاء المادية الأخرى المكونة لشبكات الاتصال من أجل ضمان الأداء الأمثل لنظام الاقتصاد الرقمي.

1-5 الوسطاء: أيًا كان نوعهم، فانهم يعتبرون من أهم مكونات الاقتصاد الرقمي نظرا لكونهم هم المسؤولين عن جمع

البيانات والمعلومات اللازمة وتوفيرها للعملاء والبائعين حتى يستطيعوا الجمع والمواءمة بينهم قصد إتمام المبادلات.

1-6 الخدمات الداعمة: والتي تتعدد أشكالها من تقديم شهادات تضمن التعامل مع البائعين تعرف بشهادات الثقة

والالتزام الى توفير المعرفة اللازمة لأطراف هذا النظام، والتي تدعم قيامه واستمراره. كما يمكن أن يشمل هذا المكون على الجوانب التشريعية والقانونية التي تحكم التعامل في ظل الاقتصاد الرقمي.

1-7 المطورون للمحتوى: هم تلك المنظمات المسؤولة عن تطوير المواقع الالكترونية ومحتوياتها، سواء من حيث

تعلق الأمر بهم أو بالآخرين ويعتبر هذا المكون من أهم مكونات الاقتصاد الرقمي.¹

ثانيا: تطبيقات الاقتصاد الرقمي

هناك مجموعة مهمة من التطبيقات التقنية في مجال الاقتصاد الرقمي نذكر منها ما يلي:

❖ **التجارة الالكترونية:** عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تبادل السلع والخدمات والمعلومات بين الأفراد؛

❖ **التسويق الالكتروني:** يتم من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق الأهداف التسويقية من

خلال شبكات الاتصال المباشر واتصالات الحاسب والوسائل التفاعلية الرقمية؛

❖ **الاستثمار الالكتروني:** من خلال محاولة الاستفادة من إمكانيات الشبكة وما توفره من معلومات وآليات لاتخاذ

قرارات الاستثمار وخاصة في مجال أسواق المال²؛

ثالثا: تحديات الاقتصاد الرقمي

¹ وسام مرابطي، المرجع السابق، ص ص 67-68

² حمزة سلطان، حمزة حسن أرشد، (2016)، الاقتصاد الرقمي في الدولة العراقية بين النجاحات والاخفاقات والتحديات، أطروحة دكتوراه، كلية الفنون الجميلة، جامعة بابل، العراق، ص ص 5-6

تواجه اقتصاديات العديد من الدول صعوبات خاصة النامية منها التي تعترض طريقها نحو تبني الاقتصاد الرقمي ومنها¹:

- غياب البنية التحتية الداعمة لقيام الاقتصاد الرقمي في العديد من الدول وخاصة النامية منها؛
- انعدام الثقة في المعاملات الالكترونية مثل السداد عن طريق الوسائل الالكترونية، أو التصديق الالكتروني للوثائق؛
- ضعف الموارد البشرية، وغياب الخبرات التكنولوجية اللازمة لمثل هذا النوع من التعاملات التكنولوجية؛
- انتهاك قوانين الملكية الفكرية التي تعتبر من أهم مقومات الصناعة المعلوماتية؛
- ارتفاع تكلفة استخدام الأنترنت في الكثير من الدول النامية مقارنة بمتوسط دخل الأفراد فيها وضعف الموارد البشرية وغياب الخبرات التكنولوجية اللازمة لمثل هذا النوع من التعاملات التكنولوجية؛
- ومن أبرز التحديات الرقمية الفجوة الرقمية ما بين الواقع والمأمول وفقا لاحتياجات الأفراد والمؤسسات مع مقارنتها بالدول المتقدمة في هذا المجال، كما أن تهديد الخصوصية والجرائم المعلوماتية تعد أحد التحديات والتي تشترك فيها جميع الأعمال التي تقوم على تكنولوجيا لذلك يجب حماية الاقتصاد الرقمي والمعلوماتي بما يضمن سرية البيانات وسلامتها؛

رابعا: آثار الاقتصاد الرقمي

لا شك أن تحول الاقتصاد الى الشكل الرقمي له آثار بالغة حيث يعتبره البعض أنه كان نواة ما يعرف بالعولمة، وفيما يلي بعض آثاره:²

- سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الإنتاج العالمي؛
- تكبيل الشركات الوطنية الصغيرة بمعايير وشروط (معلومات رقمية) لا تتوفر لها؛
- فتح الأسواق ورفع الحواجز عنها لتسهيل التحكم فيها من الشركات الكبرى بما تمتلكه من شبكات ومعلومات تقنية؛
- حفاظ الشركات الكبرى على قيادة التحديث والتجديد في عالم البحوث والتطوير بحيث تبقى الوحدات الإنتاجية الصغيرة تحت سيطرتها؛
- الدخول الى المجتمعات وتغيير معتقداتها وأنظمتها وطرق معيشتها؛

¹ محمد ذكي حسن، (2019)، الاقتصاد الرقمي (مزاياه، تحدياته، تطبيقاته)، مجلة روح القوانين، العدد 85، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر، ص ص 20-21.

² نصيرة شوب، مرجع سبق ذكره، ص 40.

المبحث الثاني: ماهية الدفع الالكتروني

بعد أن سادت تكنولوجيا المعلومات والاتصال، واستثمارها في المجال المصرفي، أدى ذلك الى ظهور الدفع الالكتروني، واستخدام وسائله في التعاملات المالية، نظرا لمزاياها. سواء من ناحية السرعة أو التكلفة، فقد أصبحت أسهل في ظل البيئة الالكترونية. مما أوجد نظام الدفع الالكتروني الذي تمثل في تحويل الأموال الكترونيا.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص الدفع الالكتروني

يشبه الدفع الالكتروني من نواحي كثيرة الدفع المادي التقليدي ويكون عادة أداة مالية رقمية مدعومة ببنك أو وسيط ما. ونمو الصيرفة والتجارة الالكترونية تغذية العوامل التالية: تزايد أعداد مستخدمي الأنترنت، انخفاض تكاليف التشغيل والمعالجة نتيجة للتحسينات التي طرأت على التكنولوجيا، معقولة المقابل المادي لاقتناء تكنولوجيا عالية الأداء.

أولا: مفهوم الدفع الالكتروني

هناك عدة تعريفات للدفع الإلكتروني أهمها:

يعرف الدفع الالكتروني على أنه: عملية تسوية المعاملات الكترونيا عبر أجهزة الحاسوب، أو بواسطة الناقل الالكتروني، وهي الوسائل والأجهزة التقنية الخاصة. التي تستخدم كأدوات لإجراء المدفوعات النقدية بين الأطراف المتعاملين بها.¹

ويعرف أيضا بأنه: منظومة متكاملة من النظم والبرامج، بهدف تسهيل اجراء عمليات التسويق الالكتروني، وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية تأمين وحماية إجراءات الشراء وضمان وصول الخدمة.²

ويتضح من هذه التعاريف المختلفة للدفع الالكتروني على أنه عملية تحويل الأموال هي في الأساس ثمن لسلعة أو خدمة بطريقة رقمية أي باستخدام أجهزة الكمبيوتر، وارسال البيانات عبر خط تلفوني أو شبكة ما أو أي طريقة لإرسال البيانات.

ثانيا: خصائص الدفع الالكتروني

إن ما يميز الدفع الالكتروني الحديث عن الدفع التقليدي بعض الخصائص نذكر منها ما يلي:

¹ لعلاوي نوري، حماني عبد الرؤوف، (2020)، مساهمة الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي والوقاية من جائحة كورونا في الجزائر -البطاقة الذهبية لبريد الجزائر -نموذجا-، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد 05، العدد 12، جامعة يحي فارس، المدينة، الجزائر، ص 44-45.

² رضا مختار، (2020)، الدفع الالكتروني آلية داعمة لخلق ديناميكية لتسويق الالكتروني للمنتجات الغذائية في الجزائر، مجلة معالم للدراسات الإعلامية والاتصالية، العدد الثاني، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 8.

- اختفاء المعاملات والوثائق الورقية بحق أن كافة الإجراءات تتم عن طريق الشبكة ودون الحاجة الى استخدام الأوراق؛¹
- الدفع الالكتروني فتح المجال أمام البنوك صغيرة الحجم والتي تعمل في مجال ضيق لتوسيع نشاط عملها عالميا حيث دخلت إلى أسواق جديدة دون الحاجة الى التفرغ لذلك؛
- عدم إمكانية تحديد الهوية، حيث لا يرى طرفا المعاملات الالكترونية كل منهما الآخر مما يثبت السرية بالتعامل بين البنك وعميله؛
- إمكانية تسليم بعض الخدمات الكترونيا وبسرعة دون الحاجة الى انتظار مثل كشف الحساب، الرصيد وغيرها؛

المطلب الثاني: أنظمة الدفع الالكترونية وأطراف التعامل بها

سيتناول في هذا المطلب مختلف الأنظمة التي تسيّر عملية الدفع الالكتروني عن بعد سواء بواسطة أجهزة الكمبيوتر أو الهاتف المحمول.

أولاً: أنظمة الدفع الالكتروني

يمكننا القول إنها تلك الأنظمة الالكترونية التي تسمح بتسيير وتحويل تلك النقود الالكترونية أو القيم المالية، عبر الشبكة التي تضم المتعاملين في السوق الالكترونية من أجل تسوية مختلف المبادلات.

1-1 التسديد ببطاقة التسليف "Credit Card"

تعتبر بطاقة التسليف أو الاعتماد Credit Card الأكثر شعبية في عملية دفع وتحويل النقد عبر الأنترنت وذلك بسبب سهولة الحصول عليها وسهولة استخدامها وتعتبر الأكثر أماناً. ألا أنه لا يزال هناك تخوف كبير من عملية الاحتيال التي قد تتم من قبل التاجر أو البائع عبر الأنترنت أو من قبل أطراف أخرى، وبعض بطاقات الاعتماد مثل بطاقة أميركان اكسبريس لها ميزات إمكانية استخدامها للشراء عبر الأنترنت أو الشراء من الأماكن التقليدية، كما أن هناك بعض البطاقات التي تتمتع بحماية من الاحتيال عبر الأنترنت مثل بطاقة بروديجي انترنت ماستر كارد Prodigy Internet Master Card.

وحتى تتم عملية قبول الدفع ببطاقة الاعتماد لا بد من أن يكون للتاجر رقم حساب بنكي مع احد المؤسسات المصرفية أو مع طرف ثالث مالي، حيث أنه عندما تتم عملية الشراء بواسطة بطاقة الاعتماد فانه لا بد من التزويد

¹ مصطفى بن برونو، (2018)، دور وسائل الدفع الالكترونية وانعكاساتها على البنوك، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، ص ص 6-7.

بمعلومات عن البطاقة المستخدمة في عملية الدفع مثل رقم البطاقة وتاريخ انتهاء البطاقة وتعتبر هذه المعلومات سرية وتشفر وتنقل من جهاز العميل المستخدم في عملية الشراء الى البائع بدون أن يرى التاجر أو أي طرف آخر هذه المعلومات حول البطاقة الفعلية التي تتم من خلالها عملية الشراء، عندما تتم عملية شراء عبر الأنترنت بواسطة بطاقة اعتماد يتم تزويد رقم بطاقة الاعتماد وتاريخ انتهائها ومعلومات حول عملية الشحن والتسليم حيث ترسل هذه المعلومات الى البنك الذي قام التاجر بفتح حساب فيه حيث يتم التحقق من رقم بطاقة الاعتماد والمعلومات والرصيد من البنك الذي تم اصدار البطاقة فيه عند ذلك يتم اعلام التاجر بصحة المعلومات وتوفر الرصيد فيتم شحن البضاعة الى المشتري ولا يتم تحويل قيمة المنتج الى حساب التاجر الا بعد أن تتم عملية الشحن للبضاعة الى المشتري.¹

ومن الممكن أن تحدث عمليات احتيال وسرقات عند استخدام بطاقات الاعتماد، فقد يدعي المشتري الذي يحمل بطاقة الاعتماد بأنه قام بعملية الشراء ولم يتم ارسال البضاعة اليه فيتم تعويضه من الجهة الصادرة منها بطاقة الاعتماد أو قد يدعي بأن شخص آخر قد قام بإجراء عملية شراء من خلال بطاقته بدون علمه، حيث في هاتين الحالتين حامل البطاقة غير مسؤول ويجب تعويضه طبقاً للقوانين.

1-2 التحويلات الالكترونية للأموال

ان نظام تحويل النقود الكترونياً هي عملية كاملة مبنية على برمجيات الكمبيوتر والتي تعمل على تسهيل عملية تحويل الأموال أو عملية معالجة المعاملات النقدية بين مؤسستين ماليتين حيث تتم عملية التحويل خلال يوم واحد وعبر شبكات مثل شبكة الأنترنت، ان غرفة المقاصة Automated Clearinghouse والتي تعمل على التأكد من عملية التحويل التي تتم بين مؤسستين ماليتين يجب أن تتم بالشكل الصحيح بحيث ان الحسابات الصحيحة يتم استخدامها في عملية الدين Credit والمدين Debit.²

1-3 المحافظ الالكترونية

لتسهيل عمليات الطلبات والمعالجة لبطاقات الاعتماد Credit Card قامت العديد من الشركات بتقديم خدمة المحفظة الالكترونية Electronic Wallet، حيث تعمل المحفظة الالكترونية على توفير الوقت والجهد بحفظ كل المعلومات عن بطاقة اعتماد معينة بحيث بنقرة واحدة يتم ادراج كل هذه المعلومات بدون عناء طباعتها مرة أخرى باستخدام لوحة

¹خضر مصباح الطيطي، (2008)، التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 135-136.

²وسيم محمد الحداد، محمود إبراهيم نور، شقيري نوري موسى، صالح طاهر الزرقان، (2012)، الخدمات المصرفية الالكترونية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 184.

المفاتيح. والمحفظة الالكترونية قادرة على حفظ معلومات عن العديد من بطاقات الاعتماد وعمليات الشحن والفواتير وغيرها، ولكن هناك العديد من المحفظات الالكترونية الغير مقبولة من العديد من التجار عبر الأنترنت لذا قامت شركة فيزا ماستر كارد ومجموعة من تجار المحفظات الالكترونية بعملية وضع معايير قياسية لهذه التقنية وذلك ليتم عملها بتقنية تسمى لغة النمذجة للتجارة الالكترونية، حيث تم قبول هذا المقياس في عام 1999م ومنذ ذلك الوقت قام العديد من التجار عبر الأنترنت بتبني هذه الطريقة.¹

1-3-1 استخدامات المحفظة الالكترونية

لما كان المتسوقون أكثر حماسا بالنسبة للتسوق المباشر Online، فقد بدأوا يتعبون من الدخول المتكرر على معلومات الشحن والسداد في كل مرة يقومون فيها بالشراء، وقد أوضح البحث مرارا أن ملأ النماذج كان له قدر كبير في قائمة العملاء Online، والمتسوقين للتسوق الفوري وهذه احدى المشكلات التي كان على تكنولوجيا المحافظ الالكترونية حلها، والمشكلة الأخرى التي تحلها المحافظ الالكترونية هي توفير مكان تخزين آمن بالنسبة لبيانات بطاقة الائتمان (cc)، والنقد الالكتروني (ec)، وبهذا فان المحفظة الالكترونية في خدمتها تشبه الوظيفة المماثلة للمحافظ المالية التي يحفظ فيها بطاقات الائتمان والنقد الالكتروني والهوية الشخصية، ومعلومات اتصال المالك، وتقديم هذه المعلومات على موقع فحص موقع التجارة الالكترونية، وأحيانا تحتوي المحفظة الالكترونية على دفتر عناوين كذلك، وقد جعلت المحافظ الالكترونية التسوق أكثر كفاءة، فعندما يضغط المتسوقون Click على صنف لشرائه يمكنهم حينئذ الضغط Click على محفظتهم الالكترونية لطلب الصنف سريعا، ورغم أنهم لم يقوموا بعد ذلك، فان المحافظ يمكنها أن تخدم أصحابها بتتبع المشتريات التي أرادها والحصول على ايصالات عن هذه المشتريات، ومسك الدفاتر لعادات الشراء للمستهلك هي شيء ساد كبار التسوق المباشر Online مثل Amazone.Com ولكن محفظة رقمية معززة يمكنها قلب هذه العملية واقتراح ما قد يجده المستهلك منخفض السعر بالنسبة لصنف يشتريه بانتظام.²

1-3-2 فئات المحفظة المالية

وتقع المحافظ الالكترونية في فئتين على أساس مكان تخزينها، فالمحفظة الالكترونية Server-Side تخزن معلومات المستهلك على سيرفر بعيد Remote Server لدى تاجر معين أو الأفضل لدى ناشر المحفظة، ونقطة الضعف للمحافظ الالكترونية هي أن Server العميل اذا ما أخل بأمنه يمكنه كشف آلاف من المعلومات الشخصية عن المستخدمين بما في

¹ خضر مصباح الطيطي، المرجع السابق، ص 138.

² منير نوري، (2017)، التجارة الالكترونية والتسويق الالكتروني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 212.

ذلك أرقام بطاقات الائتمان لأطراف غير مرخص لها بالاطلاع عليها، وعادة فان المحافظ الالكترونية تستخدم إجراءات أمن قوية لتحجيم أو منع إمكانية الإفشاء غير المرخص به، والمحفظة الالكترونية أو Server-Side تخزن معلومات المستهلك على كمبيوتر المستهلك نفسه، وتخزين محفظة الكترونية على كمبيوتر المستهلك ينقل المسؤولية للمحافظة على السرية الى المستخدم، وحيث أنه لا توجد معلومات للمستخدم مخزنة على سيرفر مركزي، فليس هناك فرصة لأن يحدث هجوم على بائع المحفظة الالكترونية، ويستطيع الحصول على معلومات المستهلك مثل أرقام بطاقة الائتمان، وكثير من المحافظ الالكترونية المبكرة كانت محافظ Client-Side وتحتاج الى تفرغات مطولة تستمر حتى تكون أحد عيوبها الرئيسية، ومحافظ Server-Side على الجانب الآخر تبقى على Server ومن ثم لا تحتاج وقت تفرغ أو تركيب على كمبيوتر المستخدم، وأحد عيوب محافظ Client-Side هو أنها غير محمولة Not Portable، فمثلا فان محفظة Client-Side تكون غير متاحة عندما تقوم بالشراء في مكان غير المكان الذي يوجد به الكمبيوتر الموجودة عليه المحفظة، ومعظم مستهلكي الانترنت جوالون ويتمتعون بحرية الشراء من أي مكان وفي أي وقت.

وحتى يمكن أن تكون المحفظة مفيدة في مواقع Online كثيرة، يجب أن تكون قادرة على جعل مواقع البيانات شائعة في أي نماذج للتجار وفي أي موقع يزوره المستهلك، وهذا الدخول معناه أن صانع المحفظة الالكترونية والتجار من مواقع كثيرة يجب أن ينسقوا جهودهم حتى تتعرف المحفظة على أي معلومات للمستهلك تذهب الى كل من نماذج التجار، وهذه المهمة يمكن أن تكون مثبطة للمهم، ولكن صناع المحافظ قد حققوا خطوات واسعة نحو التوصل الى محفظة عالمية، ومع هذا لم يتحقق هذا الهدف بعد.¹

1-3-3 المعلومات التي تخزنها المحفظة الالكترونية

تخزن المحفظة الالكترونية معلومات الشحن والفواتير شاملة أسماء المستهلكين (الأولى والأخيرة) وعنوان الشارع والمدينة والولاية والدولة والكود البريدي (Zip)، ومعظم المحافظ الالكترونية يمكنها أن تحمل أسماء وأرقام بطاقات الائتمان، بما يقدم للمستهلك خيار بطاقة الائتمان على التفحص Online، وبعض المحافظ الالكترونية تحمل كذلك نقدا الكترونيا من مختلف الموردين مثل (E-Cash) وبعض المحافظ تحتوي على شهادات رقمية مشفرة، بحيث تعرف بأمان مالك المحفظة، والمحافظ التي تخزن شهادات رقمية وبصفة خاصة محمولة (Handy) عندما تتسوق في موقع يطلب معلومات موثقة للمستخدم، لأن المحفظة يمكنها تقديم الشهادة تلقائيا.

1-3-4 فوائد المحفظة الالكترونية

¹ أمين نوري، المرجع السابق، ص ص 212-214.

المحافظ الالكترونية مفيدة بصفة خاصة وتوفر قدرا كبيرا من الوقت وسبب هذا: عندما يستوفى المتسوقون بطاقتهم الالكترونية للتسوق فانهم يصلون الى المتفحص لتأكيد اختياراتهم، وعند المتفحص يجدون صفحة أو صفحتين يجب عليهم أن يقوموا باستيفاء بياناتها مثل الاسم والعنوان ورقم بطاقة الائتمان ومعلومات شخصية أخرى، والمشكلة أن هذه النماذج تستغرق وقتا لاستيفائها، ويتكرر ضرورة ملء نماذج طويلة يكلف الصناعة الالكترونية ملايين الدولارات، لأن العدد الكبير من الناس يجدون النماذج محبطة ويهجرون بطاقات التسوق في مكان الفحص، وقد وجدت بعض البحوث مثل Forester Research, Jupiter Communication أن ما بين 65 بالمئة و 27 بالمئة من المتسوقين اختاروا المنتجات التي يرغبون في شرائها، ولكنهم فشلوا في استكمال عملية الفحص، وقد كشف Brodia أن مستهلكي الويب كانوا أقل احتمالا لهجر بطاقات تسوقهم في موقع الفحص عندما يستخدمون المحافظ الالكترونية التي تدخل المعلومات المطلوبة في نماذج الفحص أوتوماتيكيا، وأشارت النتائج الأساسية الأخرى الى أن المستهلكين كانوا يشعرون بأمان أكثر بالنسبة للمحافظ الالكترونية الصادرة من المؤسسات المالية الرئيسية، بالإضافة الى أن دراسة Brodia أوضحت أن المستهلكين امتدحوا مزايا التسوق على الأنترنت عن التسوق في مخازن Brick-and Mortar ولكن الشيء الذي كان يؤرقهم هو تأمين التسوق المباشر Online ويعترف أصحاب الماستر كارد بأهمية ملائمة المحافظ الالكترونية، فماستر كارد تعرض محفظتها الالكترونية الخاصة المسماة Master Carde-Wallet ويعترف التجار الأوائل لنظام التسوق الفوري Online بأهمية الحاجة الى تبسيط عملية انهاء السوق، وذلك بملء العنوان، الاسم، ومعلومات الشحن، وكانت شركة أمازون تقوم بتبسيط هذا الأمر من خلال التسوق بالنسبة لمستهلك ما فانه يمكنه الضغط على زر واحد لحدوث عملية استيفاء أوتوماتيكي لمعلومات الشحن وبطاقات الائتمان ولاستكمال الصفقة.¹

4-1 البطاقات الذكية

هي عبارة عن بطاقة مزودة بشريحة كمبيوتر على وجهيها يجب تكون قادرة على حفظ معلومات أكثر من البطاقات الاعتمادية العادية والمزودة بشريط مغناطيسي لحفظ معلومات متنوعة حول العديد من التطبيقات العملية مثل السجل الصحي والنقل والمواصلات ولعمليات التعريف بالهوية وعمليات البيع وغيرها.²

هناك نوعان من البطاقات الذكية البطاقات المتصلة والغير متصلة.

¹ نوري منير، المرجع السابق، ص ص 2014-215.

² خضر مصباح الطيطي، مرجع سبق ذكره، ص ص 136-137.

أ.البطاقات المتصلة: وهي التي عند استخدامها يجب أن يتم اتصالها مع قارئ للبطاقات الذكية Smart Card Reader حتى تتم عملية تحديث المعلومات وقراءتها من قبل شريحة الكمبيوتر الموجودة على البطاقة الذكية.

ب.البطاقات الغير متصلة: وهي تعتبر مفيدة جدا حيث أنها تعتبر ملائمة وسريعة وهي تتطلب من المستخدم ادخال كلمة مرور واسم مستخدم صحيحين حيث تعطيهما المزيد من الأمن والحماية من السرقة والاحتيال، والمعلومات المخزنة فيها مصممة بحيث تكون للقراءة فقط أو لعدم الوصول اليها وذلك لإضافة المزيد من الأمن على المعلومات المخزنة فيها وتخزن المعلومات أيضا بطريقة مشفرة وأيضا من الممكن أن تحوي البطاقة الذكية على صورة حاملها في احد أوجهها كل ذلك يعطيهما المزيد من الأمن والتوافق على بطاقات الاعتماد Credit Card لمنع السرقات والاحتيال من قبل كلي الطرفين البائع والمشتري.

هناك بطاقة مشابهة للبطاقة الذكية تسمى E-Connect حيث تستخدم معدات متصلة بالحاسوب للقيام بالشراء عبر الأنترنت بواسطة جهاز يشبه جهاز الهاتف الخليوي يتم وضع البطاقة فيه ويتم إجراء عملية الشراء بطريقة آمنة جدا حيث تتم عملية تشفير البيانات ونقلها عبر الأنترنت بطريقة آمنة.¹

5-1 النقد الالكتروني E-Cash

ومن الممكن أن يطلق عليه العملة الرقمية Digital Gurrancy ويعتبر النقد الرقمي من الأمثلة على العملة الرقمية حيث يتم تخزينه الكترونيا ويمكن استخدامه لتنفيذ عمليات الدفع الكترونيا عبر الأنترنت، أن عملية الحسابات للنقد الرقمي شبيهة بحسابات البنوك التقليدية، حيث يقوم الزبائن بإيداع نقودهم في حساباتهم النقدية الرقمية حتى يتمكنوا من استخدامها فيما بعد لإجراء عمليات التحويل أو الشراء من خلالها عبر الأنترنت.²

يستخدم النقد الرقمي أو الالكتروني عادة مع أحد التقنيات المستخدمة في عملية الدفع الالكتروني E-Payment ومن هذه التقنيات تقنية المحفظة الرقمية Digital Wallets حيث يمكن للمستخدمين الذين ليس لديهم بطاقات اعتماد Credit Cards أن يستخدموا النقد الرقمي Digital Cash في عمليات التسوق والشراء عبر الأنترنت.

¹ وسيم محمد الحداد، محمود إبراهيم نور، شقيري نوري موسى، صالح طاهر الزرقان، مرجع سبق ذكره، ص 180-181.

² خضر مصباح الطيطي، المرجع السابق، ص 138-139.

ومن الشركات التي تقدم حلول للنقد الرقمي شركة E-Cash Technology ويمكن الحصول على البرامج المتعلقة بالنقد الرقمي من خلال موقع الشركة www.ecash.net حيث تمكن العديد من الشركات والأفراد والمؤسسات من تنفيذ مختلف العمليات المالية والتحويلات بطريقة سهلة وآمنة وعبر مختلف أنحاء العالم وبطرق متنوعة.

6-1 دفع الفاتورة الالكترونية E-Billing

ان التطور في تكنولوجيا المعلومات عبر الكثير من السنوات أدى الى قيام العديد من البنوك والمؤسسات المالية من العمل على تطوير أنظمة قادرة على سداد الفواتير الكترونيا، حيث أن الطريقة التقليدية في دفع الفواتير والتي تتم بروتين طويل بدئا من اجراء عملية الحساب وطباعة ومن ثم طباعة الفاتورة وارسلها الى المستهلك كفاتورة ورقية ومن ثم يقوم المستهلك بدفع القيمة الى الشركة المصدرة للفاتورة حيث أن من الممكن أن تأخذ هذه العملية أسابيع كثيرة حتى يتم اكمال العملية كلها، ان تقنية دفع الفاتورة الكترونيا تمكن من تمثيل الفواتير ودفعها عبر الأنترنت بثواني معدودة بدلا من أسابيع وأيام طويلة.

يتم تمثيل ودفع الفواتير الالكترونية بطرق متعددة منها طريقتين شائعتين الأولى من خلال دفع فاتورة فردية من موقع الشركة والثانية من خلال دفع أكثر من فاتورة من نفس الموقع.

يقوم المستهلك بتعبئة نموذج وتوقيعه لكي يتم استلامه للفواتير ودفعها عبر الأنترنت من خلال موقع الويب الخاص، حيث يتم حفظ المعلومات الخاصة بالمستهلك من أجل استخدامها لإصدار الفواتير الكترونيا حيث يقوم المستهلك باستعراضها من قبل برنامج المستعرض لدفع قيمتها الكترونيا، حيث تتم عملية الدفع باستخدام بطاقات الاعتماد حيث يقوم النظام بشبه عملية تحويل للنقود الكترونيا من حساب المستهلك الى الشركة الصادرة منها الفاتورة.¹

أما الطريقة الثانية فتمكن المستهلك من سداد مختلف فواتيره من نفس الموقع حيث يقوم المستهلك بإرسال معلوماته الى كل مؤسسة يرغب بتسديد فواتيره عبر الانترنت حيث لاحقا يستطيع المستهلك استعراض المعلومات وقيمة الفاتورة عبر الأنترنت لكل مؤسسة ومن ثم دفع قيمتها عبر بطاقات الاعتماد من خلال شبكة الانترنت.

1-6-1 فوائد دفع الفواتير الكترونيا Benefits Of Billes Electronic Payments

¹ خضر مصباح الطيبي، المرجع السابق، ص ص 139-140.

ان نظام دفع الفواتير الكترونيا يجلب الفوائد للمستهلك والمؤسسة الصادرة منها الفاتورة، فمن ناحية المؤسسة الفواتير الالكترونية لها عدة فوائد:¹

- تخفيض تكلفة أعداد معاملات الفواتير من ورق ووقت وموظفين؛
- توفر الفوترة الالكترونية خدمة أفضل للزبائن وتؤدي الى زيادة الرضا مما يؤدي الى ولائهم وزيادة المبيعات كما أن الفوترة الالكترونية تعتبر من وسائل الترويج والدعاية والاعلان حيث يمكن أن تتضمن الفاتورة الالكترونية بعض الإعلانات عن منتجات أو خدمات أو أسماء شركات أو غيرها؛
- أما الفوائد العائدة للمستهلك فتتضمن:

- تخفيض المصاريف وذلك بعملية حذف بدلات التدقيق والبريد والطابع والمغلف وغيرها؛
- تعمل على تنظيم حفظ السجلات للمستهلك ويستطيع المستهلك دفع الفواتير في أي وقت ومن أي مكان بدون جهد أو تعب أو مصاريف مواصلات أو غيرها؛

7-1 البطاقات ذات القيمة المخزنة Stored-Value Cards

تعمل هذه البطاقات بنفس طريقة بطاقات الائتمان الدائنة والمدينة ولها نفس الشكل ولكنها تختلف في وجوب تخزين قيمة نقدية فيها قبل استخدامها من خلال الشريط المغنط وقد لا تحتوي على اسم ورقم الحساب البنكي لحاملها وهذا ما يميزها عن البطاقة الذكية حيث تخزن القيمة على الرقائق Chips ويمكن استخدامها عبر شبكة الأنترنت ومن المحلات التجارية كما هو الحال في الفيزا كارد، ويمكن لأي شخص امتلاك هذه البطاقة دون أن يكون له حساب أو رصيد بنكي.²

هناك نوعان من هذه البطاقات البطاقة ذات المجال المغلق والبطاقة ذات المجال المفتوح.

أ. البطاقة ذات المجال المغلق Closed-Loop Cards

تعرف هذه البطاقات بأنها لهدف محدد من حيث الاستخدام حيث يصدرها محل تجاري معين تسمح لصاحبها بالشراء من عنده أو من عند مجموعة تجار داخل مركز تجاري فقط. ومن الأمثلة على هذا النوع: بطاقة الخلوي المشحونة مسبقاً، والبطاقات التي تصرف من البنوك أو المحلات كهدايا Gifts Gards.

ب. البطاقة ذات المجال المفتوح Open-Loop Cards

¹ وسيم محمد الحداد، محمود إبراهيم نور، شقيري نوري موسى، صالح طاهر الزرقان، المرجع السابق، ص 183، 184.

² محمد نور صالح الجدايه، سناء جودت خلف، (2009)، تجارة الكترونية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 248-249.

تستخدم البطاقة أو ما يعرف بالبطاقة المتعددة الأهداف للشراء لدى عدة محلات تجارية أو استلام وديعة أو سحب نقدي من ماكينة الصراف الآلي ATM، وتصرف بعض هذه البطاقات من الشركات المالية من فيزا أو ماستر كارد والتي يمكن استخدامها في أي مكان، ويمكن صرف هذه البطاقة لتكون بطاقة راتب تشحن في نهاية الشهر من قبل الشركات والحكومات، وقد تزايد استخدام هذه البطاقة بمجالات عدة في السنوات الأخيرة الماضية.

1-8 الدفع الجزئي الالكتروني E-Micropayments

بطاقات الائتمان لا تؤدي الغرض بشكل جيد عند الحاجة لدفع المبالغ الصغيرة التي قد تقل عن عشرة دولارات أو أجزاء من الدولارات لأن كل عملية شراء تحتاج إلى 25-35 سنة بالإضافة إلى النسبة المئوية المعروفة 2 بالمائة، 3 بالمائة من سعر الشراء، كما أن الخصومات ليس لها تأثيراً على المشتريات التي تزيد عن 10 دولار ولكن تعتبر باهظة على المشتريات التي تقل عن 10 دولار كحذاء أسطوانة ألعاب CD أو تنزيل لعبة أو تنفيذ لعبة أو تجريبها الذي قد لا يزيد عن 3.5 دولار في بعض الأحيان.¹

لذلك ظهر ما يسمى بالدفع الجزئي الالكتروني بالسنوات الماضية بسبب التزايد المستمر على شراء ما يسمى المحتوى الالكتروني كالموسيقى والأغاني والنغمات والألعاب أو استخدامها عبر شبكة الأنترنت مقابل الدفع، وظهر عدة أشكال لهذه الدفعات الجزئية الالكترونية مثل (Bitpass.Com) حيث يقوم الزبون بفتح حساب مشتري ويضيف إليه مبالغ من بطاقة الائتمان كما يحصل بالبطاقات المدفوعة مسبقاً ويكون له رقم دخول سري يتم تدقيقه وتحويله بالدخول إلى موقع الشركة. وقد يفتح الزبون حساباً بالبنك ويتم خصم مشترياته من الموقع من خلال تحصيل الفاتورة من حسابه البنكي مثل (Paystore.Com).

وتوجد طريقة أخرى من خلال موقع (Peppetcoin.Com) حيث يستخدم الزبون البطاقة الائتمانية فيزا كارد أو ماستر كارد مثلاً ليقوم بإجراء مشترياته عبر هذا الموقع ولكن لا يتم تحصيل العمولة باستخدام هذه البطاقة على كل عملية بل يتم تجميع كل عمليات المشتريات والخصم على كل هذه العمليات مرة واحدة فقط.

ثانياً: أطراف التعامل بأنظمة الدفع الالكتروني

على الرغم من اختلاف هذه النظم تجد أنها تحتوي على أربعة عناصر وهي:

¹ محمد نور صالح الجدايه، سناء جودت خلف، المرجع السابق، ص 249-250.

2-1 المنظم (المركز العالمي للبطاقة): هي مؤسسة عالمية تقوم بعملية انشاء البطاقات وتتولى رعايتها، وتصدر تراخيص لجميع البنوك الموجودة في أنحاء العالم بالموافقة على دخولها في عضوية هذه البطاقات وهي تتولى تسوية العمليات المالية المستحقة جراء استخدامها ويتم هذا جراء عمولة تتراوح عادة ما بين 1 بالمئة و 4 بالمئة من قيمة العملية يدفعها التاجر إضافة للاشتراك السنوي.¹

2-2 المصدر (المحرر): هو البنك أو المؤسسة المالية الكبرى التي لها أدوار عدة، ومنها التعاقد مع المركز العالمي للبطاقات، والتعاقد مع التجار المحليين من أجل قبول هذه البطاقات من عملائها لتسوية عملياتهم من شراء أو تقديم خدمات معينة، بالإضافة الى التعاقد مع عملائهم للتعامل بمثل هذه البطاقات في دفع ما يستحق عليهم للتاجر مقدم السلعة أو الخدمة وحصول التاجر على مقابل ما يقدمه من هذه البطاقة.

2-3 التاجر: هو الشركات أو المؤسسات صاحبة السلع ومحلات البيع ومراكز تقديم الخدمات للجمهور بشكل عام، ويبرم اتفاق مع صاحب البطاقة لقبول البيع بالبطاقة ومن ثم يرجع الى مصدر البطاقة للحصول على ثمن السلعة.

2-4 حامل البطاقة: هو الشخص أو الأشخاص الذين حصلوا على البطاقة بناء على طلب تم تقديمه للمصدر ووافق على منحهم إياها، لتمكينهم من الشراء بواسطتها أو الحصول على الخدمات وكذلك تمكنهم من السحب النقدي من الصراف الآلي باستخدام البطاقة الممنوحة لهم من المصدر.

المطلب الثالث: الدفع الالكتروني الناجح

ان طرق الدفع الالكتروني متعددة ولكن لكل طريقة دفع الكتروني مستخدمون قلة من المستهلكين ومن التجار، لذلك لا بد من وسائل لجذب المستهلكين والتجار لاستخدام تقنية معينة في عملية الدفع الالكتروني عبر الشبكات وخاصة الأنترنت.

حتى تكون طريقة الدفع الالكتروني ناجحة لا بد من استخدامها من قبل أعداد كبيرة من التجار والمستهلكين على حد سواء.

ان انتشار طرق الدفع الالكتروني عبر الأنترنت غير واسع الانتشار غير أنه يتوقع في السنوات القليلة القادمة أن تلاقي انتشارا كبيرا حيث أن تكلفة الدفع الالكتروني أقل ب 30 الى 50 بالمئة من طرق الدفع التقليدية وأيضا تعتبر أسرع

¹ خليلي أحمد، المعتز بالله لخذاري، واقع وسائل الدفع الالكترونية المصرفية في البنوك الجزائرية - حالة القرض الشعبي الجزائري -، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 36، العدد 02، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 58-59.

بكثير وأسهل ولا تحتاج الى وقت أو جهد وهي ملائمة لكلا الطرفين فيمكن أن يقوم المستهلك بإجراء عملية الدفع الإلكتروني من المنزل أو حتى من السيارة وفي أي وقت ليلا أو نهارا بعكس الطرق التقليدية التي تكون محددة بالمكان والزمان.

وأخيرا فان عملية الدفع الإلكتروني E-Payment تعتبر مهمة جدا في التجارة الإلكترونية ولا يمكن أن تتم التجارة الإلكترونية من دون عملية دفع إلكترونية وأيضا تعتبر طريقة الدفع الجيدة والأمنة والغير مكلفة هي طريقة لزيادة كفاءة خدمة الزبون والتي تؤدي الى زيادة الثقة والولاء بين الطرفين.¹

المبحث الثالث: وسائل الدفع الإلكتروني

في عصر التطور والسرعة كان لا بد من وجود أساليب حديثة تسهل على الأشخاص إتمام معاملاتهم المختلفة في وقت قياسي ودون بدل عناء أو جهد، الأمر الذي تطلب انشاء صيرفة إلكترونية تعمل عن بعد ومن أهم متبعاها وسائل الدفع الإلكترونية.

المطلب الاول: مفهوم، نشأة وخصائص وسائل الدفع الإلكترونية

من خلال هذا المطلب سوف نتعرف على وسائل الدفع الإلكترونية ونشأتها.

أولا: مفهوم وسائل الدفع الإلكترونية

توجد عدة تعريفات لوسائل الدفع الإلكتروني أهمها:

تعرف وسائل الدفع بأنها تلك الأدوات التي تحظى بالقبول العام من طرف المجتمع من أجل تسهيل المعاملات الخاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسوية الديون.²

بينما يعرفها المشرع الجزائري على أنها: كل وسيلة دفع مرخص بها طبقا للتشريع المعمول به، تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو عن بعد، عبر منظومة إلكترونية.³

¹ وسيم محمد الحداد، محمود إبراهيم نور، شقيري نوري موسى، صالح طاهر الزرقان، مرجع سبق ذكره، ص 185-187.

² مصطفى طويطي، (2013)، وسائل الدفع الإلكتروني -دراسة قياسية لبنك القرض الشعبي الوطني، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 09، جامعة البويرة، الجزائر، ص 55.

³ رمزي بن الصديق، مسعودي يوسف، (2021)، وسائل الدفع الإلكتروني: أدوات لتبييض الأموال أم وسائل لمحاجته، مجلة آفاق علمية، المجلد 13، العدد 03، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، ص 538.

وكتعريف شامل يمكن القول ان وسائل الدفع الالكتروني هي وسيلة لتحويل الأموال وفق تقنية الكترونية، مما يسهل عملية التبادل بطريقة آمنة وسريعة وبأقل تكلفة.

ثانيا: نشأة وسائل الدفع الالكتروني

لقد مرت وسائل الدفع بصفة عامة بمجموعة من المراحل التاريخية، حيث عرفت المجتمعات القديمة النقود كأول وسيلة دفع والتي تطورت أشكالها بتطور المجتمعات وتعدد حاجياتهم ليكون أول ما ظهر منها النقود السلعية وهذا مباشرة بعد اختفاء نظام المقايضة، ثم وجد الانسان في المعادن وسيطا للمبادلات، وقد فرضت المعادن النفيسة نفسها كوسيلة للوفاء، ليتجه فيما بعد الى استخدام المسكوكات والمعبر عنها بقطع من المعادن النفيسة محددة الوزن بدقة، ولها شكل معين ويحدد على وجهها قيمتها والدولة المصدرة لها، وظهرت النقود الورقية كوسيلة للوفاء وللتعامل، بظهورها بدأ الانسان يبحث عن وسيلة لتأمينها من المخاطر التي تتعرض لها كالسرقة، الضياع وأيضا كوسيلة لانتقالها من يد الى يد ومن مكان لآخر، وقد كانت السفينة أول تجسيد لهذه الفكرة، حيث تطورت من سند قابل للتحويل لا يصلح الا لتسوية واحدة من المعاملات فقط الى سند قابل للتظهير نظرا لاحتياجات التجار في تسوية أكثر من معاملة سند واحد، ثم ظهر في البيئة التجارية الشيك الذي يعتبر بداية حقيقية لتطوير وسائل الدفع، كما انتشرت في الأوساط المصرفية والمالية السندات لأمر، لتأخذ مكانة لا بأس بها بين وسائل الدفع، أما البنوك فقد لعبت دورا أساسيا بأساليب الفن المصرفي المتطور الى خلق وسيلة للدفع أكثر تقدما من الأوراق التجارية السابقة وهي المدفوعات القيدية، حيث يمكن للبنك القيام بدور الوسيط في الوفاء عن طريق النقل المصرفي بين البنوك وذلك بمجرد قيود في الحسابات المصرفية وهنا ظهر ما يسمى بالتحويلات أو الحوالات المصرفية.

أما في العصر الحديث فقد ظهرت وسائل دفع بآليات جديدة وهي وسائل الدفع الالكتروني، والتي تولدت عن تطور شبكة الانترنت وبروز التجارة الالكترونية، وهذا ما ساهم في تبخر الأموال وتحويلها الى الكترونيات، حيث نتج عن الاستخدام الموسع للكمبيوتر والشبكات الرقمية، فتح باب واسع أمام تحول الأموال الى أرقام ووقائع افتراضية، ومن أهم هذه الوسائل الجديدة هي البطاقات البنكية، التي عوضت الشيك في الكثير من المدفوعات صغيرة القيمة، حيث يعتبر أول ظهور لها كان في الولايات المتحدة الأمريكية لتنتشر بعد ذلك في أوروبا ثم باقي دول العالم، لتظهر فيما بعد الصور المستحدثة منها كالبطاقة الذكية والشيك الالكتروني وغيرها من وسائل الدفع الالكتروني الأخرى.¹

ثالثا: خصائص وسائل الدفع الالكتروني

¹ مصطفى طويطي، مرجع سبق ذكره، ص ص 54-55.

تتميز وسائل الدفع الالكترونية بمجموعة من الخصائص أهمها ما يلي: ¹

- يتسم الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية أي انه وسيلة مقبولة في جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء الكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم خاصة بما أن عمليات التجارة تتوسع إقليميا ودوليا، وبذلك تساعد وسائل الدفع الالكترونية على تحسين السيطرة على عمليات التوزيع والنقل؛
 - يتم الدفع الالكتروني من خلال استخدام النقود الالكترونية وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تتضمن إدارة عملية التبادل؛
 - يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد حيث يتم إبرام العقدين بين أطراف متباعدة في المكان ويتم الدفع عبر شبكة الانترنت وفقا لمعطيات الكترونية؛
- ويتم الدفع بأحد الأسلوبين²:

- من نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض، بحيث يكون السبب مدفوعا مقدما؛
- من خلال البطاقة البنكية العادية، حيث المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقة قابلة للسحب بوسائل أخرى مثل الشيك؛
- يلزم تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك: أي توفير أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير فيما بينهم؛
- يتم الدفع الالكتروني من خلال نوعين من الشبكات، شبكة خاصة وشبكة عامة؛

المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع الالكتروني

ان وسائل الدفع الالكترونية عديدة، وفيما يلي دراسة لأهمها، والمتمثلة في وسائل الدفع الالكترونية المطورة، ثم وسائل الدفع الالكترونية الحديثة.

أولا: وسائل الدفع الالكترونية المطورة

¹ رشيد بوعافية، إبراهيم مزبود، التحول الى وسائل الدفع الالكترونية وتحديات الجرائم المعلوماتية، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر -عرض تجارب دولية-، المركز الجامعي-خميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية-المدينة، الجزائر، ص 02.

² آمنة زربوط، (2019)، دور وسائل الدفع الالكتروني في تفعيل التجارة الالكترونية مع الإشارة لتجربة الجزائر، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 01، جامعة البليدة، الجزائر، ص 53.

فيندرج ضمن الوسائل المطورة للدفع الالكتروني الأوراق التجارية المعالجة الكترونيا، والمتمثلة أساسا في السفتجة الالكترونية، السند لأمر الالكتروني، والشيك الالكتروني، والتي لا تختلف عن نظيرتها التقليدية سوى في أنه يتم معالجتها الكترونيا.¹

1-1 السفتجة الالكترونية

ان السفتجة أو ما تسمى بالكمبيالة الالكترونية عبارة عن محرر شكلي، ثلاثي الأطراف معالج الكترونيا بصورة كلية أو جزئية يتضمن أمرا من شخص يسمى الساحب الى شخص آخر يسمى المسحوب، عليه بأن يدفع مبلغا من النقود لشخص ثالثا يسمى المستفيد لدى الاطلاع أو في تاريخ معين.²

وقد ظهر نوعين أساسيين من الكمبيالات الالكترونية فيمكن التمييز بين³:

1-1-1 الكمبيالة الالكترونية الورقية: وهي التي تصدر من البداية في شكل ورقة كأى كمبيالة تقليدية ثم يتم معالجتها الكترونيا عند تقديمها لدى البنك لتحصيلها أو بمناسبة تظهيرها لأي طرف آخر.

1-1-2 كمبيالة الكترونية ممغنطة: وفيها يختفي أي دور للورق وتصدر من البداية على دعامة ممغنطة، والواقع أن هذا النوع هو الذي يمثل قمة الاستفادة من التقلبات الاليكترونية الحديثة. حيث يقوم الساحب بتسليم البنك دعامة ممغنطة مكتوب فيها الكمبيالة، أو تقوم المشروعات الكبيرة التي تمتلك نظام الكتروني متصل بالبنك بكتابة الكمبيالة على جهاز الحاسب الآلي ثم ارسال الكمبيالة الالكترونية الممغنطة الكترونيا الى البنك تمهيدا لإرسالها الى بنك المسحوب عليه لإتمام عملية الوفاء وتختلف الكمبيالة الالكترونية عن التقليدية في:

- ضرورة صدور الكمبيالة الالكترونية على نموذج مطبوع وبأشكال متعددة بخلاف الكمبيالة التقليدية التي قد تنشأ على ورق عادي؛
- اشتغال الكمبيالة الالكترونية على اسم بنك المسحوب عليه؛
- اشتغال الكمبيالة الالكترونية على رقم حساب المسحوب عليه؛

¹ مختار دويني، (2021)، وسائل الدفع الالكتروني ومدى مساهمتها في تطور التجارة الالكترونية في الجزائر، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 07، العدد 01، جامعة مولاي طاهر-سعيدة، الجزائر، ص 194.

² أسماء كروان، وسائل الدفع الالكترونية وآليات حمايتها (الجزائر نموذجاً)، حويلات جامعة الجزائر 1، الجزء الأول، العدد 30، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01، الجزائر، ص 200

³ نوري منير، مرجع سبق ذكره، ص ص 238-239.

- اشتمال الكمبيالة الالكترونية على اسم فرع الذي يوجد لديه حاسب السحوب عليه؛
- اشتمال الكمبيالة الالكترونية على بند خاص بمكان الوفاء؛
- لا بد من ارسال الكمبيالة الالكترونية الى بنك المسحوب عليه الكترونيا؛

1-2 الشيك الالكتروني

يعرف الشيك الالكتروني مكافئ للشيكات الورقية وهو رسالة الكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك الى مستلم الشيك ويقوم بمهمته كوثيقة تعهد بالدفع ويحمل توقيعاً رقمياً، يمكن التأكد من صحته الكترونياً، وهو يختلف عن التوقيع العادي المكتوب باليد حيث يتضمن ملفاً الكترونياً آمناً يحتوي على معلومات خاصة بمحرر الشيك ووجهة صرف هذا الشيك بالإضافة الى المعلومات الأخرى: تاريخ صرف الشيك، وقيمته، والمستفيد منه، ورقم الحساب المحول اليه.

كما يعرف على أنه: وثيقة الكترونية تحمل التزاماً قانونياً هو ذات الالتزام في الشيكات الورقية، ويحمل نفس البيانات الأساسية، ولكن يكتب بطريقة الكترونية كحاسب أو المساعد الرقمي الشخصي أو المحمول، ويتم التوقيع الكترونياً.

وكتعريف شامل يمكن القول أن الشيك الالكتروني هو رسالة بيانات مالية الكترونية مؤمنة وموثقة فيها البيانات المالية المطلوبة، أي القيمة المالية المطلوبة التي يرسلها مصدر الشيك الى المستفيد منه ويقدمه الى البنك الذي يعمل عبر الأنترنت ويملك حساباً لديه، ليقوم البنك بعدئذ بتحويل قيمة الشيك المالية الى حساب المستفيد، ثم يعتمد الى الغاء الشيك واعادته الكترونياً الى المستفيد يكون دليلاً على أنه صرف الشيك فعلاً بحيث يمكن للمستفيد أن يتأكد الكترونياً من أنه قد تم فعلاً تحويل المبلغ الى حسابه.¹

1-2-1 أنواع الشيكات الالكترونية

تصدر الشيكات الالكترونية بنماذج مختلفة نذكر منها:²

❖ الشيك الالكتروني المدفوع القيمة مسبقاً

وهو الذي تكون فيه البيانات المرئية (المطبوعة والمُدونة) وغير المرئية (المشفرة) المخزنة على الشريط الممغنط أو خلية التخزين تدل على مبلغ الحد الأقصى له، وهذا المبلغ يكون مدفوعاً مسبقاً والدائن لحساب الساحب والذي يجب ألا تتعداه القيمة الفعلية للصك عند الإصدار، وهذا النموذج من الصك يشترط فيه إيداع مبلغ محدد في رصيد الساحب

¹ نوري منير، المرجع السابق، ص 248.

² سعاد سفار طي، حسينة شرون، (2020)، الإطار القانوني لأنظمة الدفع الالكتروني، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 02، جامعة بسكرة، الجزائر، ص ص 293-294.

يغطي القيم القصوى لعدد الصكوك التي سوف يسحبها ويمنحها المصرف للعميل، بحيث يبقى في الرصيد مبلغ يساوي عدد الصكوك مضروباً في القيمة القصوى لكل صك.

❖ الشيك السياحي

في هذا النوع من الصكوك فإن البيانات المرئية (المطبوعة) والبيانات الممغنطة يدلان على قيمة ثابتة للصك، هذه القيمة الثابتة تبين المبلغ المدفوع مسبقاً والمحمد للدائن لحساب الصك، وفي كل من النموذج الأول والثاني بيانات مرئية (مطبوعة) وبيانات ممغنطة مخزنة على شريط ممغنط أو خلية تخزين كلاهما يعرف اسم المصرف والفرع والقيمة ورقم الصك ورقم الحساب، وتمرير الصك أو إدخاله في الجهاز القارئ يتم قراءة البيانات المخزنة ومطابقتها مع البيانات المطبوعة للتأكد من صحة الصك والرصيد ومن ثم حجز مبلغ الصك لمصلحة المستفيد لدى المصرف.

❖ الصك الذي يدفع أو يظهر كأداة نقدية من الحساب الحالي

هذا الصك يكون عندما يوجد حساب للساحب وقت إعطاء الصك للمستفيد لتحويل المبلغ من حساب الساحب إلى المستفيد، وهذا المبلغ مطابق للمبلغ المكتوب على الصك ومحمد في حساب الساحب ليتم التحويل فوراً بعد تمرير الصك في الجهاز القارئ المتصل بالنظام البنكي وإدخال البيانات للتأكد من أن الحساب الحالي للساحب يحتوي على مبلغ دائن كافٍ لتغطية قيمة الصك.

في هذا النوع من الشيكات، عندما يقوم الساحب بملاءم مبلغ الشيك يستطيع المستفيد فوراً إمرار الشيك خلال الجهاز القارئ وإدخال مبلغ الشيك وتحميل المبلغ المكتوب على الشيك في حساب الساحب لمصلحة المستفيد، وهذا ملائم للساحب والمستفيد معاً لتجنب عدم وجود رصيد كافٍ.

1-2-2 فوائد الشيكات الإلكترونية

- خفض تكاليف المصروفات الإدارية من خلال زيادة السرعة وتقليل كلف المواد الورقية والطباعة؛¹
- زيادة كفاءة إنجاز عمليات الحسابات والودائع للتجار والمؤسسات المالية؛
- تسريع عملية الدفع والمحاسبة التي يقوم بها الزبون؛
- تزويد الزبون بمعلومات وتفصيلات أكثر في كشف الحساب؛
- الصرف الفوري للشيك والتخلص من الزمن الذي يستغرقه الشيك المرتجع وإعادة المطالبة وتقليص عدد الشيكات المرتجعة والتي تستخدم بشكل أساسي في نموذج منظمات الأعمال لمنظمات الأعمال (B2B)؛

¹ محمد نور صالح الجدايه، سناء جودت خلف، مرجع سبق ذكره، ص 251.

1-3 السند لأمر الالكتروني

السند لأمر الالكتروني هو محرر شكلي ثنائي الأطراف معالج الكترونيا بصورة كلية أو جزئية يتضمن تعهدا من محرره بدفع مبلغ من النقود في تاريخ معين لإذن شخص آخر يسمى المستفيد.

والسند لأمر الالكتروني يخضع لذات الأحكام التي سلف وأشرنا اليها بشأن الكمبيالة الالكترونية من ضرورة صدوره على نموذج مطبوع إذا كان ورقيا، ومن توافر بعض البيانات الإضافية مثل اسم بنك المحرر ورقم... الخ.

ولقد كانت الصورة التقليدية للسند لأمر الالكتروني تتمثل في أن يقوم المحرر بتحرير السند في صورة ورقية، ثم يسلمه بدوره الى مصرفه، هذا الأخير يقوم بنقل البيانات على الشريط المغنط الذي يتضمن بيانات السند من بنك المستفيد الى الحاسب الآلي للمقاصة ثم الى بنك المحرر الملتزم بالوفاء وعن هذا الطريق يتم تحديد السندات التي يتم الوفاء بها وغيرها التي لا يتم الوفاء بها واشعار بنوك محجري السندات بذلك.¹

معنى ذلك ان الصورة الوحيدة التي وجدت للسند لأمر الالكتروني هي الصورة الورقية ولكن ذلك لا يمنع من صدور هذا السند في شكل ممغنط من البداية، بل والى صدوره ليس في إطار التعامل مع البنوك فقط وانما في إطار المعاملات التجارية الالكترونية بين التجار وبعضهم البعض.

ثانيا: وسائل الدفع الالكترونية الحديثة

تختلف الوسائل الحديثة للدفع الالكتروني عن نظيرتها التقليدية أو الالكترونية المطورة، حيث تتميز بالتخلي الكلي عن الدعائم الورقية، والاعتماد الكلي على الوسائل والدعائم الالكترونية لإتمام عمليات الدفع والتداول. ويندرج ضمن هاته الوسائل الحديثة للدفع الالكتروني بطاقات الدفع الالكترونية، والنقود الالكترونية.

2-1 البطاقات البنكية

تعرف البطاقة البنكية على أنها: عبارة عن بطاقة بلاستيكية تحتوي على معلومات رقمية وتستخدم هذه المعلومات في أغراض الدفع. كما يمكن استخدامها لأغراض أخرى مثل التعريف أو الدخول لمواقع خاصة لا يمكن الدخول فيها الا

¹ منير نوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 240-241.

للمرخص له، بعض هذه البطاقات الالكترونية تسمى البطاقات الذكية لاحتوائها على معلومات يمكن التعامل معها بطريقة أخرى¹.

وكذلك هي عبارة عن بطاقات ممغنطة يدون عليها اسم حاملها وتاريخ إصدارها وتاريخ نهاية صلاحيتها، كما تستخدم في الحصول على النقد أو في شراء السلع والخدمات².

2-1-1 أنواع البطاقات البنكية

هناك عدة أصناف لهذه البطاقات من أهمها:

أ. **البطاقات الائتمانية:** هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية أو ورقية مصنوعة من مادة يصعب العبث بها تصدرها جهة ما بنك أو شركة استثمارية يذكر فيها اسم العميل الصادرة لصالحه ورقم حسابه حيث يملك الحامل تقديم تلك البطاقة للتاجر لتسديد ثمن مشترياته حيث يقوم التاجر بتحصيل تلك القيمة من الجهة المصدرة التي تقوم بدورها باستيفاء تلك المبالغ من الحامل. وتنقسم الى قسمين: بطاقات ائتمان متجددة، بطاقات ائتمان غير متجددة³.

● البطاقات الائتمانية المتجددة

هذا النوع هو الأكثر شهرة واستخداما ومن أمثلته بطاقتين شهيرتين هما فيزا وماستر كارد. والأصل في بداية هذا النوع أن يصدر عن بنك تجاري يوجد به حساب نقدي لحامل البطاقة. ويقوم البنك المصدر بسداد فواتير المشتري في أي مكان يقبل بهذه البطاقة وتدفع للمحل كامل المبلغ. ويقوم البنك المصدر للبطاقة بإرسال فاتورة شاملة مصنفة للعميل حسب المشتريات ويطلبه بسداد جزء بسيط من المبلغ لا يتجاوز 5 بالمئة ويزيد البنك المصدر على حامل البطاقة على المبلغ الذي في ذمته (الرصيد دائن) بنسبة معلومة شهريا تصل الى 105 بالمئة ولكن لو يسدد حامل البطاقة كامل المبلغ الدائن خلال فترة الاستفادة. لا يترتب على ذلك أي زيادة في التسديد.

وفي كلتا الحالتين السابقتين يتم تجديد القرض الأول لحامل البطاقة لذلك سميت ببطاقة الائتمان المتجددة⁴.

¹ نبيل آيت شعلال، (2019)، البطاقات البنكية وعوائق استخدامها في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 04، - المركز الجامعي سي الحواس-بريكة-، جامعة سطيف، الجزائر، ص 09.

² هاجر أميرة بورايو، (2018)، واقع استخدام البطاقات البنكية في الجزائر-دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية-، مجلة الأبحاث الاقتصادية العدد 02، جامعة البليدة 2 (مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر)، الجزائر، ص 368.

³ أحمد جميل، كهينة رشام، (2009)، بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 00، المركز الجامعي البويرة، الجزائر، ص 109.

⁴ نبيل آيت شعلال، نفس المرجع، ص ص 10-11.

● البطاقات الائتمانية غير المتجددة

تسمى بطاقات الصرف الشهري لأنه يتوجب على العميل أن يقوم بالسداد الكامل من قبيل عميل البنك خلال الشهر الذي يتم فيه السحب، أي أن الفترة الائتمانية في هذه الحالة لا تتجاوز الشهر، تسمى أيضا بطاقة الوفاء المؤجل أو بطاقة الحساب والفرق الرئيسي بينها وبين سابقتها انه لا يمكن أن يكون لدى حاملها حساب لدى البنك المصدر ومن ثم فعندما يقوم الفرد باستخدامها فانه يحصل آليا على قرض ائتمان مساوية لقيمة السلعة أو الخدمة ولكل عميل حد أعلى للقرض يحدده العقد ويسمى خط الائتمان. ويلتزم حامل البطاقة لشروط الإصدار بتسديد كامل مبلغ الفاتورة خلال فترة لا تزيد غالبا عن 30 يوم من تاريخ استلامه لها. وفي حالة المماطلة يقوم البنك المصدر بإلغاء عضوية حامل البطاقة وسحبها منه.

ب. البطاقات غير الائتمانية: وهي التي لا تنطوي على تقديم تسهيلات ائتمانية لحاملها، نذكر أهمها فيما يلي:¹

تتعدد وفقا للمعايير التالية:

1. أنواع بطاقات الائتمان من حيث الجهة المصدرة لها

تنفرع بطاقات الائتمان حسب الجهة المصدرة لها الى ثلاثة أصناف هي:

أ. البطاقات التي تصدرها المنظمات العالمية: هي البطاقات التي تصدر من بنوك مرخص لها من المنظمة العالمية الراعية للبطاقة، بحيث لا تعتبر هذه المنظمات مؤسسات مالية تقوم بإصدار البطاقات، وانما هي بمثابة ناد بمنح المصارف ترخيص أو تفويض لإصدار البطاقات ويساعدهم على إدارة خدماتها ويجب وضع اسم وشعار المنظمة على البطاقة، ومن أشهر أنواع هذه البطاقات نجد:

● فيزا العالمية: مقرها بالولايات المتحدة تمنح تراخيص للبنوك بإصدار بطاقة فيزا، يعود تاريخها الى عام 1958،

وتعد أكبر نظام دفع في العالم، فبطاقتها وشيكاتها السياحية مقبولة لدى أكبر المحلات التجارية في العالم، وتدير هذه الشركة منظومة Visa/Plus التي تعتبر أكبر شبكة للصراف الآلي في العالم، كما استطاعت امتلاك مؤسسة Interlink التي تعتبر أكبر شبكة في مجال التسديد عند نقاط البيع، كما تدير هذه الشركة دار المقاصة المؤقتة،

¹ خديجة إيمان عماروش، بطاقات الائتمان في الجزائر-دراسة حالة بطاقة فيزا للدفع المسبق لبنك التنمية المحلية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، ص ص 62-

وهكذا أصبحت هذه الشركة شاملة لخدمات المدفوعات والمعالجة الالكترونية للبيانات، وتنشر فيزا في جميع أنحاء العالم تقريباً، حيث يصدرها بنك في بريطانيا وهو Bar Clays Bank منذ عام 1977.¹

وحاليا تصدر منظمة فيزا الكثير من أنواع البطاقات أهمها: بطاقة فيزا الفضية، بطاقة فيزا الذهبية، بطاقة فيزا الكترون. البطاقة الذهبية تمنح للأثرياء مع دفع رسوم باهظة وتقدم خدمات متعددة، أما البطاقة الفضية تمنح لأغلب العملاء، أما بطاقة فيزا الكترون تستخدم في أجهزة الصرف الدولية. ولضمان أحسن الخدمات تم تقسيم هذه المنظمة الى ستة مناطق هي:

❖ آسيا والباسيفيك (Visa Asia/Pasific)؛

❖ كندا (Visa Canada)؛

❖ أمريكا (Visa Latin America)؛

❖ الاتحاد الأوروبي (Visa Eu) ؛

❖ الولايات المتحدة الأمريكية (Visa U.S.A) ؛

● **ماستر كارد العالمية:** هي شركة مقرها الولايات المتحدة الأمريكية ولها خبرة واسعة في مجال المدفوعات، فلها بطاقات تحظى بقبول واسع تحمل العلامة التجارية (Cirrus Maestro. Master Card) ولها مؤسسات مالية معينة بخدمة المستهلك، وفي مجال الأعمال في 210 دولة وإقليم بأكثر من 4000 مستخدم عبر 37 مكتب في العالم كما لها أكثر من 23000 موزع (شركات عضوة) في العالم، وتنتشر ماستر كارد في العالم عبر كبار الموزعين مثل: Euro Card International، ولماستر كارد موزعين عالميين يتمركزون في المناطق التالية: الشرق الأوسط وأفريقيا، آسيا والباسيفيك، الولايات المتحدة، جنوب آسيا، أمريكا اللاتينية، أوروبا وكندا.

ب. **البطاقات التي تصدرها المؤسسات المالية العالمية الكبيرة:** هي البطاقات التي تصدرها المؤسسات المالية العالمية الكبيرة مباشرة دون أن تمنح تراخيص إصدارها لأي بنك أو مؤسسة مالية أخرى، وإنما تتولى بنفسها التعاقد مع التجار والحصول على حقوقها من حملة البطاقة مباشرة، ولا تلزمهم بفتح حسابات بنكية لديها أو لدى أحد فروعها، ومن أهم أشكال هذه البطاقات نجد:²

● **أمريكان اكسبريس:** مؤسسة مالية كبيرة تزاوّل الأنشطة المصرفية، ولها ثلاثة أنواع من البطاقات التي تصدرها وهي: أمريكيان اكسبريس الخضراء (وهي بطاقة لعامة الناس)، وأمريكان اكسبريس الذهبية (تمنح للأثرياء)

¹ منير نوري، مرجع سبق ذكره، ص 232.

² خديجة إيمان عماروش، المرجع السابق، ص 63.

وأمرىكان اكسبريس الماسية (عن طريقها يتم استيفاء حقوق التجار والمؤسسات ولا تلزم حملة بطاقتها فتح حساب لديها).¹

- **الدينرز كليب:** تعتبر رائدة رغم صغر عدد حملة بطاقتها، ويملك بنك (Citi Bank) الأمريكي شركة داينرز كليب وتصدر هذه الشركة بطاقة (Charge Card) لعامة الناس، وبطاقة الأعمال التجارية لرجال الأعمال، وبطاقة خاصة بالتعاون مع شركات كبرى مثل شركة الطيران البريطانية.

وساهمت هذه المنظمات والمؤسسات بشكل كبير في جعل البطاقات كوسيلة للدفع الأكثر استعمالاً في العالم، وتحتل بطاقة فيزا العالمية المرتبة الأولى عالمياً وفقاً لدراسة أجريت سنة 2000، من قبل مجلة بريطانية RBR RETAIL Banking Research، وهي متخصصة في الشبائيك المصرفية الآلية في العالم.

ج. **البطاقات التي تصدرها المؤسسات التجارية الكبيرة:** هي بطاقات خاصة تصدرها المؤسسات والمحلات التجارية كالمطاعم والفنادق ومحطات البنزين بهدف المحافظة على العملاء المتميزين وتسهيل معاملاتهم، ومن أشهرها بطاقة الشراء من المحل التجاري، والتي يصدرها المحل التجاري لعملائه ويتيح لهم شراء ما يحتاجونه من سلع وخدمات ويكون الدفع بعد فترة من الزمن، أي أن هذه البطاقة تمنح حاملها تسهيل ائتماني في حدود سقف وكذلك تمنحهم مزايا أخرى كتخفيض الأسعار والأولوية في الحصول على الخدمات.²

II. أنواع بطاقات الائتمان من حيث السقف الائتماني الممنوح لحاملها:

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من بطاقات الائتمان بناء على السقف الائتماني الممنوح لحاملها كما يلي:³

أ. **البطاقات المحلية:** هي بطاقات ذات سقف ائتماني محدود، بحيث تمنح لطالبيها من فئات الموظفين والأفراد العاديين شريطة وجود حدود معينة من القدرة والملاءة المالية، مما يجعل منحها أيسر من النوعين المواليين، وذلك نظراً لكون درجة المخاطرة فيها ستكون قليلة أمام استخدامها على المستوى المحلي، وبالتالي ستكون بعيدة عن أي تلاعب، وحتى لو حصل ذلك فسيكون اكتشافه ممكناً.

ب. **البطاقات الدولية:** هي بطاقات تتطلب من حاملها ملاءة وقدرة مالية تفوق تلك المطلوبة في البطاقات المحلية وتكون موازية إلى حد ما لتلك الضمانات التي تمنح بواسطتها، خاصة وأن مثل هذه البطاقات تسمح لحاملها

¹ منير نوري، المرجع السابق، ص 234.

² خديجة إيمان عماروش، المرجع السابق، ص 63.

³ خديجة إيمان عماروش، نفس المرجع، ص ص 63-64.

باستعمالها على المستوى الدولي، الأمر الذي سيولد احتمال تعرضها للتلاعب والتزوير في حالة فقدانها وسرقتها، وسيصعب إمكانية مراقبتها باستمرار من طرف السلطات المختصة.

ج. البطاقات الذهبية: يشكل هذا النوع من البطاقات قمة الهرم الائتماني الممنوح للعميل، فنجدها تقدم لحاملها امتيازات مالية وسيولة نقدية تفوق بكثير تلك المبالغ الممنوحة في إطار سابقيتها، ولهذا نجد الجهات المصدرة لهذه البطاقات تفرض شروطا معقدة في مواجهة العميل طالب الخدمة.

III. أنواع بطاقات الائتمان وفقا لنوع الضمان المقدم من حاملها للجهات المصدرة

تصنف بطاقات الائتمان حسب نوع الضمان المقدم من حاملها للجهات المصدرة الى ما يلي:

أ. بطاقات تصدر بضمان شخصي: هي بطاقات تصدر لكبار العملاء وذوي الدخول المرتفعة، بحيث أن قبول الجهة المصدرة للضمان يتوقف على مدى ثقة هذه الأخيرة بالعميل وملاءته المالية وتاريخه المالي.

ب. بطاقات تصدر بضمان عيني جزئي: هي بطاقات تتطلب تقديم العميل طالب البطاقة لضمان في صورة حساب جاري بقيمة أقل من الحد الأقصى للبطاقة يتم التحفظ عليه من قبل الجهة المصدرة للبطاقة.

هـ. بطاقات تصدر بضمان عيني كامل: هي بطاقات تتطلب موافقة العميل على قيام الجهة المصدرة للبطاقة بالتحفظ على حساباته بقدر يساوي الحد الأقصى للبطاقة، ويصدر هذا النوع من البطاقات لعملاء البنك ذوي البيانات أو الانتماءات غير المعروفة.

IV. أنواع بطاقات الائتمان وفقا لكيفية الخصم أو السداد:

تنقسم بطاقات الائتمان وفقا لكيفية الخصم الى نوعين رئيسيين هما:

أ. بطاقة الخصم أو التسديد على أقساط: هي بطاقة تمنح لحاملها ميزة تسديد المبلغ الإجمالي الذي قام بإنفاقه من الائتمان الممنوح له من البنك المصدر على أقساط بحسب ما هو متفق عليه في العقد المبرم بينهما، حيث يحتسب البنك المصدر في هذه الحالة فوائد من إجمالي المبلغ المقسط وغير المسدد، فهي اذن تقدم لحاملها ائتمانا حقيقيا يستطيع من خلاله انجاز عمليات الشراء والسحب دون أن يكون له رصيد ودون أن يكون ملزما بدفع كامل المبلغ المستحق في ذمته للبنك.¹

¹ خديجة إيمان عماروش، المرجع السابق، ص 64

ب. **بطاقة الخصم الشهري:** هي بطاقة تعمل على أساس قيام البنك المصدر لها بجمع الفواتير الموقعة من طرف حامل البطاقة ومطالبتها بها دوريا كل شهر، ليقوم العميل بدوره بدفع ما عليه من مستحقات دون أن يتجاوز التاريخ الذي يحدده البنك مصدر البطاقة والا احتسب عليه هذا الأخير فوائد مقابل تأخير السداد.

V. أنواع بطاقات الائتمان وفقا للنظم التكوينية لها:

تصنف بطاقات الائتمان من حيث النظم التكوينية لها الى ثلاثة أنواع رئيسية هي:¹

- أ. **بطاقة بلاستيكية مغطاة:** تتخذ شكلا موحدا وفقا للتوجيهات الصادرة من منظمة المعايير الدولية ISO، وبهذا فهي قطعة مستطيلة من مادة بلاستيكية تتضمن وجهين، حيث يستعمل أحدهما للتسجيل الكترونيا بعض البيانات الخاصة بتحديد شخص العميل، ورقم حسابه، والرقم السري للبطاقة وتاريخ آخر استعمال لها، والمبلغ المسموح به. وتقرأ هذه البيانات بواسطة الحسابات الآلية.
- ب. **البطاقة الرقائقية:** هي بطاقة تشتمل على شريحة من السيلكون "ذاكرة" تتضمن قيمة النقود في الحساب البنكي لحاملها، وتمكنه من القيام بجميع العمليات المصرفية من خصم واطافة الى حسابه. ويتفرع عن هذه البطاقة ما يلي:

- **بطاقة الذاكرة:** ان التطور التكنولوجي، أدى ببعض الدول المتقدمة كفرنسا... الخ الى ادخال تعديلات عديدة على جسم البطاقة، حيث استخدموا بطاقة يطلق عليها La Carte à Micro-Processeur، حيث تحتوي على ذاكرة يخزن فيها برنامج يتضمن تسوية جميع المعاملات مع التجار الذين يقبلون الوفاء بهذه البطاقة، حيث تشمل على الرقم السري للبطاقة وتاريخ آخر استعمال لها، المبلغ المتفق عليه مع حاملها، كما تشمل على منطقة كهربائية تمكن من نقل كل المعلومات المخزنة على البطاقة واطهارها للخارج على شاشة القراءة التي يستعملها التاجر والتي تتناسب مع هذا الشكل من البطاقات. مع ملاحظة أن الجهة المصدرة ملزمة بتزويد التاجر بهذه الآلات الحديثة. وهذه الذاكرة الالكترونية توضح مدى كفاية الرصيد من عدمه، وجود معارضة في الوفاء، حيث تستطيع تلقائيا قبول العملية أو رفضها.
- **البطاقة الذكية:** هي عبارة عن رقيقة الكترونية فائقة القدرة على تخزين جميع البيانات الخاصة بالعميل مثل: اسم العميل، رقمه السري، رصيده في البنك، الحدود المسموح له بسحبها من هذا الرصيد وتوقيعه وأحيانا صورته الشخصية، فهي بذلك تعد حاسبا متنقلا يؤمن حماية كبيرة ضد التزوير وسوء الاستخدام.

¹ فتيحة يوسف، بطاقات الوفاء كوسيلة للدفع الالكتروني، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، الجزائر، ص

- **البطاقة الذكية جدا:** هي بطاقة تتميز بأنها تحافظ على خصوصية حامل البطاقة وتمنع التزوير والتحايل لأن عمليات الدفع التي تتم بواسطتها تنفذ من خلال نظام كتابي الكتروني مشفر وتسمى بالكتابة الخوارزمية.¹
- **البطاقة البصرية:** هي بطاقة تصدر عن مؤسسات اقتصادية عالمية وتحظى بالقبول على المستوى العالمي، بحيث تتمتع بقوة شرائية عالمية، وتخزن هذه البطاقة كل المعلومات الخاصة بالدفع والمعلومات المتغيرة وعناصر التأمين للمدفوعات.

2-2 النقود الالكترونية

تعتبر النقود الالكترونية أيضا من وسائل الدفع الالكتروني التي تسهل عمليات التجارة الالكترونية وتساعد على نموها وتطورها.

1-2-2 مفهوم النقود الالكترونية

تعرف النقود الالكترونية بأنها عبارة عن قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي، وتشير النقود الالكترونية الى سلسلة الأرقام الالكترونية التي تستخدم للتعبير عن قيم معينة وتحظى بقبول واسع من غير مقام بإصدارها وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة.²

2-2-2 خصائص النقود الالكترونية

- دفع النقود عبر شبكة الالكترونية: لا يمكن أن تستخدم الا بوجود جهاز حاسوب مرتبط عبر شبكة الكترونية خاصة أو عامة؛
- ان هذه الخاصية تجعل من النقود الالكترونية ذات طابع دولي ذلك أن فضاء الشبكات الالكترونية لا يتقيد بالحدود الجغرافية لدولة معينة بل يمتد ليشمل أرجاء المعمورة وهو ما يستلزم تنظيما دوليا لهذه النقود؛
- كما يترتب على هذه الخاصية عدم ضرورة المعاصرة الزمانية أو التواجد في مكان واحد أثناء استعمال العملة الالكترونية فلا يشترط أن يكون دافع النقود ومن تدفع له متواجدين في مكان أو زمان واحد حتى تتم عملية الدفع بل يمكن أن تتم العملية من خلال وجود طرف واحد؛
- وجود نظام مصرفي معد لغرض التعامل بالنقود الالكترونية، ان الآلية التي تستخدم بها النقود الالكترونية تستلزم نظاما مصرفيا خاصا تضعه البنوك سواء كانت بنوك حقيقة أو افتراضية؛¹

¹ خديجة إيمان عماروش، مرجع سبق ذكره، ص 65.

² آمنة زربوط، مرجع سبق ذكره، ص 56.

ثالثا: أهمية وسائل الدفع الالكترونية

تتمثل أهميتها في جملة من النقاط منها:

- الفعالية في التعامل كونها تحد من السرقة الضياع أو التزوير التي يصعب الكشف عنها عند استعمال أدوات الدفع التقليدية ذات قيم نقدية صغيرة؛²
- تفادي حمل النقود لتسديد قيم المشتريات وعدم توفر الفكة عند المعاملات فحاملها يمكنه استعمال بطاقته في حدود رصيده المصرفي دون الحاجة الى نقل السيولة معه عند السفر؛
- عدم حاجة حاملها الى ترك ضمان نقدي في حال العمليات التجارية التي تحتاج الى ضمان مثل الحجز في الفنادق أو عند وكلاء السيارات؛
- تفادي التعامل بالنقود المزورة، كما تتميز العمليات بالسهولة والسرعة، حيث يتم السداد بطريقة آلية ومباشرة من حساب الى حساب؛

المطلب الثالث: مزايا وعيوب وسائل الدفع الالكتروني

لوسائل الدفع الالكتروني عدة مزايا بالنسبة لمالكها أو لحاملها وكذلك بالنسبة للبنك المصدر لها أو المتعامل به، ورغم المزايا العديدة التي توفرها هذه الأدوات بالنسبة للمتعاملين بها أو بالنسبة للبنك المصدر لها، الا أنها تحمل مجموعة من العيوب بالنسبة لهاته الأطراف والمتمثلة فيما يلي³:

أولا: مزايا وسائل الدفع الالكتروني

- ❖ **بالنسبة لحاملها:** تحقق وسائل الدفع الالكتروني لحاملها مزايا عديدة أهمها سهولة ويسر الاستخدام، كما تمنحه الأمان بدل حمل النقود الورقية وتفاذي السرقة والضياع، كما أن لحاملها فرصة الحصول على الائتمان المجاني لفترات محددة، كذلك تمكنه من إتمام صفقاته فوراً لمجرد ذكر رقم البطاقة؛
- ❖ **بالنسبة للتاجر:** تعد أقوى ضمان لحقوق البائع، تساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبئ متابعة ديون الزبائن طالما أن العبء يقع على عاتق البنك والشركات المصدرة؛

¹ منير نوري، مرجع سبق ذكره، ص 255.

² نور الدين زحوي، زمالة عمر، (2018)، التحويل المالي الالكتروني: آليات التعامل والمخاطر في ظل عصنة وسائل الدفع، مجلة الاقتصاد الدولي والعملة، المجلد 01، العدد 01، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، ص 255-256.

³ عرابي الحاج مداحي، نعيمة برك، (2010)، أهمية البنوك الالكترونية في تفعيل وسائل الدفع الالكتروني في الوطن العربي الواقع والآفاق، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر، ص 69.

❖ بالنسبة لمصدرها: تعتبر الفوائد والرسوم والغرامات من الأرباح التي تحققها المصارف والمؤسسات المالية؛

ثانيا: عيوب البطاقات البنكية

❖ بالنسبة لحاملها: الاقتراض والانفاق بما يتجاوز القدرة المالية لحامل البطاقة وبالتالي عدم قدرته على سداد قيمتها

المحددة فيترتب عن ذلك وضع اسمه في القائمة السوداء؛

❖ بالنسبة للتاجر: ان مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل

معه ويضع اسمه في القائمة السوداء؛

❖ بالنسبة لمصدرها: من أهم الأخطار التي يواجهها مصدرها هو مدى سداد حامل البطاقات للديون المستحقة

عليهم، وكذلك تحمل المصدر نفقات ضياعها¹

¹ محمد عبد الكريم، عبد العزيز قوراري، مصطفى صابم، (2019)، وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية (الواقع والآفاق) -دراسة تجارب دول المغرب العربي والدول المتقدمة-، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 03، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، ص 96.

خلاصة الفصل:

لقد قدمت وسائل الدفع الالكتروني العديد من المزايا التي استفاد منها كل من المصارف والعملاء، وحتى الاقتصاد الوطني مالم تحققها الوسائل السابقة كما أنها مكنت من الحد على بعض العراقيل التي أفرزتها هذه الأخيرة لكن وسائل الدفع الالكترونية لم تخلو هي الأخرى من العيوب، فقد أفرزت هي الأخرى جرائم منظمة على الأنترنت وأوجدت لها طرق مستحدثة لأجل تطوير سبل الاحتيال والاختلاس وغيرها، وذلك بظهور تحديات جديدة عرقلت الأهداف المسطرة لها.

وعليه لأجل فتح آفاق أمام انتشار هذه الوسائل يتعين تزويدها بما يزيد من درجة الأمان والسرية والفعالية والثقة لمعاملتها.

الفصل الثاني:

دور وسائل الدفع الالكتروني في الحد
من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا
—تجارب دولية—.

تمهيد

دخل العالم سنة 2020 مع بداية انتشار فيروس كورونا. الذي حصد ومازال يحصد الكثير من الأرواح كل يوم. و ينتشر بشكل مرعب في العديد من الدول. دون أن يفرق بين بلد متطور وبلد نامي أو فقير، حيث تخطت الإصابات مستوى الوباء العالمي ما أجبر منظمة الصحة العالمية في شهر مارس 2020 عن اعلان فيروس كورونا المستجد المسبب لمرض كوفيد-19 والذي يتفشى في مختلف أرجاء المعمورة وباء عالميا.

جاءت وسائل الدفع الالكترونية الحديثة التي انتشرت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة في وقتها لتقدم حلا سريعا للأشخاص الذين يقطنون في أماكن ينتشر فيها الفيروس، الذي ينتشر عبر الهواء (السعال) والأسطح. ما اضطر الناس الى التباعد الاجتماعي وعدم الاختلاط قدر الإمكان. وتعقيم الأدوات المتداولة بين الناس خاصة النقود. التي أثبتت الدراسات أنها ناقل مهم للفيروس. ومن شأن وسائل الدفع الالكترونية أن تساهم في الحد من انتشار الفيروس. على اعتبار أن الناس لن يضطروا الى التعامل مع بعضهم البعض في جميع تعاملاتهم بالأوراق النقدية التي قد تكون موبوءة. وتقليل التنقل والاحتكاك في الطوابير لإجراء بعض العمليات المصرفية. التي يمكن من خلال وسائل الدفع الالكترونية اجراءها عن بعد سواء من المنزل أو من مكاتب العمل أو من أي مكان آخر. على مدار 24 ساعة وطوال أيام الأسبوع.

وقد خصص هذا الفصل لعرض تجارب دولية حول دور وسائل الدفع الالكتروني في الحد من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، حيث تناول المبحث الأول ماهية جائحة كورونا، أما المبحث الثاني والثالث فقد تعرض لتجربة الصين والمملكة السعودية على التوالي.

المبحث الأول: جائحة كورونا وآثارها الاقتصادية

يواجه العالم أزمة صحية خطيرة ناجمة عن التفشي السريع لفيروس كورونا المستجد أطلق عليها جائحة كورونا، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود للحد من انتشارها والسيطرة عليها وعلى تداعياتها، حيث تتخطى آثارها السلبية الخسائر البشرية المتمثلة في الأعداد المتزايدة من الإصابات والوفيات، لتمتد وتشمل العديد من الآثار الاقتصادية الوخيمة.

المطلب الأول: مفهوم جائحة كورونا وطرق انتشارها وإجراءات الحد منها

سنحاول فيما يلي التعريف بهذه الجائحة، ثم التطرق الى طرق انتشارها وكذا إجراءات الحد من انتشارها.

أولاً: مفهوم جائحة كورونا

قبل تحديد مفهوم جائحة كورونا يجب أن نشرح المصطلحات التالية التي تخص درجة انتشار المرض:

❖ **الفاشية:** تعرف بأنها زيادة أعداد المصابين بمرض معين في منطقة جغرافية محددة، أو مجتمع معين عن العدد المتوقع، وقد تصنف حالة مرضية واحدة فقط أو عدد قليل من الحالات فاشية في حال حدثت في مجتمع يتوقع غياب المرض فيه نهائياً. أو في مجتمع غاب عنه المرض مدة طويلة. وقد تظهر الفاشية في عدة مجتمعات على نحو متزامن؛¹

❖ **الوباء:** عبارة زيادة مفاجئة وسريعة في عدد حالات المرض على نحو أعلى من المتوقع في المجتمع. كما هو الحال مع الفاشية. لكنه يمتد على رقعة جغرافية أوسع؛²

❖ **الجائحة:** هي انتشار الوباء في جل البلدان أو المناطق. وعادة ما يتسبب في إصابة عدد كبير من سكان العالم؛³ عرفت منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا على أنه من فصيلة الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والانسان، ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب للبشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة الى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية، وتم اكتشاف فيروس كورونا كوفيد-19 في مدينة يوهان الصينية في ديسمبر 2019، وتتمثل أعراضه في الحمى والارهاق والسعال الجاف، وقد يعاني بعض

¹ فطيمة الزهرة قباني، أمينة سفيان، عمار علوي، (2021)، آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي للفترة 2021/2019، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 16، العدد 03، جامعة سطيف، الجزائر، ص 151.

² رامي حريد، عبد الكريم تامين، (2021)، دراسة تحليلية لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميله، الجزائر، ص 54.

³ فطيمة الزهرة قباني، أمينة سفيان، عمار علوي، (2021)، نفس المرجع، ص 152.

المرضى من الآلام والأوجاع، أو احتقان الأنف، أو ألم الحلق، أو الاسهال ولقد قامت منظمة الصحة العالمية بإعلان كوفيد-19 كوباء عالمي في 11 مارس 2020 في ظل الارتفاع الكبير في عدد الإصابات في العديد من بلدان العالم.¹

• عدد الإصابات والوفيات بفيروس كوفيد-19:

عرفت معدلات الإصابة بكوفيد 19 نموا متسارعا خلال النصف الأول من عام 2020، حيث تضاعفت بشكل رهيب خلال هذه الفترة بانتقالها من 846 إصابة في 24 جانفي 2020 الى أزيد من 10 ملايين إصابة في 29 جوان 2020 ومن خلال هذا الشكل يمكننا معرفة خريطة انتشار الإصابة بالفيروس حسب المنطقة في العالم.²

والشكل التالي يوضح عدد الإصابات بفيروس كورونا في العالم حسب المنطقة خلال النصف الأول من سنة 2020 كما يلي:

¹ نصر الدين توات، (2021)، أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، مجلد 04، العدد 01، جامعة لونيبي علي البلدية 02، الجزائر، ص ص 85-86.

² نصر الدين توات، (2021)، نفس المرجع، ص 86.

الشكل رقم (01): عدد الإصابات بفيروس كورونا في العالم حسب المنطقة خلال النصف الأول من سنة 2020.



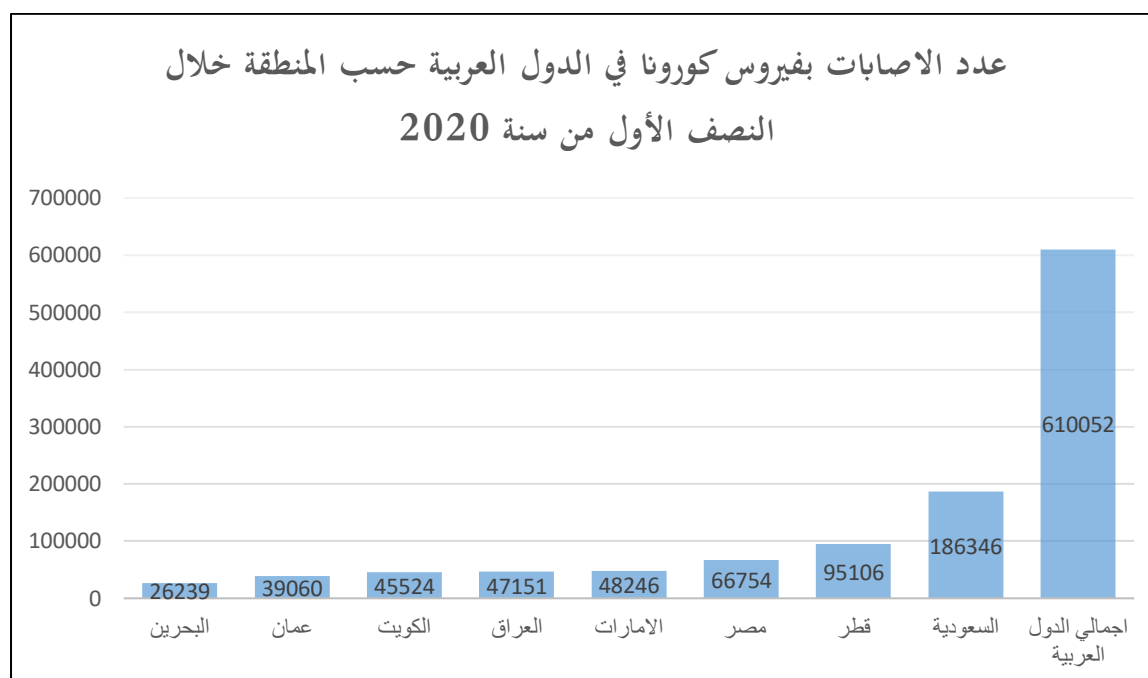
المصدر: نصر الدين توات، (2021)، أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، مجلد 04، العدد 01، جامعة لونيبي علي البلدية 02، الجزائر، ص 86.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن عدد الإصابات بفيروس كوفيد-19 على المستوى العالمي شهد ارتفاعا رهيبا خلال النصف الأول من هذه السنة بتجاوزه عتبة عشر ملايين إصابة، حيث تحتل أمريكا الشمالية الصدارة من حيث عدد الإصابات بنسبة 30.03 تليها أوروبا بـ 23.35 بالمئة ثم آسيا بـ 21.68 بالمئة من إجمالي الإصابات، في حين سجلت كل من قارة أفريقيا وأوقيانوسيا أدنى نسب الإصابة بـ 3.8 بالمئة و 0.09 بالمئة على التوالي.

أما الشكل التالي يوضح عدد الإصابات بفيروس كورونا في الدول العربية حسب المنطقة خلال النصف الأول من سنة 2020 كما يلي:

الشكل رقم(02): عدد الإصابات بفيروس كورونا في الدول العربية حسب المنطقة خلال النصف الأول من سنة

2020

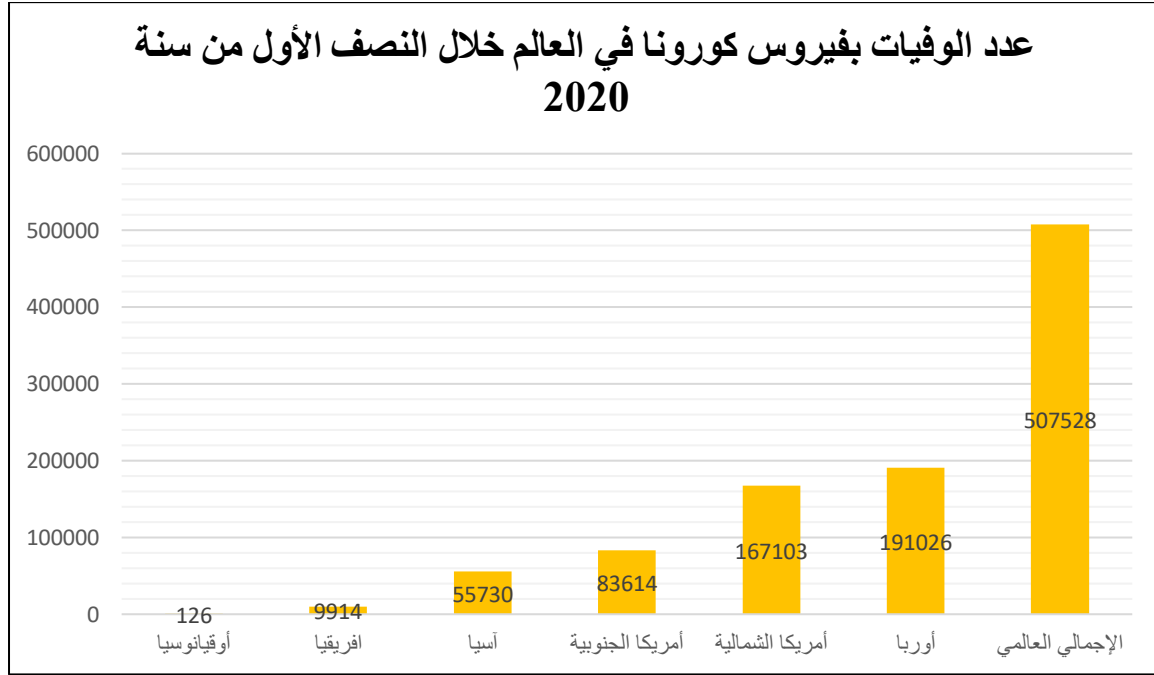


المصدر: نصر الدين توات، (2021)، أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، مجلد04، العدد 01، جامعة لونيبي علي البليدة 02، الجزائر، ص 86.

أما في المنطقة العربية فقد تم تسجيل أزيد من 610 ألف إصابة ما يمثل 5.86 بالمئة من اجمالي الإصابات في العالم، وهذا الرقم يعتبر ضئيل إذا ما قورن بباقي الأخرى، وتأتي السعودية أولا في عدد الإصابات بنسبة 30.54 بالمئة، تليها قطر بـ 15.58 بالمئة ثم مصر 10.94 بالمئة، حيث تشترك هذه الدول فيما بينها بقرابة نصف عدد الإصابات في المنطقة.

والشكل الموالي يوضح عدد الوفيات بفيروس كورونا في العالم حسب المنطقة خلال النصف الأول من سنة 2020 كما يلي:

الشكل رقم (03): عدد الوفيات بفيروس كورونا في العالم والدول العربية حسب المنطقة خلال النصف الأول من سنة 2020.

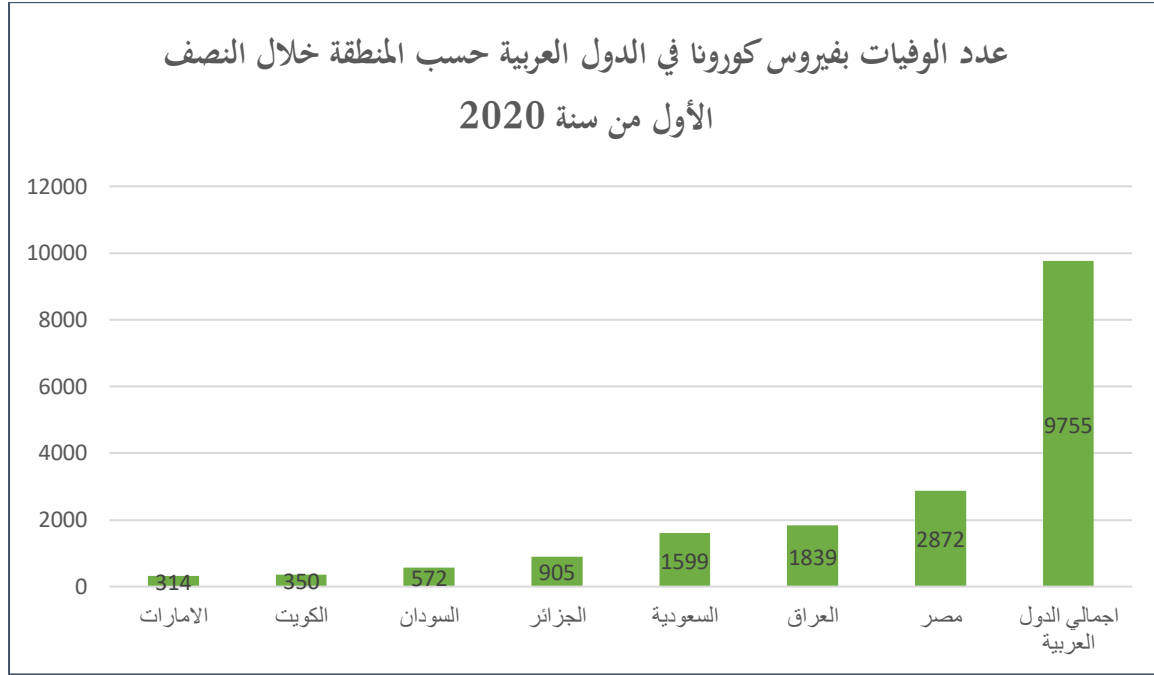


المصدر: نصر الدين توات، (2021)، المرجع السابق، ص 87.

نلاحظ من الشكل أعلاه أن عدد الوفيات المسجلة بفيروس كوفيد-19 على المستوى العالمي خلال النصف الأول من هذه السنة تجاوز نصف مليون وفاة، حيث تعد أوروبا أكثر مناطق العالم تسجيلاً للوفيات بنسبة 37.63 بالمائة تليها أمريكا الشمالية بنسبة 32.92 بالمائة، فحين كانت قارة إفريقيا وأوقيانوسيا أقل المناطق تضرراً وتسجيلاً للوفيات 1.95 بالمائة و0.02 بالمائة، حيث تم تسجيل أكبر حصيلة من الوفيات في المناطق التي شهدت نسب إصابات مرتفعة.

والشكل التالي يوضح عدد الوفيات بفيروس كورونا في الدول العربية حسب المنطقة خلال النصف الأول من سنة 2020 كما يلي:

الشكل رقم(04): عدد الوفيات بفيروس كورونا في الدول العربية حسب المنطقة خلال النصف الأول من سنة 2020.



المصدر: نصر الدين توات، (2021)، نفس المرجع، ص 87.

أما في المنطقة العربية فقد تم تسجيل 9755 وفاة ما يعادل 1.92 بالمئة من إجمالي الوفيات في العالم، ويعد هذا الرقم ضئيل جدا مقارنة بباقي المناطق الأخرى، وعلى صعيد الدول العربية سجلت مصر أكبر عدد من الوفيات بنسبة 29.44 بالمئة تليها العراق بنسبة 19.40 بالمئة ثم السعودية بنسبة 16.39 بالمئة من إجمالي عدد الوفيات المسجلة في المنطقة.

ثانيا: طرق الانتشار

أظهرت الدراسات والأبحاث أن فيروس كورونا سريع الانتشار وهنا تكمن خطورته، فبينما احتاج هذا الفيروس ثلاثة أشهر لإصابة أو مئة ألف شخص حول العالم، فقد احتاج الى 12 يوم فقط لإصابة مئة ألف أخرى، وهو ما جعل العديد من الدول تتخذ إجراءات غير مسبقة كإغلاق الحدود والمطارات وكذا فرض حظر التجول في بعض المدن، وذلك في محاولة للحد من انتشار هذا الفيروس.¹

¹ أسماء كرغلي، عبد الله بلوناس، (2021)، أثر جائحة كورونا على عمليات الدفع الالكتروني-مع الإشارة الى حالة الجزائر-، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 17، العدد 25، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، ص 368.

وينتشر هذا الفيروس بشكل أساسي من فرد الى فرد آخر عن طريق الرذاذ أو القطيرات الصغيرة التي يفرزها الفرد المصاب بهذا الفيروس من أنفه أو فمه عندما يسعل أو يعطس أو يتكلم، وتعد هذه القطيرات ذات وزن ثقيل نسبيا، فهي لا تنتقل الى مكان بعيد وإنما تسقط سريعا على الأرض أو تحط على الأشياء والأسطح المحيطة بالفرد، مثل الطاولات ومقابض الأبواب والسلالم، ويمكن أن يصاب الأفراد بمرض كوفيد-19 في الحالات التالية:

- إذا تنفسوا القطيرات الصادرة عن شخص مصاب بهذا الفيروس؛
 - عند ملامستهم للأسطح التي سقط عليها الفيروس ثم لمس أعينهم أو أنوفهم أو أفواههم، لذلك من المهم المواظبة على غسل اليدين بالماء والصابون أو تنظيفهما بمطهر كحولي لفرك اليدين؛
- وتجدر الإشارة الى أن الدراسات والأبحاث لا تزال قائمة للكشف أكثر عن طرق انتقال هذا الفيروس. وفي الواقع، فقد انتشر فيروس كورونا في عدة دول ليست في المحيط الإقليمي للدولة التي ظهر فيها الفيروس أول مرة فحسب، ولكن في مختلف القارات كنتيجة لزيادة حركة السفر والتجارة العالمية بشكل غير مسبوق مما جعل العالم قرية صغيرة، وعلى ما يبدو فإن الإنسانية بكل تقدمها العلمي والتكنولوجي في جميع المجالات لا تزال غير جاهزة للتعامل مع هذا النوع من الأزمات، فإحصائيات ضحايا الفيروس في تزايد مستمر، حيث بلغ عدد الإصابات عبر العالم في نهاية شهر سبتمبر 2020 أكثر من 34 مليون حالة مصابة، منها أكثر من 25 مليون حالة شفاء، وأكثر من مليون حالة وفاة.

ثالثا: إجراءات الحد من انتشار الجائحة

في الواقع كان للحجر الصحي دور كبير في التصدي للعديد من الأمراض التي حصدت أرواح الملايين على مر التاريخ. وكشفت الدراسات أن الحجر الصحي يؤدي دورا حيويا في التحكم في انتشار مرض كوفيد 19. مقارنة بأي تدابير وقائية أخرى تطبق من دونه. إذ أدى الى انخفاض معدل العدوى بنسبة تتراوح بين 44 بالمئة و81 بالمئة. ومعدل الوفيات بنسبة تتراوح بين 31 بالمئة و63 بالمئة. كما كان للجميع بين إجراءات الحجر الصحي والتدابير الوقائية الأخرى، مثل غلق المدارس ومنع السفر والالتزام بالتباعد الاجتماعي تأثيرا أكبر على الحد من أعداد الحالات التي تتطلب رعاية حرجة وكذلك أعداد الوفيات.¹

ويذكر أن الحجر الصحي هو عزل الأشخاص المخالطين لحالات مؤكدة أو لحالات يحتمل إصابتها بالمرض لفترة زمنية تحدد وفقا لفترة حضانة المرض الفترة ما بين حدوث العدوى وظهور الأعراض وقد قدرت بـ 14 يوما في حالة كوفيد

¹ نادية طاهير، (2021)، الدفع الالكتروني في ظل جائحة كورونا-الجزائر نموذجا-، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 214.

19، أما العزل فيعرف بأنه التزام الشخص المصاب بأعراض هذا المرض بيته وامتناعه عن الخروج. لا سيما للأماكن العامة. ويمكن أن يحدث هذا العزل بشكل طوعي أو بالاستناد الى توصية من طرف مقدم الرعاية الصحية. ويوصف التباعد الاجتماعي بأنه الحفاظ على مسافة متر واحد على الأقل بين الأفراد الأصحاء.

بالإضافة الى الإجراءات الوقائية المذكورة. توصي منظمة الصحة العالمية باتباع التوصيات الآتية¹:

- المواظبة على تنظيف اليدين جيدا بفركهما بمطهر كحولي أو بغسلهما بالماء والصابون لقتل الفيروسات؛
- المحافظة على مسافة التباعد بين الأشخاص والمقدرة بـ 3 أقدام) على الأقل؛
- تجنب الأماكن المزدحمة أين ترتفع احتمالات مخالطة الأشخاص المصابين بالمرض ويصعب الحفاظ على مسافة التباعد؛
- تجنب لمس العينين، الأنف والفم، إذ أن تلوث اليدين من خلال ملامسة العديد من الأسطح قد يؤدي الى التقاط الفيروسات ونقلها الى العينين أو الأنف أو الفم ومن هذه المنافذ يمكن للفيروس أن يدخل الى جسم الشخص وأن يصيبه المرض؛
- التأكد من اتباع ممارسات النظافة التنفسية الجيدة، كغطية الفم والأنف بثني المرفق أو بمنديل ورقي عند السعال أو العطس؛
- التزام البيت والانعزال حتى في حالات ظهور أعراض بسيطة مثل السعال والصداع والحمى الخفيفة الى حين التعافي، والحرص على عدم مخالطة الآخرين الا للضرورة بوضع الكمامة لتجنب نقل العدوى؛
- التماس الرعاية الطبية والاتصال بالجهات المعنية في حالة الإصابة بالحمى والسعال وصعوبة التنفس. لأن التوجه نحو المرفق الطبي المناسب سيساعد في حماية الأشخاص ومنع انتشار الفيروس؛

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا

يمكن تلخيص أهم الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على بعض القطاعات الاقتصادية.

أولاً: انخفاض أسعار النفط

ذكرت دراسة لتقييم آثار تدني أسعار النفط أن تسع دول من بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا المصدرة للنفط قد تشهد انخفاضاً في أرباح المنتجات الهيدروكربونية بمقدار 192 مليار دولار مع زيادة تآكل الاحتياطات النقدية والديون

¹ أحمد غوبلي، الطاهر توابتية، (2020)، دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا (كوفيد -19) على الاقتصاد العالمي -الأزمة

الاقتصادية العالمية-، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، جامعة سطيف 01، الجزائر، ص

الخارجية والتأثيرات على ميزانيات 2020 لهذه الدول، وتوقعت الدراسة أنه في ظل المعطيات الحالية لجائحة كورونا التي تضرب العالم ومازالت تتطور فإنها مستمرة في التأثير على النشاط الاقتصادي وفي سوق النفط، واستبعدت الدراسة العودة الى أسعار ما قبل كورونا خاصة في ظل الخلافات النفطية بين الدول المنتجة.¹

ثانيا: زيادة الطلب على السلع الغذائية الاستراتيجية

لقد أظهرت الجائحة هشاشة أنظمتنا الصحية والغذائية كما أظهرت مدى الترابط القوي بين أهداف التنمية المستدامة وهي بذلك تقدم فرصة ومبررا قويا للقيام بتحوليات في نظم الأغذية والصحة تمكننا من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد حذرت الفاو من تفاقم الوضع الغذائي العالمي في غياب السياسات الفعالة والمناسبة زمنيا فانه من المحتمل أن ينضم الملايين الى صفوف الجوعى بسبب الركود الذي سينجم على الجائحة وسيتفاوت هذا العدد بحسب شدة الانكماشات الاقتصادية ما بين 14.4 و 38.2 مليون شخص أو حتى 80.3 مليون شخص في حالة وقوع انكماش مدمر.

ثالثا: تأثير الجائحة على القطاع السياحي

قطاع السياحة هو أحد أكثر القطاعات تضررا من تفشي الجائحة وقد أظهرت آثار ذلك على كل من العرض والطلب على السفر، لاسيما في الصين، وهي السوق المصدرة الرائدة في العالم من حيث الانفاق، وفي غيرها من الوجهات الآسيوية والأوروبية الرئيسية، مثل إيطاليا. حيث أدت القيود المفروضة على السفر، اضافة الى إلغاء الرحلات أو الحد من تواترها، الى تقلص كبير في عرض خدمات السفر (المحلية والدولية) وحين استمر التراجع في الطلب أصبح الفيروس يمثل خطرا انحداريا جديدا في سياق اقتصاد عالمي مصاب بالضعف أصلا.

رابعا: تذبذب أسعار صرف العملات

أدت حالة عدم اليقين والخوف من المستقبل الى زعزعة الثقة بالعملات، بشكل عام وعملات الأسواق الناشئة بشكل خاص حيث انخفضت قيمتها السوقية أمام العملات الصعبة، واضطرت السلطات النقدية لدعم عملتها بعد لجوء مواطنيها الى شراء الذهب والعملات الصعبة وهو ما أدى الى سحب جزء من الرصيد النقدي الاحتياطي من العملات الصعبة والذهب لدى البنك المركزي مما أدى الى تذبذب في سعر صرفها انخفاضاً.

خامسا: زيادة معدلات البطالة وفقدان الوظائف

¹ سهام موسى، (2021)، تأثير جائحة كورونا على نمو التجارة الالكترونية في العالم-دراسة تحليلية-، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 9، العدد 4، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص132.

ان الأزمة الاقتصادية وأزمة الوظائف التي أحدثتها انتشار وباء كورونا يمكن أن تؤدي الى زيادة أعداد العاطلين عن العمل في العالم بنحو 25 مليون شخص، وفقا لتقييم جديد أجرته منظمة العمل الدولية. كما توقع صندوق النقد العربي ارتفاع معدل البطالة في الدول العربية بما لا يقل عن أربع نقاط مئوية في عام 2020 استنادا الى توقعات الركود الاقتصادي الناتج عن جائحة كورونا المستجد بالإضافة الى فقدان ما لا يقل عن 6 ملايين وظيفة في الدول العربية نتيجة للجائحة في عام 2020.

سادسا: تضرر قطاع الطيران

أعلنت الرابطة الدولية للنقل الجوي "ايابا"، ان صناعة الطيران العالمية ستخسر 77 مليار دولار نقدا، خلال النصف الثاني 2020، ما يعادل 13 مليار دولار شهريا، رغم استئناف العمليات التشغيلية بسبب التداعيات المستمرة لجائحة كورونا وأوضحت ان النقل الجوي سيشهد تعافيا بطيئا مع استمرار القطاع في خسارة السيولة بمعدل متوسط يتراوح من 5 الى 6 مليارات دولار شهريا في 2021.

ان الاختلالات التي حلت بالاقتصاد العالمي وحالة الاضطراب واللايقين الذي عاشته البشرية في ظل هذه الجائحة، تنذر بشيء واحد وهو ان العالم وبالرغم من التطورات الحاصلة في مختلف المجالات وبالرغم من الأزمات التي شهدتها سابقا إلا أنه لم يكن مستعد لتفادي هذه الأزمة الصحية التي طالت تأثيراتها مختلف القطاعات الاقتصادية، وشلت حركة العالم والزمتم الشعوب منازلهم، هذا ما يستوجب إعادة النظر في أساليب الحياة اليومية ونمط الاقتصاد السائد الذي برهن على ضعفه وفشله بعدما توقع الاخصائيون والباحثون التغير الى الأحسن بحلول 2020 إلا ان ما حصل هو العكس.¹

المطلب الثالث: أهمية الدفع الالكتروني في ظل جائحة كورونا

في الوقت الذي أثرت فيه جائحة كورونا بالسلب على عدة قطاعات اقتصادية. الا أنها بالمقابل ساهمت في إنعاش قطاع الدفع الالكتروني وتوعية المواطنين بأهميته. كحلا بديلا عن استخدام الأوراق النقدية والعملات المعدنية في إتمام المعاملات التجارية.

أولا: مدى انتقال فيروس كورونا عبر الأوراق النقدية والعملات المعدنية

¹ سهام موسى، المرجع السابق، ص133.

منذ بداية جائحة كورونا تم الحديث حول خطر انتقال فيروس كورونا المستجد عند تداول الأوراق النقدية والعملات المعدنية، وفي الواقع فقد اختلفت الآراء حول ذلك، نظرا لأن هذا الفيروس حديث النشأة كما أن الدراسات لا تزال قائمة حول ذلك.

حيث أشار خبراء روس الى أن الأوراق النقدية والعملات المعدنية يمكن أن تكون ناقلا بارزا لفيروس كورونا المستجد وعاملا مهما في انتشاره، حيث أشارت هيئة حماية المستهلك في روسيا الى أن هذا الفيروس يمكن أن يبقى نشيطا على الأوراق النقدية لمدة تتراوح بين ثلاثة الى أربعة أيام، كما أوصت هذه الهيئة بأخذ التدابير المناسبة بعد استخدام النقود بتعقيم اليدين وعدم لمس الوجه قبل التطهير، وكشفت أيضا أن الفيروس يعيش على الأسطح البلاستيكية حتى تسعة أيام، لذا حذرت من أن استخدام الصراف الآلي وكتابة الرقم السري يمكن أن ينقل العدوى، ونصحت باستخدام الدفع الالكتروني وشددت على تعقيم الهواتف الذكية باستمرار.

كما اعتبر بنك إنجلترا أن الأوراق النقدية والعملات المعدنية مثل أي سطح يتلامس معه عدد كبير من الأفراد، ويمكن أن تحمل بكتيريا أو فيروسات، ومع ذلك فإن الخطر الذي يشكله التعامل بها لا يزيد عن خطر لمس أي سطح آخر.

وكجزء من التوصيات الاحترازية للحد من انتقال الفيروس من خلال الأوراق النقدية والعملات المعدنية، بدأت دول مثل الصين بتطهير النقود وفي بعض الحالات اتلافها لتقليل انتشار الفيروس، حيث أفادت صحيفة ساوث تشاينا مورنينغ بوست أن فرعاً محلياً لبنك الشعب الصيني في مقاطعة قوانغدونغ قام بإتلاف الأوراق النقدية التي يشبه تداولها في المستشفيات وأسواق الطعام التي تعتبر عالية المخاطر.

كما قامت مجموعة من البنوك في العديد من الدول في بداية الجائحة بإجراءات احترازية لمواجهة قلق الأفراد والخوف من إمكانية العدوى عبر الأوراق النقدية باعتماد حجر صحي في معالجتها بالإضافة الى عدة إجراءات وقائية رغم عدم وجود تأثير واضح على الصحة، لكن هذا الاجراء ساهم في التقليل من مخاطر انتقال الفيروس من خلال النقود.

في حين حيث أفاد رئيس معهد روبرت كوخ الألماني للأمراض المعدية، انه لا يوجد أي دليل على أن تداول الأوراق النقدية يشكل خطرا مباشرا للإصابة بالفيروس، كما أشار الى أن الطريقة الرئيسية التي ينتشر بها الفيروس هي عن طريق الرذاذ الذي ينتشر من الأفراد المصابين الذين يسعلون أو يعطسون.¹

¹ أسماء كرجلي، عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 372-373.

كما أن البنك المركزي الألماني اعتبر أن خطر التقاط الفيروس عن طريق النقد ضئيل للغاية، كما أن الأوراق النقدية والعملات المعدنية لا تشكل خطراً مباشراً للإصابة بالعدوى، حيث بين أن احتمال الإصابة بالمرض عن طريق التعامل مع النقد أقل من العديد من الأشياء الأخرى المستخدمة في الحياة اليومية.

وفي الواقع، فقد قامت عدة دراسات في علم الأحياء الدقيقة بفحص ما إذا كانت العوامل المسببة للأمراض بما في ذلك الفيروسات يمكن أن تعيش على الأوراق النقدية والعملات المعدنية، حيث توصلت دراسة إلى أن بعض الفيروسات بما في ذلك الانفلونزا يمكن أن تعيش لساعات وأيام على الأوراق النقدية، كما توصلت دراسات أخرى إلى أن الأسطح غير المسامية تتمتع بكفاءة نقل عالية مما يعني إمكانية نقلها للفيروسات بسهولة أكبر، كما أن فيروس كورونا يمكنه العيش على الأوراق النقدية.

مع ذلك، فقد توصلت أبحاث أخرى إلى أن احتمال انتقال فيروس كورونا عبر الأوراق النقدية منخفض مقارنة مع الأشياء الأخرى التي يتم لمسها بشكل متكرر، بالإضافة إلى أنه لا توجد حالات معروفة لانتقال هذا الفيروس عبر الأوراق النقدية والعملات المعدنية، كما أن هذا الفيروس يمكن أن يعيش في المواد غير المسامية مثل البلاستيك والحديد المقاوم للصدأ، مما يعني أن بطاقة الخصم أو الائتمان وكذا نهائيات الدفع الإلكتروني يمكن أن تنقل الفيروس، وأشار رئيس معهد الصحة الألماني أن انتقال الفيروس من خلال الأوراق النقدية ليس له أهمية خاصة مقارنة بالقطرات المنتقلة عبر الهواء الصادرة عن الأشخاص المصابين بهذا الفيروس التي تعد الخطر الرئيسي، كما يوصي الخبراء بضرورة غسل اليدين بعد لمس النقود لتقليل من خطر العدوى.

كما قام البنك المركزي الأوروبي بدراسة في ثلاث مخابر أوروبية للبحث في مدى قوة انتقال فيروس كورونا عبر الأوراق النقدية والعملات المعدنية، وأكدت النتائج الأولية أن عمر الفيروس على هذه الأخيرة قصير ونشاطه ينخفض بسرعة.

من خلال ما تقدم، ورغم ما تم تداوله من آراء حول مدى انتشار فيروس كورونا عبر الأوراق النقدية والعملات المعدنية، إلا أن الإجماع العام بين الخبراء حول العالم هو أن انتقال هذا الفيروس يتم بلمس الأشياء التي يتم التعامل معها بشكل متكرر بما فيها النقود الورقية والعملات المعدنية، ورغم أن خطر انتقال فيروس كورونا عبرها يعتبر منخفض ولم يتم إثباته بعد، يبقى اتخاذ الإجراءات الاحتياطية ضرورة لا غنى عنها لا سيما عندما يتعلق الأمر بصحة الأفراد، حيث قدم التوصيات التالية:¹

- تعقيم اليدين بالكحول قبل وبعد استخدام الجهاز؛

¹ نادية طاهير، مرجع سبق ذكره، ص 216.

- استخدام المناديل الورقية للضغط على الأزرار، ثم التخلص منها فوراً؛
- استخدام خدمات البنك الالكترونية عوضاً من أجهزة الصراف الآلي إذا أمكن؛
- ترك مسافة متر الى اثنين بيننا وبين الآخرين أثناء الانتظار. مع تجنب الأماكن المزدحمة؛

ثانياً: اسهام جائحة كورونا في تطوير معاملات الدفع الالكتروني

أنعشت جائحة كورونا معاملات الدفع الالكتروني. وذلك مع رغبة أعداد متزايدة من الزبائن تجنب استخدام النقود التقليدية التي يسود الاعتقاد بأنها أحد وسائل انتقال العدوى وانتشار الفيروس. فيما تلجأ العديد من الأسواق والمحلات التجارية عبر العالم الى عدم قبول النقود. وإلزام زبائنهم بالدفع الالكتروني لضمان تقليل الملامسة. عبر تداول الأوراق النقدية أو العملات المعدنية. وكانت منظمة الصحة العالمية قد أشارت الى أن الأوراق النقدية قد تكون موبوءة وناقلة للفيروس. وأنه يفضل الاعتماد على أدوات التكنولوجيا المالية ومنها وسائل الدفع اللاتلامسية. وذلك في إطار الجهود المبذولة لتقليل فرص الإصابة بالعدوى.

واعتمد الكثير من الزبائن على خدمات مثل "غوغل باي" "سامسونغ باي" "أبل باي" "بيبال" و"فينمو" الموجودة على الهواتف الذكية لإنجاز معاملاتهم المالية، دون الحاجة الى الأوراق النقدية، وتعمل الخدمة من خلال إضافة بطاقة الائتمان الخاصة بالزبون الى التطبيق. بهدف استخدامها أثناء عملية الدفع. وحسب الاحصائيات فإن تطبيق "وي تشات" الصيني يعد أكبر منصة للدفع عبر الهاتف. حيث يستخدمه أكثر من مليار مستخدم.

والجدير بالذكر. أن التوجه نحو المعاملات غير النقدية قد تزايد في العقود الأخيرة. في العديد من دول العالم. أي أنه لم يكن مرتبطاً في الأساس بتفشي فيروس كورونا. ولكن تفشي الفيروس أعطى دفعة كبيرة لهذا النوع من التعاملات، مما جعلها تنمو بشكل لم يحدث من قبل. ففي أستراليا وضعت العديد من المتاجر والأسواق ومحطات الوقود لافتات تعلن من خلالها عدم قبولها للنقد. وفي فرنسا حظر متحف لوفر المدفوعات النقدية بسبب فيروس كوفيد-19. أما في الامارات العربية المتحدة فقد وجدت تطبيقات الدفع الالكتروني إقبالا كبيرا، خصوصا وأن 70 بالمئة من سكان الدولة من فئة الشباب. والذين يعتبرون في طليعة مستخدمي تلك التطبيقات التي تزيد في عددها وخدماتها بشكل مستمر. وأظهرت دراسة أجرتها شركة الإماراتية المتخصصة في الدفع الالكتروني أن 74 بالمئة من المستخدمين في الدولة يفضلون الدفع الالكتروني للفواتير والمستحقات. هذا وقد اتخذت مصر هي الأخرى العديد من الإجراءات والقرارات للحد من التعاملات النقدية وتيسير استخدام وسائل الدفع الالكتروني ممثلة في:

- إلغاء الرسوم والعمولات المطبقة على السحب من الصرافات الآلية والمحافظ الالكترونية لمدة 6 أشهر؛
- تعديل الحدود القصوى لحسابات الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدماً؛

- إصدار المحافظ الالكترونية مجاناً لمدة 6 أشهر؛
- فتح حسابات الأنترنت البنكي والهاتف المحمول لزبائن البنك الحاليين. باستخدام البيانات المسجلة مسبقاً لدى البنك؛

وفي دراسة عالمية حديثة أجرتها شركة ماستر كارد حول تغير سلوك المستهلكين في 19 دولة حول العالم، تم تسليط الضوء على الاقبال المتزايد على وسائل الدفع الالكتروني. حيث أكد 70 بالمئة من عينة الدراسة في الشرق الأوسط وأفريقيا. أنهم يستخدمون وسائل الدفع اللاتلامسية لتسديد ثمن مشترياتهم خلال فترة تفشي كورونا. لأسباب تتعلق بالنظافة والأمان. كما عبر أكثر من نصف الأمريكيين المشاركين في هذه الدراسة عن القلق الذي يشعرون به عند تقديم توقيعاتهم أثناء عملية الشراء. وبأنهم اختاروا عمليات الدفع التي لا تتطلب التلامس منذ انتشار كورونا.

ومن خلال ما تقدم. وبغض النظر عما إذا كان انتقال فيروس كورونا عبر النقود الورقية والعملات المعدنية مؤكد أم لا، فقد أظهرت الدراسات والأبحاث أن هذا الفيروس غير علاقتنا بالنقود. وساهم في توجيه الأفراد والمؤسسات نحو الدفع الالكتروني. لمزيد من الالتزام بالتعاملات غير النقدية، حيث لا يتوقع تراجع عمليات الدفع الالكتروني بعد مرور الأزمة وانحسار الفيروس. فقد أظهر استطلاع أجري مؤخراً في بريطانيا، وأطلعت "العربية نت" على نتائجه. أن ثلاثة من كل أربعة أشخاص يعتقدون أن فيروس كورونا سوف يستمر في التأثير على استخدامهم للنقد حتى بعد سنة 2021. ما يعني أن الغالبية الساحقة من الأفراد سوف تستمر في تجنب النقود التقليدية. وبالتالي التوجه نحو الدفع الالكتروني، باعتباره الحل الأمثل لإتمام كافة المعاملات بسهولة وسرعة وأمان. في أي وقت ومن أي مكان.¹

المبحث الثاني: تجربة دولة الصين لوسائل الدفع الالكتروني

أثر انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد الصيني باعتبار أن تداعيات هذه الأزمة هي الأسوأ والأكثر تأثيراً، الذي نتج عنه تراجع كبير في اقتصادها. خاصة أن الصين هي بؤرة الوباء.

المطلب الأول: إنتشار جائحة كورونا في الصين وآثارها الاقتصادية

نتعرض من خلال هذا العنصر إلى كيفية انتشار جائحة كورونا في الصين وآثارها الاقتصادية.

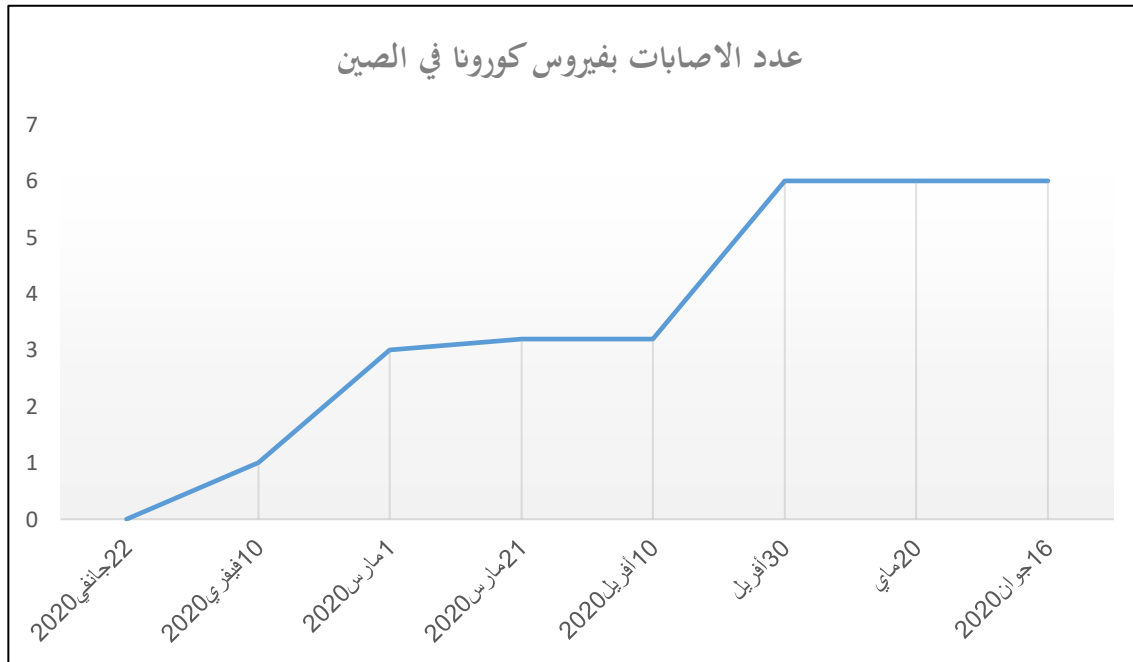
¹ نادية طاهير، (2021)، مرجع سبق ذكره، ص ص 216-217.

أولاً: انتشار فيروس كورونا في الصين

بالرغم من أن الصين هي مصدر فيروس كورونا كوفيد-19 إلا أن تعافى الاقتصاد الصيني من هذا الوباء جاء بسرعة أكبر من أي دولة في الغرب، فالصين سعت وتسعى قدر الإمكان للمساعدة في محاصرة الوباء حتى تعود حركة المبادلات التجارية لسابق عهدها، والعمل على تقليل الخسائر الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد الصيني.

والشكل التالي يوضح ذلك أكثر:

الشكل رقم (05): انتشار فيروس كورونا في الصين.



المصدر: رفيقة صباغ، فاتح حركاتي، (2020)، تداعيات أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد الصيني، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 02، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص 12.

سجلت الصين 82788 حالة إصابة بفيروس كورونا منذ بدء الوباء، وفقا لمنظمة الصحة العالمية بالإضافة الى ذلك، أبلغت الصين عن 4632 حالة وفاة بفيروس كورونا، وسجلت 77151 حالة تماثلت للشفاء. وتجدد الإشارة هنا الى أن توقف الإنتاج بأغلب البلدان التي أصابها الوباء، جعلتها الصين فرصة لتحقيق مكاسب اقتصادية ولتوسيع صحتها من السوق وبالتالي أصبحت الصين المصدر العالمي الرئيس للأقنعة وأجهزة التنفس والبدايات الواقية، إذ أنه فقط في شهر مارس كسبت الصين 1.4 مليار دولار من مبيعات المواد الطبية الى الخارج وصدرت الصين ما يقارب أربعة مليار قناع، وأكثر من 37 مليون بدلة واقية، وأكثر من مليوني مقياس حرارة، بالإضافة الى أجهزة تهوية ومجموعات اختبار الى

الخارج، هنا يشار الى أن الصين ضاعفت صناعة الأقنعة بـ12 مرة مقارنة بما كانت عليه سابقا، وأصبحت واحدة من الصناعات القليلة التي تعود بأرباح فائقة، وسط الانكماش الاقتصادي العالمي.¹

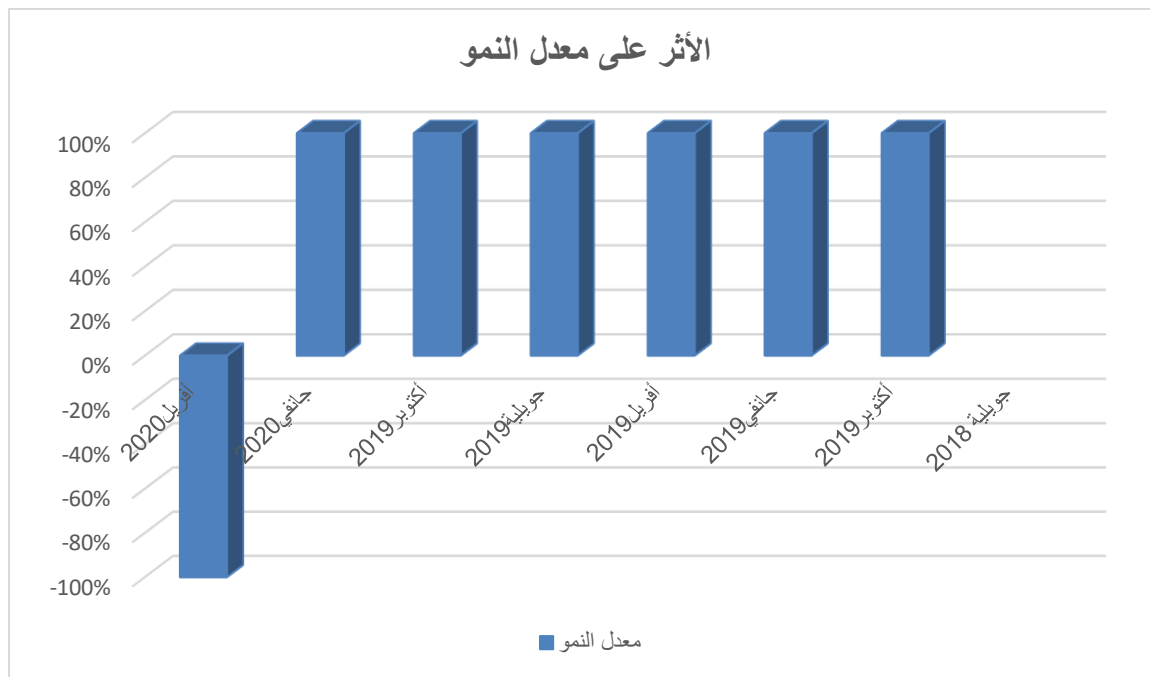
ثانيا: آثار فيروس كورونا على الاقتصاد الصيني

تتجلى آثار جائحة كورونا في تطور المؤشرات التالية:

1-2 الأثر على معدل النمو

سنحاول من خلال الشكل الآتي تبيان أثر أزمة انتشار الفيروس على الاقتصاد الصيني من خلال التطرق إلى مؤشر معدل النمو:

الشكل رقم (06): أثر جائحة كورونا على معدل النمو.



المصدر: رقيقة صباغ، فاتح حركاتي، (2020)، المرجع السابق، ص 12.

الاقتصاد الصيني الذي يمثل 11.72 بالمئة من معدل النمو العالمي انكمش بنسبة 6.8 بالمئة في الربع الأول من عام 2020، بعد نمو بنسبة 6 بالمئة في الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة 2019، وهذا المعدل يمثل أكبر انكماش للناتج المحلي الإجمالي منذ عام، مما يعكس الضرر الشديد الناجم عن تفشي كوفيد 19 بعد أن فرضت السلطات إغلاقاً لمدة شهرين تقريباً لجميع الأنشطة التجارية غير الضرورية فانخفض القطاع الصناعي بنسبة 9.6 بالمئة، وانخفض قطاع

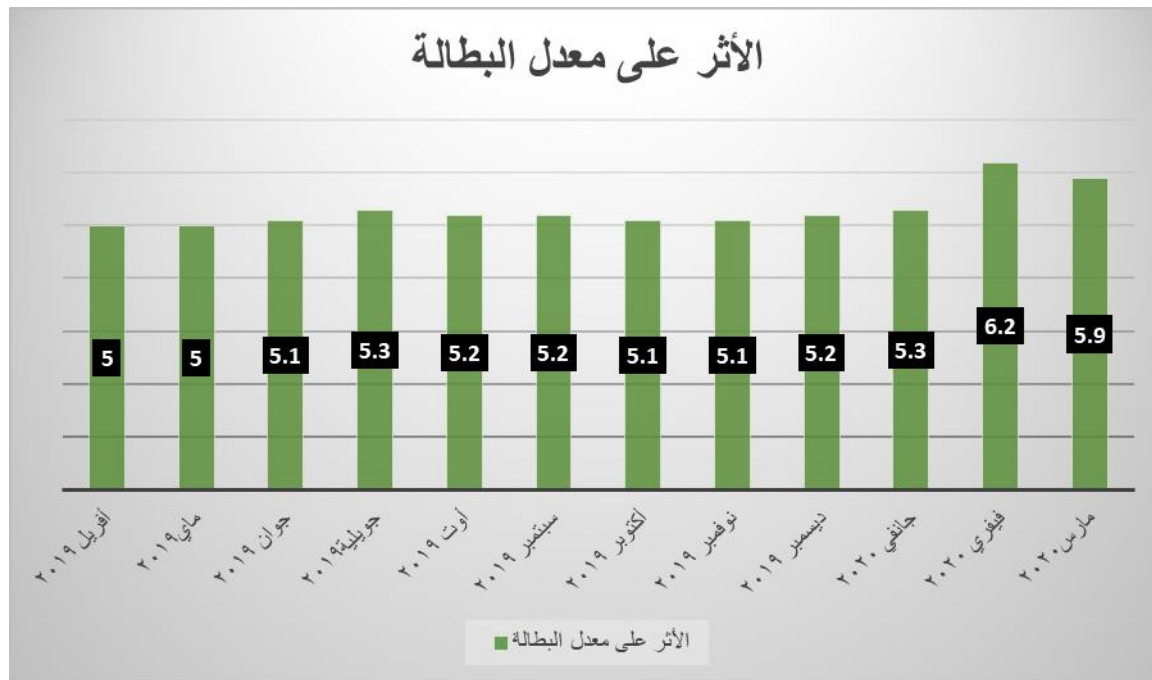
¹ رقيقة صباغ، فاتح حركاتي، (2020)، نفس المرجع، ص 12.

الخدمات بنسبة 5.2 بالمئة، وانخفض القطاع التعدين بنسبة 3.2 بالمئة، وانخفضت مبيعات التجزئة للسلع الاستهلاكية بـ 16.1 بالمئة وسجل انتاج السيارات أكبر انخفاض بـ 44.6 بالمئة¹.

2-2 الأثر على معدل البطالة

أما الشكل الموالي يوضح أثر أزمة انتشار الفيروس على الاقتصاد الصيني من خلال التطرق الى مؤشر معدل البطالة:

الشكل رقم (07): أثر جائحة كورونا على معدل البطالة



المصدر: رفيقة صباغ، فاتح حركاتي، (2020)، المرجع السابق، ص 13.

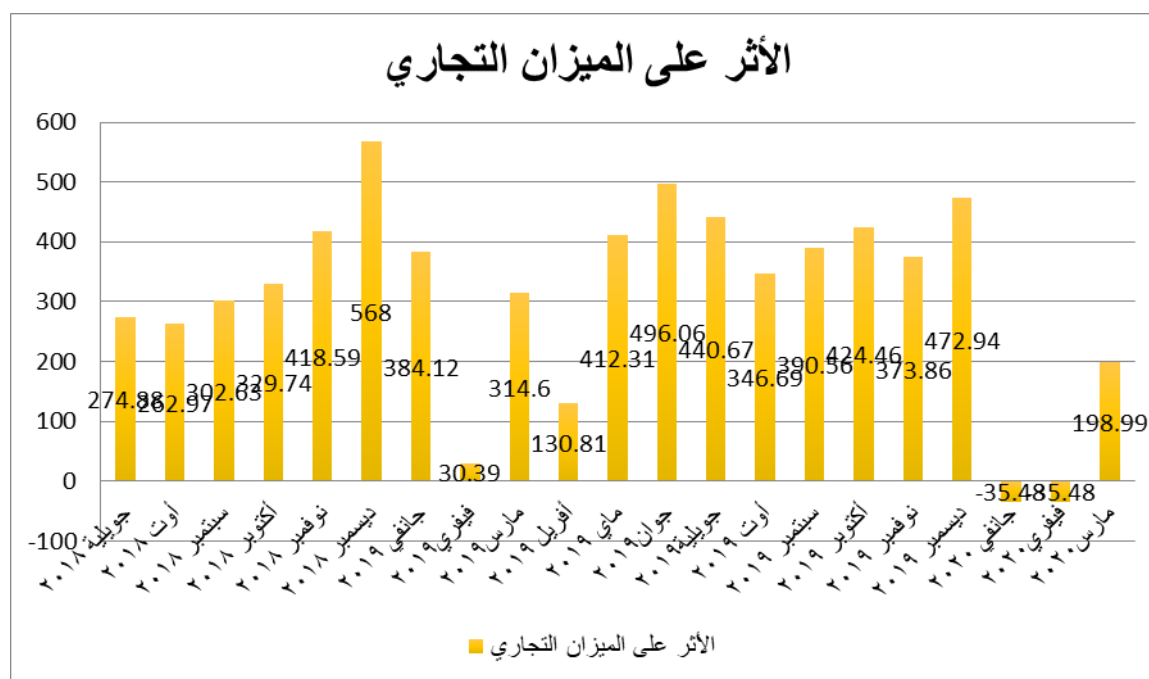
معدل البطالة في الاقتصاد الصيني خلال الفترة (جانفي 2019-مارس 2020) بالنسبة المئوية انخفض معدل البطالة في الصين الى 5.9 بالمئة في مارس 2020 بعد أن سجل ارتفاع قياسي بلغ 6.2 بالمئة في المائة في شهر فيفري، وقد تم خلال الربع الأول من سنة 2020 انشاء 2.3 وظيفة عمل.

2-3 الأثر على الميزان التجاري

والشكل الموالي يوضح أثر جائحة كورونا على الميزان التجاري كما يلي:

¹ رفيقة صباغ، فاتح حركاتي، (2020)، نفس المرجع، ص 13.

الشكل رقم (08): أثر جائحة كورونا على الميزان التجاري



المصدر: رقيقة صباغ، فاتح حركاتي، (2020)، المرجع السابق، ص 14.

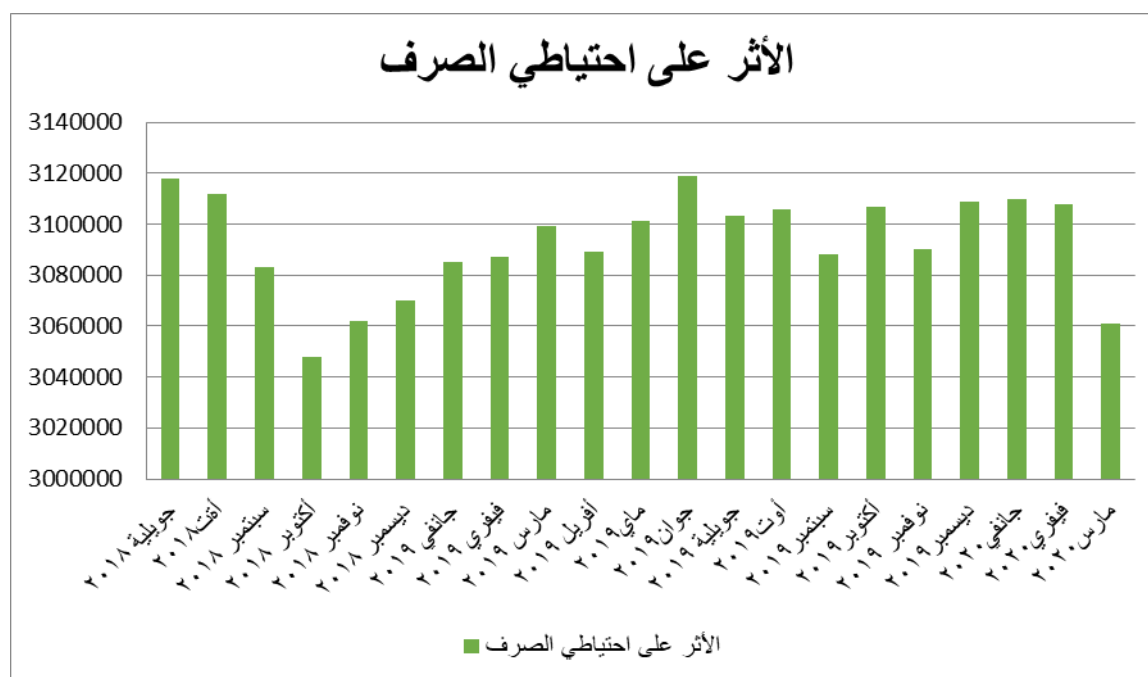
تقلص الفائض التجاري للصين بشكل حاد الى 19.9 مليار دولار أمريكي في مارس 2020 بعد أن سجل 31.5 مليار دولار أمريكي في نفس الشهر من العام السابق 2019.

الميزان التجاري في الاقتصاد الصيني خلال الفترة (جويلية 2019-مارس 2020) مليار دولار أمريكي الفائض التجاري الصيني تراجع بشكل حاد الى 19.9 مليار دولار أمريكي في مارس 2020 بعد أن سجل 31.5 مليار دولار أمريكي في نفس الشهر من العام السابق 2019، وهذا راجع الى انخفاض الصادرات والواردات بأقل من المتوقع، فالصادرات انخفضت ب 3.5 بالمئة والواردات ارتفعت ب 2.4 بالمئة مقارنة بالربع الأول من سنة 2019.

4-2 الأثر على احتياطي الصرف

والشكل التالي يوضح أثر جائحة كورونا على احتياطي الصرف كما يلي:

الشكل رقم (09): أثر جائحة كورونا على احتياطي الصرف



المصدر: رقيقة صباغ، فاتح حركاتي، (2020)، المرجع السابق، ص 14.

احتياطي في الاقتصاد الصيني خلال الفترة (جويلية 2018-مارس 2020) مليار دولار أمريكي انخفض احتياطي النقد الأجنبي الصيني الى 46.085 مليار دولار أمريكي في فيفري والى 3.061 تريليون دولار أمريكي في مارس 2020، وهو أدنى مستوى منذ أكتوبر 2018 وأقل من التوقعات عند 3.1 تريليون دولار أمريكي، وسط ضعف اليوان والمخاوف بشأن الانتشار السريع والكبير لكوفيد-19 وتأثيره على الاقتصاد الصيني، في المقابل انخفضت قيمة احتياطيات الذهب الى 100.79 مليار دولار أمريكي في نهاية مارس بعدما كانت مسجلة 100.85 مليار دولار أمريكي في نهاية فيفري 2020.

2-5 الأثر على الصناديق السيادية الصينية

تكبدت صناديق الثروة السيادية الأضخم في العالم خسائر بنحو 67 مليار دولار منذ بداية العام 2020 بفعل تأثير أزمة فيروس كورونا على حيازات رئيسية لها. جاء جزء كبير من ذلك، حوالي 40 مليار دولار، من حصص في حوزة وحدة لمؤسسة الصين للاستثمار في مؤسسات مالية صينية مثل بنك الصين للإنشاء والبنك الصناعي والتجاري والصيني وبنك الصين والبنك الزراعي الصيني.¹

¹ رقيقة صباغ، فاتح حركاتي، (2020)، نفس المرجع، ص 14.

المطلب الثاني: طرق محاربة الجائحة

ظهر الفيروس القاتل والذي عرف باسم كورونا ثم "كوفيد-19" ديسمبر 2019 في مدينة ووهان بالصين، ويبدو أن سلطات المدينة قللت من خطورة المر عندما ظهرت الحالات الأولى المصابة بالفيروس، ومع الوضع وزيادة انتشار العدوى وازدياد الوفيات، أرسلت الحكومة المركزية في العاصمة بكين فريقا طبيا لمدينة ووهان للتحقيق، وكان ذلك مطلع يناير 2020، وبمجرد أن أدركت الحكومة المركزية خطورة المشكلة تصرفت بسرعة وعلى نطاق واسع.

وبعد أربعة أشهر منذ ظهوره أعلنت الصين سيطرتها على فيروس كورونا "كوفيد-19" حيث أكدت اللجنة الوطنية للصحة الأربعة 2020/3/25 عدم تسجيل أي حالة إصابة مؤكدة محلية بالمرض.

ويمكن القول إن أهم الأسباب أو العوامل التي مكنت الصين من السيطرة على فيروس كورونا تتمثل في الآتي:¹

❖ قوة الدولة وامتثال المواطنين:

لا شك أن نظام الحكم في أي دولة يقوم بدور محوري في إدارة الأزمات والطوارئ، وهذا يفسر إلى حد كبير قوة بعض الأنظمة في مواجهة كورونا وضعف أنظمة أخرى في التعامل مع الأزمة، وفي الصين يتسم نظام الحكم بأنه مركزي للغاية ومع أن الحكومة المركزية في العاصمة بكين تمنح سلطات واسعة لحكومات المقاطعات والمدن إلا أنها تفرض عليها رقابة قوية، وتقوم بحملات مراقبة وتفتيش دورية لضمان قيام الحكومات المحلية بتنفيذ السياسات المركزية.

ومن المتوقع أن تسفر الرقابة الصارمة والمتابعة المستمرة من الحكومة المركزية إلى سرعة التحرك في مواجهة الأزمات هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنه لن يكون صعبا على دولة ذات قبضة حديدية على المجتمع كالصين، أن تتخذ إجراءات صارمة لمنع تفاقم الوضع، دون أن تحتاج لوقت وجهد كبيرين لتهيئة الرأي العام لتقبل ذلك.

لقد كان من أبرز وأشد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الصينية، هو إعلان مقاطعة هوبي منطقة طوارئ صحية من الدرجة الأولى، وهو أشد مستوى من حالات الطوارئ، مما يعني أن الاستجابة ستكون مركزية من مجلس الدولة "مجلس الوزراء" في العاصمة بكين. وفرض الحجر الصحي الصارم على أكثر من ستة وخمسين مليون مواطن صيني هم سكان مقاطعة هوبي، والتشديد على عاصمة المقاطعة مدينة ووهان ذات الأحد عشر مليون نسمة، حيث أغلقت المدينة بشكل تام مع مدن أخرى في المنطقة، ومنع التنقل منها وإليها لمنع انتشار الفيروس إلى مناطق أخرى، في خطوة غير مسبوقة وتعد أكبر عملية حجر صحي في العالم.

¹ عبد الحفيظ عبد السلام محمد صالح، حامد علي زين العابدين صالح الحاج، الصين وجائحة كورونا: من احتوائها داخليا إلى توظيفها في السياسة الخارجية، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي وسوها، ليبيا، ص ص 8-10.

لكن هذه الإجراءات الرسمية لم تكن لتلقى نجاحا لولا الالتزام الكبير الذي أبداه الشعب الصيني، في تطبيق تعليمات الوقاية والسلامة الصحية، والالتزام البيوت وعدم مغادرتها إلا للضرورة القصوى، بالإضافة إلى التعاون بين السكان في كل منطقة وحي في توفير الاحتياجات الغذائية والدوائية للجميع.

❖ الخبرة وسرعة الأداء والإنجاز

الصين لديها خبرة طويلة في التعامل مع الأزمات الخاصة بالأوبئة، ففي عام 2002 شهدت الصين ظهور وباء سارس، و الذي كان سببه أحد فيروسات كورونا، و كان أشد فتكا بالحالات من فيروس كورونا، بالإضافة إلى ذلك فإن تعامل الصين مع الجائحة تميز بسرعة الأداء و الإنجاز، فقد تمكنت الصين من بناء مستشفيات اثنين في أقل من عشرة أيام ، كما قامت بإنشاء أربعة عشر مستشفى مؤقت في كافة أنحاء مدينة ووهان، و استقدمت آلاف الفرق الطبية من مختلف أنحاء البلاد إلى مقاطعة هوبي، و ألزمت كافة المؤسسات الطبية بالكشف على من يشتبه في أصابته دون الحصول على موافقته، وقد كان لكل هذه الإجراءات دور كبير في مكافحة الفيروس و احتوائه.

وقد أشادت منظمة الصحة العالمية بسرعة توصل العلماء الصينيين للكثير من المعلومات عن تركيب الفيروس وطرق انتشاره، ونقاط قوته وضعفه، وسرعة تعديل السلطات الصينية لخططها على أرض الواقع وفقا للمستجدات العلمية في فهم الفيروس.

❖ توظيف التكنولوجيا

استخدمت الصين قدراتها التكنولوجية المتطورة في مواجهة فيروس كورونا، فقد استخدمت الروبوتات لتقليل الاحتكاك بين البشر من خلال قيامها بأعمال التمريض والتعقيم وتوصيل الطلبات والكشف عن المصابين في الشارع عن طريق قياس درجة حرارة المارة، كما استخدمت طائرات مسيرة لنقل العينات من المرضى إلى مراكز البحثية ومختبرات التحليل، وزودت رجال الشرطة بخوذات تستطيع كشف المصابين بالفيروس عبر قياس درجة حرارة الجسم عن بعد.

وتعد الصين أكثر دولة سخرت التقدم التكنولوجي لمتابعة حالة السكان في مكافحتها لفيروس كورونا، فمن المعروف عنها أنها تملك تكنولوجيا مراقبة متطورة جدا على مواطنيها، فمن خلال ثلاثمائة مليون كاميرا منتشرة في كل أنحاء البلاد تراقب الجميع، وهي قادرة على كشف المصابين بالفيروس، ومن خلال قاعدة بيانات الضخمة التي تملكها الحكومة "البيغ داتا" يمكن تحديد أسماء المصابين وأرقامهم.¹

¹ عبد الحفيظ عبد السلام محمد صالح، حامد علي زين العابدين صالح الحاج، المرجع السابق، ص ص 9-10.

ورغم أن هذه الإجراءات الرقابية الصارمة تعد لدى الكثيرين إجراءات قاسية وانتهاكا للخصوصية، وشكلا من أشكال الاستبداد، إلا أن الحكومة الصينية تراها وسيلة مثالية للحد من انتشار الأوبئة، ولا شك أن هذه الوسائل التقنية المتطورة ساهمت في تحسين الخطة الصينية لمكافحة الفيروس، وفي حماية العناصر البشرية من التعرض المباشر للكثير من مصادر الخطر.

المطلب الثالث: وسائل الدفع الإلكتروني في الصين

يعد توفير بوابات الدفع الإلكتروني في الصين والعمل على تطوير خدمات الدفع من أبرز استراتيجيات رواد الأعمال في التجارة الإلكترونية في الصين وذلك للتسهيل على العملاء عملية تحويل النقود عبر الأنترنت الى أقصى حد.

أولاً: طرق ووسائل الدفع الإلكتروني المتاحة في الصين

نما قطاع الدفع الإلكتروني في الصين عام 2020 بمقدار الثلث، حيث تبلغ قيمة التسوق عبر الإنترنت في الوقت الحالي ما يقارب 1.2 تريليون دولار. يدفع منها نحو 54%. أي ما يقارب نحو 620.5 مليار دولار عبر طرق الدفع الإلكتروني المتاحة في الصين. ومن المتوقع نمو الدفع الإلكتروني بمعدل نحو 34% حتى نهاية هذا العام.

1-1 طرق الدفع الإلكترونية المتاحة في الصين

توجد في الصين عدة طرق ووسائل دفع إلكتروني من بينها:

1-1-1 طريقة China UnionPay

هي أكبر شبكة بطاقات مصرفية في العالم تجمع Visa، MasterCard، و Amircan Express في شبكة واحدة، وهي الشبكة الوحيدة في الصين التي تربط جميع أجهزة الصراف الآلي في جميع أنحاء البلاد لأي بنك. فإذا أصدرت بطاقة ائتمان، أو خصم خاصة بك في الصين، فسيتم ربطها بهذه الشركة، وتهدف هذه الشركة إلى تسهيل عمليات الدفع الإلكترونية، والتوسع في استخدام بطاقة China UnionPay في المناطق الريفية، والحضرية، وحتى خارج البلاد. مما يضمن التوسع في استخدام هذه البطاقات، وبالتالي زيادة نقاط البيع، وأجهزة الصراف الآلي. بالإضافة إلى ذلك تتيح هذه الشركة للأفراد الذين لديهم حسابات بنكية في الصين إصدار بطاقة مصرفية من China UnionPay يمكن استخدامها في المتاجر، والتسوق أون لاين، وأجهزة الصراف الآلي. أما في ما يتعلق بالشركات، فمن خلال تضمين China UnionPay في البطاقات المتاحة ضمن المتجر، أو موقع ويب، أو تطبيق لإتمام عمليات الشراء. يمكن للبائعين الوصول إلى جميع المستهلكين الصينيين تقريباً باستخدام بطاقة الخصم، أو الائتمان.

1-1-2 طريقة Paypal

وهي طريقة دفع، وتسوق عبر الإنترنت مع 148 مليون عميل في 203 دولة حول العالم، ومن ضمنها الصين، بالإضافة إلى دعم 26 لغة. ويمكن Paypal المشتركين من تسديد الزمم المالية دون مشاركة المعلومات المالية من الرصيد بشكل مباشر أو الخصم من الرصيد المخزن في البطاقات المصرفية مثل MasterCard، Apple Pay، و Visa¹.

1-1-3 طريقة Apple Pay

تتيح Apple Pay لعملائها الدفع بشكل آمن، ودون تلامس خاصةً في ظل انتشار جائحة كورونا. كما تتيح لهم تخزين تفاصيل بطاقتهم الائتمانية، بالإضافة إلى بطاقة الخصم بأمان في محفظة Apple Pay الخاصة بهم. وتأكيد الدفع عن طريق بصمة الأصبع باستخدام معرف اللمس من Apple، أو باستخدام Face ID.

1-1-4 طريقة AliPay.com

منصة AliPay.com هي منصة للدفع الإلكتروني عبر الهاتف المحمول، والحاسوب تابعة لمجموعة alibaba، توفر طريقة سهلة، وأمنة لملايين الأفراد، والشركات الصينية لإجراء المدفوعات واستلامها عبر الإنترنت.

كما توفر Alipay خدمة الدفع بالضمان للتقليل من المخاطر أثناء إجراء المعاملات المالية عبر الإنترنت، وتعد أداة الدفع المفضلة لدى التجار عبر الإنترنت بسبب التكنولوجيا المتقدمة التي توفرها هذه الشركة، حيث توفر هذه الشركة حلول الدفع لأكثر من 500000 تاجر للبيع بالتجزئة، والألعاب الافتراضية، والخدمات التجارية، والاتصالات الرقمية بالإضافة إلى حجز تذاكر الطيران وغيرها، وتعمل هذه الشركة مع أكثر من 65 مؤسسة مالية. بما فيها 19 بنكا وطنيا، و 45 بنكا إقليميا، بالإضافة إلى قبول الدفع ببطاقة visa و master card.

1-1-5 طريقة TenPay

هي منصة الدفع عبر الإنترنت في Tencent، وهي تضم أكثر من 200 مليون مستخدم فردي، ويضم بالإضافة إلى ما سبق أكثر من 400 ألف مستخدم نظراً لأنه مدمج في تطبيقات مثل WeChat، و WeChat Wallet، و QQ Wallet. وتتميز هذه المنصة بعدد من المميزات، ومن أهمها ارتباطها بحساب wechat الرسمي الخاص بالعميل. والذي يسمح للمشاهدين الدفع مباشرة في التطبيقات. بالإضافة إلى ذلك أطلقت Tenpay منصة جديدة للتجار، ومقدمي

¹ موسى مرهج، (2021)، وسائل الدفع الإلكترونية المتاحة في الصين، من الموقع، [Error! Hyperlink reference not valid.](#) بتاريخ:

27/12/2021

الخدمات، ويقوم Tenpay بخصم المبلغ المدفوع من حساب المشتري في الوقت الفعلي بالين، ويقوم بتسوية الدفعة الى حساب البائع بالعملة المختارة، والمدعومة من قبل المنصة.

في الختام نؤكد على أهمية وسائل الدفع الإلكترونية المتاحة في الصين، بل وليس فقط في الصين وحدها إنما في جميع دول العالم. فقد أضحت الدفع الإلكتروني أحد أساسيات الحياة في وقتنا الحاضر، ويساهم بشكل كبير في إتمام الكثير من المعاملات المالية في مختلف دول العالم.

ثانياً: أهمية وسائل الدفع الإلكتروني في ظل جائحة كورونا في الصين

أبرز فيروس كورونا المستجد الأهمية البالغة لخدمة الدفع الإلكتروني، خلال فترات انتشار الأمراض والأوبئة، إذ تساهم بطريقة أو أخرى في تقليل فرص الاحتكاك مع الوسائل الناقلة للفيروس.

جاءت وسائل الدفع الإلكتروني التي انتشرت بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، لتقدم حلاً سريعاً لهؤلاء الذين يقطنون مناطق ينتشر فيها الفيروس، ومن شأن الدفع الإلكتروني أن يساهم في الحد من انتشار كورونا، على اعتبار أن الناس لن يضطروا إلى التعامل مع بعضهم البعض بالأوراق النقدية، التي قد تكون موبوءة، فمخاوف انتشار الأوراق النقدية الموبوءة جعلت البنوك الصينية تشترط في تعقيمها، من خلال استخدام الأشعة فوق البنفسجية أو درجات الحرارة المرتفعة ثم تخزينها لفترة معينة قبل تعميمها للحرص على عدم احتوائها على أي من مخلفات الفيروس، وبات مستخدمو الإنترنت يعتمدون على خدمات مثل: "غوغل باي" و "سامسونغ باي" و "أبل باي" و "بايبال" و "فيمنو" الموجودة على الهواتف الذكية لإنجاز معاملاتهم المالية دون الحاجة إلى الأوراق النقدية، عملية الدفع تتم بإضافة بطاقة الائتمان الخاصة بالمستخدم فقط واستخدامها عند الدفع، وتشيد البنوك بهذه الطريقة كونها سهلة وسريعة وتحفظ سلامة الجميع.¹

المبحث الثالث: تجربة المملكة العربية السعودية

تعتبر المملكة العربية السعودية من أوائل الدول التي بدأت الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية واستشعرت الخطورة الكامنة خلف هذا التفشي الذي فعلاً تحول لجائحة عالمية خلال وقت زمن قصير.

المطلب الأول: إنتشار جائحة كورونا في المملكة السعودية وآثارها الاقتصادية

¹ مقال حول: كيف يساهم "الدفع الإلكتروني" في محاربة فيروس كورونا، أبو ظبي، 2020، من الموقع، <https://www-skynewsarabia-com> شهد بتاريخ: 15/05/2022

تأثرت المملكة السعودية من انتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد-19، حيث يرتفع عدد الإصابات يوميا. أدى انتشار الوباء الى تراجع كبير في الطلب العالمي على النفط، الأمر الذي دفع بالأسعار الى المنطقة السلبية في ظاهرة نادرة لم تحدث من قبل.

أولا: انتشار فيروس كورونا في السعودية

انتشر فيروس كورونا المستجد كوفيد-19، في أكثر من 180 دولة حول العالم، في ست قارات، ليصل العدد الإجمالي للمصابين أكثر من 3.5 مليون انسان، وحصد أرواح ما يقارب 245000 انسان كما في 03 مايو 2020 لم تتأثر به السعودية حتى 02 مارس 2020، وهو تاريخ تسجيل أول إصابة بالفيروس في المملكة، والتي تلت اعلان العديد من الدول تأثرها بالجائحة، للسيطرة على انتشار الفيروس، فرضت المملكة حظر تجوال جزئي في مارس 2020 في معظم مدن المملكة. عموما، تم تخفيف أوقات الحظر في الفترة من 26 أبريل حتى 13 مايو (من التاسعة صباحا حتى الخامسة مساء) في كل المناطق باستثناء مدينة مكة. بالرغم من تخفيف الحظر جزئيا في معظم المدن، الا أن الأعمال التي لا يمكن تطبيق التباعد الاجتماعي فيها ما زال محظور العمل فيها، مثل صالونات الحلاقة، والنوادي الصحية، وقاعات السينما، والمطاعم، وذلك حتى اشعار آخر، سعيا لمنع انتشار الفيروس. عدد الإصابات المسجلة في المملكة 27011 إصابة حتى 03 مايو 2020 و184 حالة وفاة.¹

ثانيا: آثار فيروس كورونا على الاقتصاد السعودي

2-1 تراجع الطلب على النفط بسبب فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 ليدفع بانخفاض أسعار النفط

تراجع الطلب على النفط تراجعاً تاريخياً بسبب فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 مما أدى لانخفاض أسعار النفط بدرجة غير مسبقة، انخفضت إيرادات النفط الحكومية في الربع الأول 2020 بنسبة عن الربع المماثل من العام السابق، لتسجل مليار ريال سعودي. ترافق ذلك مع زيادة النفقات ليصل عجز الموازنة في الربع الأول 2020 الى مليار سعودي. مع استمرار التوقعات الضعيفة للطلب على النفط حتى نهاية 2020، بسبب تراجع الأنشطة الاقتصادية وارتفاع الانفاق المالي وتراجع الإيرادات المالية، كلما طالت فترة انتشار الوباء كلما كان الأثر أكبر على الاقتصاد.

2-2 القطاع المصرفي

¹ الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال)، أثر انتشار فيروس كورونا على القطاعات في المملكة السعودية، شركة ذات شخص واحد مساهمه سعودية من مقفلة رأس المال المدفوع بالكامل، الرياض، السعودية، من الموقع، www.aljazaracapital.com شهد بتاريخ: 09/05/2022

أدى الحظر المفروض بسبب الجائحة الى توقف خطط التوسعة لدى عدة شركات، الأمر الذي سيؤثر على نمو محافظ القروض لدى البنوك. من الطبيعي ارتفاع معدلات الودائع، حيث يتجه المستهلكون بشكل كبير للاحتفاظ بأموالهم في حسابات توفير نظرا لتقلبات سوق الأسهم، يتوقع أن يكون نمو القروض محدودا، كما أن إعادة تسعير القروض سيؤثر على هوامش الربح، سيقبل هامش صافي الفوائد بسبب انخفاض أسعار اتفاقيات إعادة الشراء، واتفاقيات إعادة الشراء المعاكس، كما يتوقع ارتفاع نسبة القروض المتعثرة نتيجة لتأثير انتشار الفيروس على تشغيل الشركات لينعكس ذلك في زيادة مخصصات الائتمان. عموما سيؤثر فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 تأثيرا سلبيا على القطاع المصرفي ككل.

2-3 قطاع الاسمنت

توقفت معظم مشاريع الانشاء خلال فترة الحظر الكامل. بالتالي سيكون تأثير وباء كورونا (كوفيد-19) سلبيا على القطاع حيث سينخفض الانفاق الحكومي على المشاريع الكبيرة، بينما نتوقع أنه في حال تم إيقاف الدعم الحكومي لقطاع الإسكان فسيكون له آثار سلبية على قطاع التشييد والبناء وعلى قروض الرهن العقاري.

2-4 صناديق الاستثمار العقاري

يختلف تأثير فيروس كورونا كوفيد-19 على قطاع صناديق الاستثمار العقاري لاختلاف طبيعة العمليات التشغيلية. ستكون الشركات التي تعمل في قطاع الضيافة بمكة المكرمة والمدينة المنورة الأكثر تضررا بسبب الحظر. ستشهد صناديق الاستثمار العقاري المالكة للمراكز التجارية تأثيرا سلبيا أيضا، حيث قد يستغرق الأمر بعض الوقت حتى تعمل المراكز التجارية بالكامل. قد تتلقى الشركات التي تعمل في القطاع التجاري طلبات لتخفيض الإيجارات حتى العودة للوضع الطبيعي. قد يكون هناك أيضا على المدى المتوسط انخفاض في عدد قليل من العقود القائمة بسبب تأثير فيروس كورونا على عمليات الشركة. سيكون لفيروس كورونا تأثير سلبي الى حد ما على أداء القطاع والأسعار.¹

2-5 قطاع الاتصالات

يبدو أن الإجراءات الاحترازية المتخذة للحد من انتشار فيروس كورونا لها تأثير متفاوت على قطاع الاتصالات. من المتوقع أن يؤدي تعليق رحلات العمرة وحظر السفر الى انخفاض مبيعات شرائح الاتصال المؤقتة عموما، مع التراجع الكبير في أسعار النفط والتأثير السلبي للحظر على معظم الشركات، قد يتراجع الانفاق على الرقمنة في العام المالي 2020، مما سيؤثر بدوره على قطاع حلول الشركات لدى مشغلي الاتصالات، في المقابل، من المتوقع أن يزيد الطلب

¹ الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال)، المرجع السابق.

على خدمات البيانات خلال فترة الحظر حيث يعمل معظم الأشخاص من المنزل، وستكون خدمة الانترنت وسيط قوي للاتصالات. سوف يؤدي تخفيض سعر الفائدة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي الى التخفيف من تكاليف التمويل لشركتي موبايلي وزين. بشكل عام يمكن أن يشهد قطاع الاتصالات تأثيراً إيجابياً طفيف من فيروس كورونا كوفيد-19.

2-6 قطاع التجزئة

أغلقت العديد من شركات التجزئة العديد من متاجرها كنتيجة لفرض الحظر، ستتأثر نتائجها عن السنة المالية 2020، فإن حركة البيع ستكون منخفضة بدرجة كبيرة، حيث سيظل الخوف من الازدحام والاختلاط. بالإضافة لإجراءات مشغلي المتاجر لضمان التباعد الاجتماعي. في حين نتوقع أن يتأثر قطاع التجزئة للمواد الأساسية بشكل إيجابي، بينما فئة التجزئة السلع الكمالية سوف تتأثر سلباً، حيث سينخفض الإنفاق الانتقائي. عموماً، سيتأثر قطاع التجزئة من الجائحة تأثيراً سلباً، ويمكن توقع بدء التعافي التدريجي اعتباراً من أواخر العام الحالي.

المطلب الثاني: جهود المملكة السعودية لمواجهة جائحة كورونا

تضافرت جهود الأجهزة الحكومية المتخصصة لمواجهة التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا والتخفيف من آثارها على القطاعين العام والخاص وعلى عموم المواطنين والمقيمين.¹

✓ جهود وزارة المالية

- زيادة الانفاق الحكومي، توفير حزمات مالية بلغت مئات المليارات من الريالات لتحفيز الاقتصاد ودعمه، حيث بلغت 6 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي، سواء بعادة هيكله الديون، أو توفير التمويل للعمال الذين فقدوا وظائفهم، أو دفع أجور عمال القطاع الخاص لمدة ثلاثة أشهر وقت الاغلاق الكامل، وتأجيل دفع الضرائب والغاء بعض الرسوم الحكومية، وتغذية القطاع الصحي باحتياجاته كافة؛
- الاستمرار في دفع رواتب موظفي القطاع العام للمدنيين والعسكريين بالرغم من عدم حضورهم الى أعمالهم خلال فترة الايقاف التام أو الجزئي؛

✓ جهود وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

¹ مطير بن سعيد الرويلي، (2021)، تجربة المملكة العربية السعودية في مواجهة جائحة كورونا، المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 37، العدد 02، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، ص 239.

- أعلن صندوق تنمية الموارد البشرية بالشراكة مع وزارة للموارد البشرية والتنمية الاجتماعية وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، عن إطلاق مبادرة جديدة لدعم السعوديين والسعوديات العاملين في خدمة توصيل الطلبات من خلال التطبيقات بدعم شهري يصل الى 3000 ريال؛
- إطلاق مبادرة دعم التوظيف، تدعم أجور السعوديين في جميع الوظائف لمدة سنتين؛
- اعلان مبادرة تمكين الوافدين من العودة لبلدانهم من قبل وزارة للموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والتنسيق مع عدد من الجهات الحكومية ذات العلاقة لتمكين بعض الوافدين من العودة الى بلدانهم بشكل استثنائي؛

✓ جهود البنك المركزي السعودي

عملت مؤسسة النقد العربي السعودي على اعداد برنامج بقيمة 50 مليار ريال، يستهدف دعم القطاع الخاص وتمكينه من تعزيز النمو الاقتصادي من خلال دعم تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ودعم رسوم عمليات نقاط البيع والتجارة الالكترونية. وفيما يتعلق بالمنشآت المتأثرة عن جراء التدابير الاحترازية التي تبنتها مدينتنا مكة المكرمة والمدينة المنورة نسقت المؤسسة مع البنوك وشركات التمويل لتسهيل المدفوعات المتعلقة بتمويل هذه المنشآت.¹

✓ **جهود وزارة التجارة:** أعلنت وزارة التجارة السعودية، عن تأجيل سداد رسوم السجلات التجارية المستحقة لمدة 3 أشهر.

✓ جهود الصناديق التنموية

❖ **صندوق التنمية الزراعي:** أعلن صندوق التنمية الزراعي، تأجيل للأقساط المستحقة للفترة من 1 مارس 2020 حتى 31 أغسطس 2020 لمدة 6 أشهر؛

❖ **صندوق التنمية الوطني:** أعلن صندوق التنمية الوطني عن برامج تصل قيمتها الى 22 مليار ريال دعماً للمواطنين والقطاع الخاص؛

❖ **بنك التنمية الاجتماعية:** خصص بنك التنمية الاجتماعية مبادرة تجاوزت قيمتها تسعة مليارات ريال لأكثر من ستة آلاف شركة، وخصوصاً العاملة في القطاع الصحي؛

❖ **جهود المملكة في دعم القطاع الخاص:** قدمت الدولة الكثير من المبادرات التي بلغت قيمتها مليارات الريالات لتخفيف آثار الاغلاق الكامل على مؤسسات القطاع الخاص وشركائه، ومن أهم هذه المبادرات ما يأتي:

- اعفاء صاحب العمل من الالتزام بدفع الأجر الشهري للمستفيدين؛

¹ مطير بن سعيد الرويحي، المرجع السابق، ص 240.

- تأجيل دفع ضرائب القيمة المضافة والانتاج والدخل والزكاة خلال فترة الحظر مع الغاء الرسوم الحكومية على الأيدي العاملة الأجنبية؛
- تأجيل المدفوعات والمصروفات والتمويل ليسر للمؤسسات المتوسطة والصغيرة مع الاعفاء من تكاليف برنامج ضمان القروض مدة الحظر كاملة؛
- تأجيل سداد رسوم السجلات التجارية لمدة ثلاثة أشهر؛
- تحويل 35 00 منشأة مدرسية الى وحدات سكنية مؤقتة للعمالة الوافدة لمنع الاكتظاظ؛

المطلب الثالث: وسائل الدفع الإلكتروني في السعودية ودورها في ظل جائحة كورونا

أصبح الدفع الإلكتروني مؤخراً في جميع أنحاء العالم مهم للغاية بل أيضاً كثيراً من الأشخاص تخلو عن الدفع نقداً خاصة بعد انتشار ثقافة التسوق عبر الأنترنت، ولذلك سوف نتحدث عن أشهر بوابات الدفع الإلكتروني في السعودية.

أولاً: وسائل الدفع الإلكتروني في المملكة السعودية

عند الحديث عن تطبيقات الدفع الإلكتروني في السعودية، تجد الكثير من الأمثلة الناجحة أمامك، ومن أشهرهم:

1-1 بيفورت PayFort

وهي من أكثر بوابات الدفع الإلكترونية استخداماً ليس فقط في السعودية بل في جميع دول العالم العربي تقريباً مثل مصر والإمارات وتم تأسيسها في عام 2004.

ومن البنوك المتعاقد معها في السعودية بنك الأهلي، الرياض، والراجح وساب.¹

أهم ما يميز PayFort

- رسوم الإعداد جداً منخفضة؛
- درجة أمان وموثوقية عالية جداً وذلك من خلال تقنية الأمان 3D والتي تساعد على التحقق من هوية المشتري عن طريق طلب إدخال رقم (OTP كلمة مرور يتم إدخالها مرة واحدة) إلى هاتف المشتري للتأكد من أنه صاحب البطاقة؛
- خدمة الدفع عند الاستلام؛
- تقارير مفصلة عن عمليات الدفع من خلال لوحة تحكم واحدة؛

¹ Rahaf alahmadi، مقارنة بين بوابات الدفع الإلكتروني في السعودية، من الموقع، www.rewaatech.com شهد بتاريخ: 27/03/2022

- إمكانية الدفع بالتقسيط؛

مع الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية :

- رسوم إضافية شهرية (SAR 262.50) للعمليات المختلفة؛
- عمولة على كل معاملة تصل إلى 2.94% يتم خصمها من قبل البنك؛
- رسوم على كل معاملة تتم عن طريق بطاقة مدى البنكية تصل إلى 1 + 1.75% ر.س رسوم معالجة العملية؛

2-1 باي تابس PayTabs

وهي أيضاً من أشهر بوابات الدفع في السعودية وتدعم 168 عملة مختلفة . وتتعامل مع أغلبية البنوك الموجودة في المملكة العربية السعودية.

أهم ما يميزها

- سرعة الإعداد (أقل من 24 ساعة)؛
 - من أوائل الشركات التي قامت بالربط مع حساب سداد؛
 - يتعامل مع جميع البنوك الموجودة في السعودية؛
 - شراكات مع منصات بناد المتاجر الإلكترونية؛
- مع الأخذ بعين الاعتبار:

- عمولة على كل معاملة تصل إلى 2.7% + 1 ر.س؛
- تحصيل المبالغ قد يكون اسبوعي عند استخدام Stc Pay؛

3-1 هايبر باي HyperPay

مقرها الرئيسي في المملكة العربية السعودية وتعتبر من أسرع بوابات الدفع نمواً وتم تأسيسها في عام 2014.¹

وأهم ما يميزها

- درجة الأمان العالية لنظام منع الاحتيال الخاص بها؛
- متعاقدة مع جميع البنوك السعودية وشركات متنوعة؛
- شراكات مع أشهر منصات بناء المتاجر الإلكترونية؛

مع الأخذ بعين الاعتبار:

¹ Rahaf alahmadi، المرجع السابق.

- عمولة على كل معاملة باستخدام بطاقة الفيزا أو الماستر كارد تصل الى 2.5%-2.7% + 1 ر.س؛
- عند استخدام بطاقة مدى البنكية العمولة تكون 1.75% + 1 ر.س؛

4-1 ميسر Moyasar

وهي أيضاً من أشهر بوابات الدفع الإلكتروني في الوطن العربي التي تقوم بالربط مع أشهر منصات بناء المتاجر الإلكترونية.

وأهم ما يميزها

- تقارير يومية وأسبوعية وشهرية عن عمليات البيع من خلال لوحة تحكم متكاملة؛
 - استقبال جميع المدفوعات الإلكترونية عن طريق جميع البطاقات البنكية، بطاقة مدى وحساب سداد؛ مع الأخذ بعين الاعتبار:
 - لا تدعم سوى بنك العربي وبنك الراجحي؛
 - العمولة على كل معاملة 2.2% + 1 ر.س؛
 - في حال استخدام بطاقة مدى البنكية تصل العمولة على كل معاملة إلى 1.5% + 1 ر.س؛
- وبالتأكيد هناك بوابات دفع الكتروني أكثر من ذلك ولكن تطرقنا إلى البعض منها التي تعتبر أكثر استخداماً سواء في المملكة العربية السعودية أو في الوطن العربي عموماً؛

ثانياً: دور وسائل الدفع الإلكتروني في ظل جائحة كورونا على السعودية

تسببت جائحة كورونا بعدد من الأزمات، خصوصاً في المجالات الاقتصادية على المستويات المحلية والعالمية، لكن في المقابل أدت إلى طفرة كبيرة في قطاع التجارة الإلكترونية وما يتصل به من نظم دفع إلكتروني اعتمدتها البنوك. وتأثرت المملكة العربية السعودية بالجائحة وتداعياتها السلبية والإيجابية، فنشطت التجارة الإلكترونية بأعلى مستوياتها، كما نشط الدفع الإلكتروني وقلَّ اعتماد السكان على العملة الورقية بشكل كبير.

❖ طفرة 2020

ولجأ سكان السعودية، البالغ تعدادهم 35 مليون نسمة، إلى الدفع الإلكتروني واستخدام بطاقات الائتمان في ظل سياسة حظر التجول الجزئي والكلبي التي نفذتها الحكومة لتقليل مخاطر تفشي الفيروس في البلاد¹

وفي مقابل ذلك اعتمد سكان المملكة على المتاجر الإلكترونية والتطبيقات التي تؤمن الاحتياجات والسلع للبيوت مع خيارات الدفع عبر الإنترنت أو بعد توصيل السلع للمنازل عبر بطاقات الائتمان، ما قلل من استخدام العملة الورقية منذ مارس 2020، بداية انتشار كورونا في السعودية.

وشهد عام 2020، طفرةً في نسب الدفع الإلكتروني، حيث قالت شركة المدفوعات السعودية إن عمليات الدفع الإلكتروني ارتفعت عبر نقاط البيع في المملكة حتى أكتوبر 2020 بنسبة 69% مقارنة بالفترة المماثلة من 2019 لتتجاوز ملياري ريال (530 مليون دولار).

وسجل عام 2020، ارتفاعاً ضخماً في عدد أجهزة نقاط البيع، لأكثر من 614 ألف جهاز في مختلف قطاعات التجزئة بالمملكة، كما شكلت المدفوعات من خلال الأجهزة الذكية لكل من "Apple Pay، Mada Pay" نسبة 25% من إجمالي عدد العمليات التي تمت على أجهزة نقاط البيع.

❖ الأسرع نمواً عالمياً

وتعمل السعودية منذ عدة سنوات، على تشجيع الدفع الإلكتروني وتقليل الاعتماد على طرق الدفع التقليدية بهدف مواكبة التطور المالي على المستوى العالمي.²

وذكرت صحيفة "الاقتصادية" السعودية أن "كل المؤشرات تدل على أن العالم يتجه بالفعل نحو أوراق نقدية أقل، واستخدام أوسع لوسائل الدفع الإلكترونية، خصوصاً تلك التي تسحب من الحسابات المصرفية الجارية مباشرة، أي البطاقات غير الائتمانية."

وأضافت: "إنها" مرحلة ستسرع بالفعل عملية التخلص الأشمل لأوراق النقد، المتهمة دائماً بأنها قد تكون ملوثة وناقلة لفيروسات لا أحد يراها بالعين المجردة."

¹ مقال: في ظل كورونا ما أهمية الدفع الإلكتروني في السعودية، (2021)، من الموقع، <https://alkhaleejonline.net> شهد بناريخ:

<http://www.alarabia.com/> 27/03/2022

² مقال: في ظل كورونا ما أهمية الدفع الإلكتروني في السعودية، المرجع السابق.

وأشارت إلى أن "نظم الدفع الرقمي تفيد الأفراد والمجتمع برمتها من خلال إدراج مزيد من الأفراد في النظام المالي الرسمي بامتلاك حسابات مصرفية، كما تمنح نظم الدفع الرقمي أصحاب منشآت الأعمال حافزاً قوياً لإجراء معاملات مالية رسمية ومن ثم تزيد من الشفافية المالية وتحد من الفساد وأنشطة أخرى غير مشروعة".

❖ تغيرات مجتمعية

وأدى نشاط الدفع الإلكتروني في السعودية إلى تغيرات على سلوكيات الاستهلاك والصرف لدى كثير من العائلات والأسر السعودية، إضافة إلى السكان، وفي ظل ذلك، قال مجلس شؤون الأسرة بالسعودية إن الدراسات أظهرت أن أفراد الأسرة السعودية ينفقون 50% أكثر عندما يستخدمون البطاقات الائتمانية في الشراء.

وقال المحلل الاقتصادي محمد العمر: "إن الدفع الإلكتروني بات من مقتضيات العصر، وكان ضرورة في زمن كورونا؛ لتقليل أعداد الإصابات وتخفيف الاعتماد على العملة الورقية".

وأضاف أيضاً أن "الدفع الإلكتروني أو بواسطة البطاقات الائتمانية البلاستيكية التقليدية، انتشر تدريجياً منذ سبعينيات القرن الماضي، ومع التقدم المذهل للتكنولوجيا في العقود التي تلت ذلك، صار الدفع الإلكتروني جزءاً أصيلاً وأساسياً من المعاملات المالية والتجارية، لا سيما على صعيد أسواق التجزئة".

وأكد أن "بطاقات الائتمان غيرت شكل الاستهلاك المجتمعي بشكل كبير جداً، لأن سياسة الإقراض والعروض والتقسيم التي تتبعها البنوك والشركات تساعد الناس على استخدام هذه البطاقات للشراء دون شعورهم بالدفع عكس الأموال الموجودة في جيوبهم ويخشون صرفها".

ثالثاً: مقارنة بين تجربة الصين وتجربة المملكة السعودية في محاربة جائحة كورونا

نجاح التجربة الصينية في القضاء على انتشار فيروس كورونا اما بالتطبيق الصارم لإجراءات مكافحة الوباء أو بسرعة اكتشاف لقاحات ساعدت الصين على وجه الخصوص والعالم على وجه العموم لعودة سلاسل الامداد من جديد في وقت قياسي بعد أن تعطل العالم اقتصادياً، الجدير بالذكر تعتبر الصين الدولة الوحيدة التي حققت نمواً اقتصادياً خلال عام 2020 وخاصة في الربع الرابع بنسبة فاجأت العالم أجمع تجاوزت 6 بالمئة والسبب وراء هذا التعافي السريع هو أن الصين لم تستسلم للوضع الصحي العالمي لفترة طويلة، بل في غضون أشهر قليلة من اندلاع المرض كانت الصين تخطو

خطوات سريعة نحو التعافي، وهذا ما نلاحظه من انخفاض معدلات الإصابة والوفيات بفيروس إضافة لانخفاض معدلات البطالة وخاصة في النصف الثاني من عام 2020.¹

على الجانب الآخر، تعد أيضا تجربة المملكة العربية السعودية ناجحة في سرعتها الاستثنائية في الاستجابة في إدارة فيروس كورونا، وذلك من خلال التدابير المكثفة، حيث أخذت وزارة الصحة زمام المبادرة في إدارة الاستجابة للوباء من خلال الاعتماد على هيكل الرعاية الصحية الرقمية المتقدم المعمول به، وكذلك التعبئة السريعة لأكثر من 25 مستشفى وموارد رعاية في المراحل الأولى من الوباء، من أجل احتواء تفشي المرض ومنع النمو المتسرع للحالات التي يمكن أن تثقل كاهل نظام الرعاية الصحية. كما تم اتخاذ تدابير لزيادة القدرات وكذلك إنتاج معدات الوقاية الشخصية والامدادات الطبية.

¹علي محمد الحازمي، (2021)، تجربة الصين والمملكة في ملف كورونا، من الموقع، <https://www-okaz-com> شهد بتاريخ: 20/05/2022

خلاصة الفصل:

أثرت أزمة جائحة كورونا سلبا على العديد من القطاعات كالتجارة، السياحة و النقل... إلخ بسبب إجراءات الغلق التي اتخذتها معظم الدول في العالم، من غلق الحدود ووقف حركة الطيران، لكن بالمقابل أدت الأزمة إلى بعض الإيجابيات فيما يتعلق باستخدام الخدمات الرقمية، ففي ظل إجراءات الغلق و التباعد الاجتماعي، أصبح الحل هو التقارب التكنولوجي في جميع المجالات، وفي ما يتعلق بوسائل الدفع الإلكترونية الحديثة فقد كسرت الأزمة الحاجز النفسي الذي كان موجودا لدى عدد كبير من الناس الذين كانوا يشعرون بالقلق من استخدام الخدمات الإلكترونية، وزاد الوعي بأهمية استخدام وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، هذا الوعي الذي لم يكن ليكتسب في سنوات عديدة.

الفصل الثالث:

واقع استعمال وسائل الدفع الالكترونية في

الجزائر في ظل جائحة كورونا

تمهيد:

لقد كان لظهور جائحة كورونا وانتشارها في العالم بشكل سريع ومفاجئ أثر كبير على مختلف القطاعات والجزائر كغيرها من الدول أخذت نصيبها من تأثيرات هذه الجائحة وانعكاساتها السلبية التي لم تقتصر على الأنظمة الصحية وسلامة الأفراد فحسب. بل امتدت لتشمل المجالات الاقتصادية والاجتماعية، هذا ما دفع الحكومة الى اتخاذ إجراءات مشددة للحد من انتشار الفيروس، بفرض اغلاق الحدود وقيود على السفر، وحجر صحي كلي أو جزئي، بالإضافة الى إطلاق حملات توعية ترمي الى التقليل من الاحتكاك والتباعد الاجتماعي وتعقيم الأدوات المتداولة بين الأفراد.

في ظل هذه الظروف كان الدفع الالكتروني الحل الأسرع والأفضل للتقيد بالإجراءات الاحترازية، على اعتبار ان الأفراد لن يضطروا الى التعامل مع بعضهم البعض، وكذا التقليل من استخدامهم للنقود التي قد تكون حاملة للفيروس.

وقد خصص هذا الفصل لعرض وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر ومساهمتها في مكافحة جائحة كورونا، حيث تناول المبحث الأول أنظمة ووسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر أما المبحث الثاني فقد عرض لنا آثار جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري ودور وسائل الدفع الإلكتروني في الحد منها والمبحث الثالث واقع وآفاق وتحديات وسائل الدفع الإلكتروني قبل وفي ظل جائحة كورونا.

المبحث الأول: أنظمة ووسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر

من الواضح أنّ الانتشار الواسع للتجارة الإلكترونية في العالم قد وصل صداه وتأثيره إلى الجزائر، وقد ساهم هذا الأمر بالمساعدة على نشر ثقافة الدفع الإلكتروني في الجزائر. علاوة على ذلك فقد أدى هذا الأمر إلى وجود العديد من طرق ووسائل الدفع الإلكترونية في الجزائر، وإلى تنوّع واختلاف مزايا البطاقات المخصّصة للدفع الإلكتروني.

المطلب الأول: وسائل الدفع الإلكتروني المتاحة في الجزائر وأهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك الجزائرية

عرفت الجزائر ظهور بطاقات الدفع الإلكترونية من خلال مؤسسة بريد الجزائر وكذلك البنوك سواء الوطنية منها أو الأجنبية.

أولاً: بطاقات الدفع الإلكتروني في الجزائر

تقوم البنوك الجزائرية إلى جانب مؤسسة بريد الجزائر بإصدار بطاقات دفع الكترونية وفق الشروط المتعامل بها.

1-1 البطاقات البنكية المحلية والدولية في الجزائر

وفيما يلي سنذكر لكم العديد من هذه البطاقات في الجزائر:

1-1-1 البطاقة الإلكترونية من البنك الوطني الجزائري

بمقدورك من خلال استعمالك لهذه البطاقة إتمام وإنجاز عملياتك البنكية المختلفة من دون الحاجة لزيارة مقرّ البنك الوطني الجزائري. ومن المتاح لك من خلال اقتنائك لهذه البطاقة دفع المال مقابل الحصول على شريحة كبيرة من المنتجات والسلع ضمن الجزائر. سواء من خلال التسوّق على الأنترنت، أو ضمن المتاجر والمولات. علاوة على ذلك كلّ، يمكنك سحب أموالك من هذه البطاقة عن طريق مكائن السحب الآليّة، والأهم من ذلك، يمكنك استقبال وتحويل الأموال لأي شخص آخر عن طريقها¹.

بالإضافة إلى ذلك يمكنك استعمالها في سبيل الدفع عن طريق جهاز الدفع الإلكتروني، والدفع من خلال شبكة الأنترنت. ولا بدّ لنا من الإشارة إلى إمكانية حصولك على هذه البطاقة بشكل مجاني عن طريق البنك الوطني الجزائري. وذلك عند قيامك بفتح حساب فيه، وبصلاحية استعمال مدّة 3 سنوات. وتتوفّر هذه البطاقة وفق نوعين مختلفين وهما البطاقة الذهبية، والبطاقة الكلاسيكية، والاختلاف بين النوعين يكون بحسب اختلاف الراتب الخاص بمالك البطاقة.

¹ سيزار ريا، (2021)، وسائل الدفع الإلكترونية المتاحة في الجزائر، من الموقع، <https://tजारatuna.com> شهد بتاريخ: 15/05/2022

ومن أهمّ مميزاتنا سندكر لكم على سبيل المثال كل من درجة حمايتها العالية، وسهولة استخدامها ضمن الدولة، وتوفّر خدماتها على مدار ساعات اليوم.

1-1-2 بطاقة الدفع الإلكتروني من بنك التنمية المحلية CIB

تتصل هذه البطاقة بشكل مباشر مع حسابك الشخصي ضمن بنك التنمية المحلية الجزائري، حيث توفر لك إمكانية الدفع الإلكتروني داخل الجزائر كما يمكنك سحب المال بواسطتها من أي جهاز صراف آلي موجود في الدولة.

علاوة على ذلك تتيح لك هذه البطاقة إمكانية دفع ثمن المشتريات عن طريق شبكة الأنترنت. وبالنسبة لصلاحياتها فهي صالحة لمدة عامين قابلين للتجديد بشكل تلقائي، حيث يعمل البنك على توفير العديد من الخدمات مثل إمكانية الاطلاع على رصيد البطاقة عبر الأنترنت.

تنقسم بطاقة CIB الى نوعين من البطاقات وهما: بطاقة CIB الكلاسيكية، وبطاقة CIB الذهبية.

1-1-3 بطاقة Visa الدولية من البنك الوطني الجزائري

من الممكن استخدام هذه البطاقة خارج الجزائر، في حال كنت مسافرا وهي مقدمة من جانب البنك الوطني الجزائري بشكل رسمي، ويكون بمقدورك انجاز كل عمليات الدفع المتعلقة بالشراء عبر متاجر الأنترنت، ويمكن سحب الأموال بواسطتها من أي دولة في العالم.

علاوة على ذلك تتيح هذه البطاقة إمكانية اجراء كافة أنواع المعاملات الإلكترونية العالمية وتبلغ مدة صلاحيتها 24 شهرا. فهي تتميز بالحماية والأمان في الاستخدام، وإمكانية استخدامها بشكل كامل داخل الجزائر. ودعمها لخاصية الدفع الإلكتروني ضمن الجزائر وخارجها.

1-1-4 بطاقة الماستر كارد Master Card

وهي بطاقة دفع إلكترونية مسبقة الدفع، تتيح لك إمكانية الدفع من خلال أجهزة الدفع الإلكترونية، والدفع عن طريق الأنترنت عند الشراء من المواقع الإلكترونية. وبإمكانكم الحصول عليها عن طريق الموقع الرسمي لها على الأنترنت، من خلال تعبئة البيانات الخاصة بكم بشكل كامل، وهي بطاقة آمنة ومحمية بشكل كبير.¹

¹ سيزار ريا، المرجع السابق.

1-1-5 بطاقة Mint

وهي بطاقة مشابهة لبطاقة ماستر كارد، باعتبارها بطاقة دفع إلكترونية مسبقة الدفع. يمكنك من خلالها دفع المال بطريقة إلكترونية. بالإضافة إلى ذلك يمكنك استخدامها في مجال الشراء عن طريق الأنترنت، وإمكانية استقبال مختلف أنواع الخدمات الرقمية.

1-1-6 بطاقة Neo Surf

وهي من البطاقات المتاحة للاستخدام في مجال الدفع الإلكتروني ضمن الجزائر، وتعمل هذه البطاقة على توفير وسيلة مضمونة وسريعة لإيداع الأموال بشكل آمن ضمن حساب Ecoaccount.

1-1-7 بطاقة One Card

ويتم استخدامها في مجال الشراء عن طريق الأنترنت، وفي مجال خدمات الدفع الإلكتروني في الجزائر. علاوة على ذلك فهي من وسائل الدفع الآمنة، ويمكن فتح حساب شخصي فيها بشكل مجاني من خلال الموقع الرسمي لها.

1-2 بطاقات الدفع لمؤسسة بريد الجزائر

يعد قطاع البريد والخدمات المالية البريدية من أكثر الخدمات استعمالا وبالتالي فإن تطويرها يعتبر بمثابة أحد عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أنها تشكل مثالا للخدمة العمومية الجوهرية تأسست مؤسسة بريد الجزائر بموجب القرار 2/23 في 14 جانفي 2002. وأعلن رسميا عن انشائها كمؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي حسب المادة 12 من القانون 3-2000 في 15 أكتوبر 2000 حيث تضم أكثر 3309 مكتب بريدي عبر التراب الوطني.

تنقسم بطاقات الدفع لبريد الجزائر الى:

1-2-1 بطاقة السحب: وهي البطاقة العادية المتداولة لدى جميع زبائن بريد الجزائر يمكن لكل من يملك حساب بريدي الحصول عليها، توجد بلونين أصفر ثم استبدل الى الأزرق سنة 2013، تمكن صاحبها سحب مبالغ مالية حتى 20000 دج وكشف الرصيد وكشف الحساب للعمليات العشرة الأخيرة، وهذا النوع من البطاقات تم سحبها من التداول من طرف مؤسسة بريد الجزائر.¹

¹ سعاد دعبوز، كريمة فرحي، (2021)، واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 04، جامعة البويرة، الجزائر، ص 79.

1-2-2 بطاقة الدفع الذهبية: هي بطاقة تسمح بإجراء عمليات دفع مبالغ مالية وسحبها وكذا تحويل الأموال من حساب بريدي جاري الى حساب بريدي جاري آخر، ولكونها صادرة عن بريد الجزائر فانه يتطلب أن يكون حاملها شخصا طبيعيا بالغاً سن الرشد القانوني 19 سنة ويملك حساباً بريدياً جارياً.¹

✓ الخدمات التي تقدمها البطاقة الذهبية

تسمح بطاقة الدفع الالكتروني "الذهبية" بإجراء المعاملات التالية في كل أرجاء القطر الجزائري:

❖ عند استعمالها عبر الشبايك البنكية الآلية

- سحب الأموال نقدا بالعملة الوطنية؛
- الخدمة الذاتية البنكية: الاطلاع على رصيد الحساب، طلب اعداد كشف مصغر عن العمليات لـ 10 الأخيرة التي تم اجراءها بواسطة البطاقة، طلب دفتر الصكوك؛
- تحويل الأموال، دفع الأموال، تسديد الفواتير، تعبئة رصيد مكالمات الهاتف النقال؛

❖ عند استعمالها عبر أجهزة ادخال رقم التعريف الشخصي بمكاتب البريد

- تحديد هوية الزبون لتمكينه من سحب الأموال نقدا بالعملة الوطنية؛
- سحب الأموال نقدا بالعملة الوطنية؛
- الاطلاع على رصيد الحساب؛

❖ عند استعمالها عبر نهائيات الدفع الالكتروني بالمناجر

- دفع وتسديد قيمة المشتريات أو الخدمات؛
- تعبئة رصيد الهاتف النقال؛

❖ عند استعمالها عبر الهاتف النقال

- دفع وتسديد قيمة المشتريات والخدمات؛
- تسديد الفواتير، تعبئة رصيد الهاتف النقال؛²

❖ عند استعمالها عبر مواقع التجارة الالكترونية

- دفع وتسديد قيمة المشتريات أو الخدمات؛
- تسديد الفواتير؛

¹ رشا مقدم، أحلام مقدم، (2021)، تحديات استخدام بطاقة الدفع الالكتروني في ظل جائحة كورونا الكوفيد-19-البطاقة الذهبية نموذجا، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 06، جامعة الجليلي بونعامة-خميس مليانة-، ص 70.

² بريد الجزائر، الدفع الالكتروني، من الموقع، <https://edcarte.post.dz> شهد بتاريخ: 20/04/2022

ثانيا: أهم الخدمات المصرفية الالكترونية التي تقدمها البنوك الجزائرية

تقدم البنوك الجزائرية مجموعة من الخدمات المصرفية يمكن تلخيصها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(01): جدول يوضح أهم الخدمات المصرفية الالكترونية التي تقدمها البنوك الجزائرية

البنك	الخدمات المصرفية الالكترونية التي يقدمها
بنك الجزائر	- موقع البنك http://www.bank-of-algeria.dz/ - المقاصة الالكترونية.
بنك الجزائر الخارجي (BEA)	- المقاصة الالكترونية. - بطاقة CIB: تمنح لعملاء البنك والذين لهم متوسط الدخل الشهري لا يتجاوز 39.999 دينار. - بطاقة نافثال: (بطاقات الوقود نفطال تسمح لك لدفع ثمن مشترياتك بكل سهولة، مما يضمن لك الحصول على الوقود بطاقة، وهي بطاقة أمنية قصوى). - بطاقة AMEX: (أمريكان اكسپرس) محفوظة لعملاء حساب البنك فيمكن من خلالها حيازة عملة قابلة للتحويل مقابل قيمة وهو ما يعادل وما لا يقل عن 5000. - موقع البنك http://WWW.BEA.DZ/ - Le E-Banking خدمات مصرفية متنوعة عن طريق الانترنت.
البنك الوطني الجزائري (BNA)	- بطاقة CIB. - بطاقة visa card. - موقع البنك http://www.bna.dz/ - الصراف الآلي.
بنك الفلاحة والتنمية الريفية (Badr)	- بطاقة CBR بطاقة وطنية خاصة صالحة فقط بالسحب داخل شبكة الجزائر فيما بين البنوك، وهي تتيح لحاملها جعل السحوبات النقدية من ماكينات الصراف الآلي للبنوك. - بطاقة CIB. - توفير بطاقة BADR. - E-Banking الصيرفة الالكترونية عن طريق الانترنت (تحميل بيان الحساب، الكشف عن الرصيد والتحويلات المالية الخاصة بالمؤسسات). - المقاصة الالكترونية. - موقع البنك http://www.badr-bank.dz - الصراف الآلي.

بنك التنمية	- بطاقة فيزا الدولية.
المحلية BDL	- بطاقة CIB.
	- دفتر حساب التوفير المجهز بمسار ممغنط والذي يسمح المسار ممغنط في دفتر التوفير بالقيام بعمليات السحب والدفع بصفة فورية.
	- تحويل مبالغ مالية كبيرة عبر نظام ARTS وهو يقدم بتنفيذ التحويلات في فترة لا تتجاوز 3 أيام. بالإضافة الى تأمين العمليات.
	- الموزع الآلي للأموال: يحتوي بنك التنمية المحلية على عدد مهم من الموزعات الآلية للأموال والذي يبلغ 134 جهاز، حسب آخر الاحصائيات التي تمت في 25.09.2010، وقائمة وكالات بنك التنمية المحلية التي بحوزتها موزع آلي للأموال.
	- التحويل السريع للأموال من الخارج الى الجزائر: فهي الشركة الرائدة عالميا في خدمة تحويل الأموال الدولية. والبنك يعمل مع شركاء ذو جودة في أكثر من 150000 نقطة بيع بالتجزئة في 170 بلدا واقليما من أجل توفير وسيلة آمنة وسريعة لاستقبال الأموال في جميع أنحاء العالم.
	- موقع البنك http://www.bdl.dz/
	- خدمات عن طريق الأنترنت.
	- الصراف الآلي.
القرض الشعبي الجزائري (CPA)	- CIB Classic.
	- بطاقة GOLD والتي تسمح بقدرة أكبر على الدفع، في مأمن من العديد من المتاجر ومعاملة سريعة.
	- بطاقة VISA GOLD والتي تسمح بإجراء جميع العمليات المصرفية عبر العالم.
	- VISA Classic.
	- Master Card فبالنسبة للمعاملات السلفية النقدية الخاصة بالعمل، تقبل CPA ماستر كارد.
	- الصراف الآلي.
	- موقع البنك http://www.cpa-bank.dz/
	- خدمات عن طريق الأنترنت.
الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)	- بطاقة CIB.
	- خدمات عن طريق الانترنت.
	- الصراف الآلي.

- موقع الصندوق http://www.cnepbanque.dz/ar/	
- موقع الصندوق http://www.cnma.dz	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA)
- موقع البنك http://www.elbaraka-bank.com/fr/ - بطاقة سحب/ دفع البركة TPE. - الصراف الآلي. - بطاقة CIB. - بطاقة السحب ALBARAKA.	بنك البركة الجزائر
- بطاقة السحب GAB وهي متواجدة بشكلين أزرق وفضي حيث يمكن استخدامها على أي شبكة ATM في الجزائر. - ABC ONLINE والمتاحة 24/24 سا والتي تسمح ب: عرض وتحرير الأرصدة، عرض وتحرير البيانات المصرفية مع تاريخ المعاملات، ابداء رأي العميل وطلب دفتر شكايات الصراف الآلي. - موقع البنك http://www.arabbanking.com.dz/fr/index.asp	المؤسسة المصرفية العربية- "ABC" الجزائر.
- موقع البنك http://www.natxis.com/natxis/jcms/j-6/accueil - خدمات مصرفية متعددة عن طريق الانترنت.	بنك ناتكسيس
- بطاقة CIB. - خدمات مصرفية الكترونية عن طريق الانترنت - الصراف الآلي - موقع البنك http://www.societegenerale.dz	سوسيتيه جنرال الجزائر
- موقع البنك Http://online.citibank.com/us/welcome.c	سي تي بنك الجزائر
- موقع البنك http://www.arabbank.dz/ar/ - بطاقة فيزا الدولية. - الصراف الآلي. - عربي أون لاين: خدمات مصرفية عبر الانترنت في أي زمان ومن أي مكان. - الصراف الآلي. - بطاقة CIB والتي تمكن العميل من السحب النقدي من أي صراف آلي يحمل شعار CIB والقيام بعمليات الشراء دون قيد فوائد مدينة.	بنك العربي الجزائر

بنك الخليج الجزائر	- Master Card. - Visa Card الدولية. - Sms Banking والتي تسمح للعميل أن يكشف عن رصيد حسابه عن طريق الهاتف. - بطاقة RIB والخاصة ببنك الخليج. - بطاقة CIB. - الصراف الآلي. - AGB ONLINE خدمات مصرفية عن طريق الانترنت. - موقع البنك http://www.ag.bank.com
بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر	- موقع البنك http://www.housingbankdz.com - Banque Online (E-Banking).
بنك السلام الجزائر	- موقع البنك http://www.alsalamalgeria.com/ - بطاقة السلام للدفع والسحب. - أجهزة الدفع الآلي TPE. - أجهزة السحب الآلي GAB. - السلام مباشر.

المصدر: بلعاش ميادة، بن إسماعيل حياة، (2014)، مشروع الصيرفة الالكترونية في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 85-87.

المطلب الثاني: أنظمة الدفع الإلكتروني في الجزائر

❖ إطلاق أول بطاقة بنكية: تم إطلاق التعامل بالبطاقات البنكية في الجزائر سنة 1989، حيث طرح القرض الشعبي

الجزائري أول بطاقة سحب من الموزعات الآلية للنقود، وتلتها فيما بعد بقية البنوك العمومية الأخرى، ولكنها لم تعرف النجاح لعدة عوامل أهمها¹:

- غياب الثقافة المصرفية في مجتمع لا يتعامل بوسائل الدفع الإلكتروني ويفضل التعامل نقداً؛
- ضعف الإقبال على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني نظراً لعدم الثقة والجهل بهذه التقنيات؛
- تعدد المخاطر المرتبطة بعمليات الدفع الإلكتروني، وكذا عدم وضوح البيئة القانونية والتشريعية المتعلقة بتنظيم العمليات الالكترونية؛

¹ أسماء كوغلي، عبد الله بلوناس، (2021)، الدفع كحل للتقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد 02، جامعة أكلي محمد ولحاج البويرة، الجزائر ص 123.

- ارتفاع تكاليف تركيب وصيانة الآلات والتجهيزات الإلكترونية بالنسبة للبنوك؛

❖ إنشاء شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك Société Algérienne D'Automatisation des Transactions Interbancaires Et De Monétique (SATIM)

تم إنشاء هذه الشركة سنة 1995، وهي شركة مساهمة بين البنوك التجارية الجزائرية، مهمتها الرئيسية إنشاء وتطوير وسائل الدفع الإلكتروني، وكذا ضمان مواكبة التطورات التكنولوجية المتعلقة بالدفع الإلكتروني والصيرفة الإلكترونية؛

❖ إنشاء شبكة النقد الآلي ونظام النقد الآلي ما بين البنوك: تم إنشاء شبكة النقد الآلي ما بين البنوك سنة 1997،

فيما تم إطلاق تشغيل نظام النقد الآلي ما بين البنوك في سنة 2002، وتقوم شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية ما بين البنوك بتأمين وظيفة ما بين البنوك (L'Interbancaire) التي تعني التعاون بين البنوك الذي يسمح بضمان قبول وسائل الدفع الصادرة من قبلها وتبادل هذه الوسائل في أحسن الظروف الخاصة بالأمان، السرعة وأقل التكاليف، وذلك لكل التعاملات الخاصة بعمليات السحب أو الدفع التي تتم على شبكة النقد الآلي، وبالنسبة لكافة حاملي البطاقات البنكية للبنوك المنخرطة في هذه الشبكة، التي تسمى بطاقات ما بين البنوك (CIB).

حيث تسمح شبكة النقد الآلي بتسوية عمليات السحب والدفع الإلكتروني ما بين البنوك المنتمين لهذه الشبكة، من خلال مختلف الأجهزة التكنولوجية التي تكونها المتمثلة في: الخادم، (Le Serveur) الموزعات الآلية للنقد، الشبائيك الآلية للبنوك، وكذا نهائيات خدمة الدفع الإلكتروني المتواجدة على مستوى البنوك، المؤسسات المالية والمحلات التجارية؛

❖ إنشاء نظامي التسوية الإجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة والدفع المستعجل والمقاصة الإلكتروني: تم إنشاء هذين

النظامين سنة 2006 في إطار تحديث أنظمة الدفع في الجزائر، ويعتبران نظامين آمنين وفعالين وشفافين للدفع بين البنوك يستجيبان للمعايير العالمية المعدة من طرف لجنة أنظمة الدفع؛

❖ إنشاء مجمع الفائدة الاقتصادية للصيرفة الإلكترونية الجزائرية Groupement D'Interet Economique De

Monetique DZ: تم إنشاء هذا المجمع في سنة 2014 بمهمة رئيسية هي إنشاء نظام دفع إلكتروني وطني ما بين البنوك التجارية مع إشراك بريد الجزائر وكذا تنمية الصيرفة الإلكترونية وتوسيع نطاق استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في الجزائر؛

❖ إطلاق نظام الدفع عبر الأنترنت: تم إطلاق نظام الدفع عبر الأنترنت في الجزائر في أكتوبر 2016، ويمكن هذا

النظام حاملي البطاقات ما بين (CIB) (وكذا البطاقات الذهبية لبريد الجزائر (GOLD) التي تم إطلاقها فيما بعد) من دفع قيمة الفواتير وكذا الخدمات الأنترنت على المواقع الإلكترونية المعتمدة، وقد تم توفير خدمات الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت في البداية لكبار المفوطين فقط؛¹

¹ أسماء كوغلي، عبد الله بلوناس، المرجع السابق، ص 123.

❖ إطلاق البطاقة الذهبية (GOLD) لبريد الجزائر: تم إطلاق البطاقة لبريد الجزائر في ديسمبر 2016، وهي بطاقة سحب ودفع إلكتروني، تمكن من إجراء عمليات السحب عبر الموزعات الآلية للنقود والشبايك الآلية للبنوك، وكذا الدفع الإلكتروني عبر نهائيات وكذا عبر الأنترنت؛

كما نشير هنا إلى الجهود التي بذلها بريد الجزائر في مجال الدفع الإلكتروني، حيث عرف إصلاحات عميقة في هذا الذي المجال، كما قام بطرح عدة خدمات إلكترونية، لاسيما البنك الإلكتروني بريدي نات Baridinet يتيح جملة من الخدمات أهمها الدفع عبر الأنترنت، التحويل الإلكتروني من حساب لحساب آخر عبر خدمة بريدي واب Baridiweb، وكذا تطبيق بريدي موب Baridiweb.

من خلال عرض أهم المحطات التي عرفها النظام المصرفي الجزائري فيما يتعلق بالدفع الإلكتروني، يمكن القول أنه رغم الجهود المبذولة في تحديث أنظمة الدفع وتعميم الدفع الإلكتروني في الجزائر- والتي دامت فترة زمنية طويلة-، ورغم هذه التطورات التي شهدتها النظام المصرفي الجزائري، إلا أن الجزائر لا تزال تعرف تأخرا في مجال الدفع الإلكتروني، حيث تنحصر عمليات الدفع الإلكتروني المتاحة في الدفع عبر الأنترنت، وكذا عبر نهائيات الدفع الإلكتروني بالنسبة للحاملين لبطاقة ما بين البنوك (CIB) وكذا البطاقة الذهبية لبريد الجزائر (GOLD).

وقد بلغ عدد البطاقات المتداولة في نهاية السداسي الأول 2021: 9.444.226 بطاقة، منها 7.676.218 بطاقة ذهبية (GOLD) لبريد الجزائر، و 1.768.008 بطاقة ما بين البنوك (CIB).

بينما بلغ عدد التجار المزودين بنهائيات الدفع الإلكتروني في نهاية السداسي الأول من سنة 2021: 38.422 تاجر، وهو عدد قليل بالمقارنة مع عدد التجار المسجلين في المركز الوطني للسجل التجاري الذي فاق مليوني تاجر.

في حين بلغ عدد المتعاملين المنخرطين في نظام الدفع عبر الأنترنت في نفس الفترة 105 مشترك، وهو عدد منخفض مقارنة بحجم النشاط الاقتصادي، حيث أن هذه العمليات متاحة بالنسبة للقطاعات التالية فقط: قطاع الاتصالات (متعملي الهاتف الثابت والنقال)، قطاع النقل الجوي، قطاع التأمينات، قطاع الكهرباء والغاز والماء، الخدمات الإدارية، مقدمو الخدمات، وكذا بيع بعض البضائع، وهي غير معمة على كافة القطاعات، فهي تمكن من¹:

- شراء تذاكر النقل الجوي بالنسبة لشركة لخطوط الجوية الجزائرية وشركة طيران الطاسيلي؛
- دفع حقوق التأمين بالنسبة للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، شركة كرامة CAARAMA لتأمين الأشخاص وشركة MACIRVIE؛

¹ أسماء كوغلي، عبد الله بلوناس، المرجع السابق، ص 124.

- دفع فواتير الهاتف النقال وتعبئة الرصيد عبر الأنترنت بالنسبة لمعاملتي الهاتف النقال؛
- دفع فواتير استهلاك الكهرباء والغاز، والماء عبر الأنترنت، بالنسبة للشركات سونلغاز، الجزائرية للمياه وسيال؛
- دفع فواتير الهاتف الثابت وكذا تعبئة رصيد الأنترنت بالنسبة لشركة اتصالات الجزائر؛
- بعض الخدمات الإدارية وكذا شراء البضائع؛

المبحث الثاني: آثار جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري ودور وسائل الدفع الإلكتروني في الحد منها

كغيرها من بلدان العالم فقد تأثرت الجزائر بفعل جائحة كوفيد-19 في شتى المجالات فلم يكد يسلم قطاع اقتصادي واحد من تبعات الجائحة والتزايد السريع لعدد الإصابات، كما أن الإجراءات الاحترازية التي فرضتها الحكومة للحد من انتشار الوباء كان لها أثر جسيم على الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري

سنحاول في هذا العنصر ابراز مدى تأثر الاقتصاد الجزائري بفعل جائحة كوفيد-19.

أولاً: تداعيات جائحة كورونا على مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري

من أهم القطاعات الاقتصادية تأثرا في الجزائر بتداعيات جائحة كورونا ما يلي¹:

1-1 قطاع المحروقات: تشكل إيرادات النفط والغاز 94 بالمائة من إجمالي دخل صادرات الجزائر و60 بالمائة من ميزانية الدولة، ومن المتوقع أن يتسبب انحسار سوق النفط العالمي جراء أزمة كورونا في تقليص مستوى الصادرات الجزائرية للبتترول والغاز بنسبة 7,5 بالمائة خلال العام الجاري 2020، ولهذا توقعت الحكومة الجزائرية في قانون المالية التكميلي ل 2020، انخفاضاً لمداخيل قطاع المحروقات إلى 20,6 مليارات دولار، مقابل 37,4 مليارات دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولي ل 2020.

1-2 قطاع الصناعة: إن تدابير تقييد الحركة والنقل المتخذة في الجزائر منذ بداية تفشي الوباء نتج عنها توقف نحو 50 بالمائة من الطاقة العمالية، مما أدى إلى تباطؤ وتيرة الإنتاج وتعطيل حركة التصنيع، بالإضافة إلى زيادة عبء الأجور دون توفر مداخيل لمقابلة هذا الإنفاق الكبير على الأجور، كما تأثر التصنيع من جهة أخرى بفعل أثر الجائحة على سلاسل التوريد وقلة توفر المواد الأولية وشبه المصنعة لبعض الصناعات، الأمر الذي انعكس مباشرة في خفض الإنتاج و تعطيل

¹ صلاح الدين بولعراس، (2020)، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الأنينة والمواكبة البعدية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد 05، حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، جامعة سطيف 1، الجزائر، ص 168.

منشآت التجميع والتصنيع خاصة بتلك الشركات التي تعتمد على مواد أولية من الصين، حيث تراجعت صادرات الصين بنسبة 11.4 بالمائة كما تراجعت تجارتها الخارجية بنسبة 6.4٪، وهذا وفق آخر إحصاءات الإدارة العامة للجمارك الصينية، (Chinese Government, 2020)، بالإضافة إلى هذه الحثيات فإن الصناعة الجزائرية ستتأثر بطريقة غير مباشرة، نتيجة لتعطل ديناميكية الشحن والتفريغ بسبب الخضوع لإجراءات الوقاية التي ستمدد من الحيز الزمني لتسليم البضاعة خصوصا مع كثرة عمليات الشحن وطول فترة الأزمة.

1-3 قطاع النقل: سنحاول التطرق إلى نمط تأثير مختلف قطاعات النقل كل على حده بحكم تفاوت درجات تأثرها على النحو التالي¹:

1-3-1 النقل البحري: سندرس تأثير قطاع النقل البحري من جانبين، جانب النقل البحري للمسافرين، وجانب النقل البحري للبضائع:

أ. النقل البحري للمسافرين: بعد القرار بتعليق النقل البحري للمسافرين الذي أصدرته الحكومة في منتصف شهر مارس ضمن تدابير الحماية من تفشي وباء كوفيد-19، تم تسجيل خسائر بالنسبة للمجمع الجزائري للنقل البحري ق درت ب 50 بالمائة من رقم أعماله، ونظرا لأن قرارات التعليق تزامنت مع الموسم الصيفي الذي يعتبر موسم الذروة في نقل المسافرين، والذي ينطلق شهر مارس، فمن المتوقع أن تتضاعف خسائر المؤسسة الوطنية والمجمع بالنسبة لنقل المسافرين.

ب. النقل البحري للبضائع: سجل نشاط نقل البضائع انخفاضا في بداية الحجر الصحي ولكنه سرعان ما استأنف نشاطه نظرا لأهميته الاقتصادية في الحفاظ على خطوط التوريد، وضمان استقرار الأسواق وتموين شبكاتهم للتوزيع، وبالتالي فإن تبادلات البضائع على مستوى النقل البحري الجزائري لم تتأثر كثيرا، وظلت محافظة على نسق عملها في نقل المواد الصناعية مثل الحديد وقطع الغيار والمواد الكيميائية، فضلا على أن نقل مواد أخرى مثل الحبوب ومسحوق الحليب والمواد الصيدلانية قد سجلت ارتفاعا خلال فترة الجائحة.

1-3-2 النقل الجوي: لقد أثر تفشي وباء كوفيد-19 على كل شركات الطيران العالمية بشكل كبير، حيث أعلن الاتحاد الدولي للنقل الجوي « إياتا » : أن أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) قد كبدت شركات الطيران في العالم خسائر في الإيرادات وصلت إلى 314 مليار دولار في 2020، بانخفاض 55% مقارنة بعام (IATA, 2020 / 2019)، وبالنسبة للجزائر فقد سجلت مؤسسة مطار الجزائر خسائر قدرت ب 1.3 مليار دينار، وذلك منذ تعليق الرحلات الدولية

¹ صلاح الدين بولعاس، المرجع السابق، ص ص 169-170.

بداية من 22 مارس الماضي، والرحلات الداخلية يوم 19 من نفس الشهر، عدا رحلات نقل السلع الضرورية، وهو ما أثر سلبا على مداخيل مؤسسة تسيير المطارات حيث تراجعت بنحو 96 بالمائة مقارنة بالمداخيل المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2019.

1-3-3 النقل بالسكة الحديدية: بلغت خسائر الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، منذ بداية تعليق حركتها بسبب جائحة كورونا وحتى نهاية أفريل الماضي قرابة 1 مليار دج أي ما يقدر ب 50 بالمائة من رقم أعمال الشركة مقارنة بنفس الفترة من 2019 ويمكن أن نوضح درجة تضرر القطاع من الأزمة على النحو التالي:

أ. **نقل المسافرين:** كانت الشركة تنقل ما يزيد عن 34.5 مليون مسافر في السنة بمعدل 240 قطارا في اليوم، ونظرا لقرار تعليق الرحلات تم وقف حركة المسافرين بالسكة الحديدية بنسبة 100 بالمائة.

ب. **نقل البضائع:** لم يتأثر نقل البضائع بسبب الإبقاء على نشاط نقل السلع والمنتجات الاستراتيجية كالحبوب والحديد بنسبة 100 بالمائة.

1-4 قطاع السياحة: لقد تأثرت وكالات السياحة والأسفار في الجزائر بشكل كبير جدا من تداعيات أزمة كوفيد-19 منذ تعليق الرحلات، ولأن جوهر نشاطها متعلق بالسفر والتنقل وحرية الحركة، فقد كانت أكثر القطاعات تضررا بسبب جائحة كورونا التي تزامنت مع موسم العطل والرحلات داخل البلاد وخارجها، وبالأخص رحلات عمرة شهر رمضان التي يعتمد عليها عدد واسع من المتعاملين في هذا المجال، وهو ما شكل بالنسبة لها أزمة حقيقية في نشاطها، وهو ما جعل كل وكالات السياحة والأسفار في الجزائر متوقفة عن النشاط، و مضطرة لغلاق أبوابها والتوجه نحو البطالة الإجبارية، ونفس الأمر ينطبق على قطاع الفنادق التي علقت نشاطها بسبب توقف النشاط السياحي، كما أن باقي الأنشطة التجارية والخدمية التي كانت تعتمد على حركية السياحة في زيادة مداخيلها تأثرت هي الأخرى بشكل كبير، وستظل في تراجع كلما زادت مدة الأزمة وامتدت أكثر.

1-5 القطاع الجبائي: ستفقد القاعدة الجبائية جزءا من المساهمات الضريبية، وسيزداد الأمر سوءا كلما استمر تعطل النشاط الاقتصادي.

1-6 القطاع الفلاحي: بقي القطاع الفلاحي في منأى عن هذا الركود الاقتصادي، كما أنه لا يخضع في الغالب للتحصيل الضريبي.

1-7 احتياطي الصرف من العملات الأجنبية: توقعت الحكومة الجزائرية أن احتياطي الصرف سيتآكل وسينخفض عن مستواه من 51.6 مليار دولار كما كان محدد في قانون المالية 2020 إلى 44.2 مليار دولار في القانون التكميلي

وهذا ما يعادل سنة كاملة من الاستيراد، وبالتالي فإن الحكومة الجزائرية ستخسر أكثر من 7 مليارات دولار من العملات الأجنبية، بسبب فيروس كورونا، بحلول نهاية العام الجاري.¹

1-8 أثر كورونا على البطالة في الجزائر: يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الجزائري بنسبة 5.2 في المائة في عام 2020 مما سيرفع نسبة البطالة إلى أكثر من 15 في المائة، (International Monetary Fund, 2020)، كما أن توقف نشاط عدد من المؤسسات الاقتصادية بالأخص الصغيرة والمتوسطة سيكون عاملا مهددا لزيادة نسبة البطالة، خاصة وأن تضرر هذا النوع من المؤسسات جراء الأزمة وارد جدا، باعتبار أنها تقوم على هوامش أمان نقدية ضعيفة لا تمكنها من مقاومة تداعيات الجائحة لفترة طويلة، حيث أن هذه المؤسسات ستضطر إلى تسريح العمال إذا ما واجهت قصورا في التدفق النقدي بشكل يؤثر على استمراريته ومرونة نشاطها خاصة إذا لم تتلقى في المقابل تحويلات نقدية من الدولة، كما أن تقليص الحكومة لنفقات التجهيز بـ 20.1 % في قانون المالية 2020 ، سينعكس آليا على استثمارات الدولة في القطاعات الحيوية والمنشآت القاعدية مما قد يفاقم أثر الأزمة في زيادة مستوى البطالة، كما لا يجب إهمال البطالة في القطاع الموازي حتى وإن كان لا يدخل ضمن الحسابات الرسمية والنتائج القومي، و ذلك لأنه يشكل جزء معتبر من حجم التشغيل الكلي، حيث أن حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر يفوق 30 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، و حجم التشغيل الموازي في الجزائر يقدر بـ 43 بالمائة من حجم التشغيل الكلي، كما أن للعمل غير الرسم يآثر كبير في دلالة معدل البطالة كمؤشر من مؤشرات تفسير معطيات سوق الشغل

ثانيا: أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا

سنحاول في هذا المطلب إلقاء الضوء على هذه الظاهرة، من خلال أهم الأسباب التي أدت إليها كذا الإجراءات المتخذة للتقليل منها.²

1-2 أسباب أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا: إن أزمة السيولة التي تشهدها الجزائر خلال جائحة كورونا تعود لجملة من الأسباب، بعضها يعود إلى تداعيات هذه الجائحة، فيما يعود البعض الآخر لمشاكل سابقة في النظام المصرفي الجزائري.

¹ صلاح الدين بولعراس، مرجع سبق ذكره، ص 170.

² أسماء كوغلي، عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 117.

حيث ترتب عن انتشار جائحة كورونا في الجزائر، والإجراءات الوقائية التي تم فرضها للحد من انتشار الفيروس، تعليق معظم النشاطات الاقتصادية والتجارية، وفرض حجر صحي لفترات متتالية ابتداء من مارس 2020، مما ترتب عنه مجموعة من العوامل التي ساهمت في أزمة السيولة أهمها¹:

- توقف دفع الضرائب والرسوم المستحقة، عدم تسديد فواتير الماء، الكهرباء والغاز، وفي المقابل تم دفع رواتب الموظفين (حوالي 4.09 مليون موظف في القطاع العمومي) ومعاشات المتقاعدين 3.2 (مليون متقاعد) بشكل عادي، حتى بالنسبة للموظفين الذين استفادوا من عطلة استثنائية؛
 - زيادة مستوى الانفاق لدى المستهلك الجزائري في ظل هذه الجائحة بدافع اللهفة وعدم الثقة في المستقبل، وبالتالي زيادة الطلب على النقود في شكلها السائل، سواء من أجل الانفاق المباشر أو الاكتناز خوفا من المستقبل، الأمر الذي شكل ضغطا كبيرا وسبب عدم قدرة مراكز البريد على مواجهة الطلب على السيولة؛
 - ارتفاع الطلب على السيولة النقدية في مدة قصيرة بسبب الشروع في تسديد منحة التضامن التي أقرتها الحكومة لفائدة المتضررين من جائحة كورونا، والمقدرة بـ 10.000 دج شهريا، والتي شرع في تسديدها مع بداية شهر جوان 2020، كل هذا يقابله التموين المحدود من السيولة من طرف بنك الجزائر لفائدة المكاتب البريدية؛
 - تراجع عائدات المحروقات خلال هذه الفترة، خاصة مع بداية سنة 2020، نظرا لانخفاض الطلب العالمي على هذه المادة نتيجة الشلل الاقتصادي بسبب جائحة كورونا؛
 - تراجع عمليات التحويل المالي من طرف التجار ومسيري المؤسسات الاقتصادية في الحسابات البريدية والبنكية، بسبب. توقف النشاطات التجارية والاقتصادية، حيث قدرت نسبة التراجع قدرة بـ 80%؛
- بالإضافة إلى هذه العوامل، تعود هذه الأزمة إلى عوامل أخرى إضافية نذكرها هنا بوجه عام:
- غياب ثقافة الادخار وانتشار ظاهرة الاكتناز في الاقتصاد الجزائري، بسبب نقص الثقة في البنوك والمؤسسات المالية، وذلك بعد النقص الحاد في السيولة النقدية الذي شهدته هذه المؤسسات في كل مرة، حيث أصبح الجزائريون يفضلون تخزين مبالغ نقدية عوضا عن إيداعها لدى البنوك والمؤسسات المالية، لأنهم في حالة إيداعها لا يمكنهم سحبها في الوقت الذي يحتاجونها فيه؛
 - تزايد الحاجة والأهمية للسيولة النقدية في ظل محدودية التعامل بالشيكات بين الأفراد والمؤسسات، ونقص الثقافة والتوعي بأدوات الدفع الإلكتروني، خاصة بطاقات الدفع الإلكتروني؛
 - تأجيل تطبيق إجراء إجبار الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين على استعمال وسائل الدفع الكتانية في التعاملات بدلا من النقود السائلة وبالنسبة للمعاملات التي تفوق واحد مليون دينار جزائري 1.000.000 دج؛

¹ أسماء كوغلي، عبد الله بلوناس، نفس المرجع، ص 118.

- ارتفاع حجم القروض المتعثرة بشكل مستمر خلال السنوات الخمس (من 2015 إلى 2019)، حيث بلغت نسبة القروض المتعثرة سنة 2015: 10%، لترتفع إلى 13% في العام الموالي، ثم 17% سنة 2017، و 20 % في سنة 2018، لتنتقل إلى 25.2% خلال 2019، مما يقلل من قدرة البنك المركزي على توفير السيولة؛

- التأخر في تطوير نظم الدفع الإلكتروني وتعميمها في الجزائر، رغم الجهود المبذولة في سبيل ذلك، حيث تسجل الجزائر تأخرا في هذا المجال، ذلك لأن الدفع الإلكتروني يساهم في تقليل الحاجة إلى السيولة النقدية، باعتبار أن العمليات تتم إلكترونيا؛

2-2 الإجراءات المتخذة لتقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا

لمواجهة أزمة السيولة النقدية التي شهدتها الجزائر في كل مرة، تم اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير، حيث قامت السلطات النقدية والمالية في الجزائر في فترة سابقة باللجوء إلى زيادة الإصدار النقدي بطبع كميات هائلة من النقود، وكذا تسقيف قيمة الأموال الممكن سحبها، سواء من المكاتب البريدية أو من الموزعات الآلية للنقود والشبابيك الآلية للبنوك.¹ لكن في الواقع، فإن هذا الإجراء، وإن كان قد خفف بشكل ملحوظ من أزمة السيولة النقدية، لكن لا يمكن اعتباره حلا نهائيا لهذه الأزمة، ذلك لأن الكميات الكبيرة من النقود التي تمت طباعتها زادت من حجم الكتلة النقدية المتداولة، دون أن يقابلها زيادة حقيقية في كميات السلع والخدمات المنتجة، وهو ما ساهم في ارتفاع معدلات التضخم، و لم يكن حلا جذريا و بالفعل حدثت أزمات أخرى.

وخلال جائحة كورونا، وبهدف التخفيف من أزمة السيولة النقدية والاستعمال الأمثل للسيولة النقدية المتاحة على مستوى المكاتب البريدية، وتمكين أكبر قدر ممكن من العملاء من القيام بعمليات السحب، قام بريد الجزائر باتخاذ العديد من الإجراءات التالية:

2-2-1 تسقيف المبلغ المسحوب: بهدف تحسين تدفق السحوبات النقدية في المكاتب البريدية خلال جائحة كورونا والتخفيف من نقص السيولة، تم تسقيف المبالغ المسحوبة إلى 100.000 دج لكل عميل يوميا كإجراء مؤقت، وذلك بهدف تمكين أكبر عدد من المواطنين لاسيما الموظفين والعمال الأجراء والمتقاعدين من سحب رواتبهم، أجورهم وكذا معاشاتهم.

¹ أسماء كوغلي، عبد الله بلوناس، المرجع السابق، ص 118.

2-2-2 الشيك المصدق: حيث أتاح بريد الجزائر لعملائه الراغبين في سحب مبالغ أكبر من السقف المحدد وسائل دفع بديلة، لاسيما وسائل الدفع غير النقدية التالية:

- الشيك المصدق الذي يحرر من طرف رئيس المركز البريدي ويسلم للعميل؛
 - التحويل من حساب بريدي إلى حساب بريدي آخر عن طريق شيك بريدي عادي؛
 - التحويل من حساب بريدي إلى حساب بريدي آخر عن طريق البطاقة الذهبية (Algérie ECO.2020)؛
- 2-2-3 تعليق عمليات السحب بالنسبة للأشخاص المعنويين:** حيث قرر بريد الجزائر تعليق عمليات سحب الأموال من المكاتب البريدية للأشخاص المعنويين الحائزين على حسابات بريدية جارية، وذلك من أجل وذلك من أجل تسهيل عمليات سحب الأجور والإعانات والمعاشات من طرف العملاء على مستوى الشبكة البريدية، تلبية لاحتياجاتهم من السيولة النقدية في ظل جائحة كورونا، وكذا للتخفيف من أزمة السيولة النقدية، كما يمكن للأشخاص المعنويين الاستفادة من وسائل الدفع الكتائية المتاحة بواسطة استعمال الصكوك المصادق عليها أو التحويلات من حساب إلى حساب، أو تقديم صك بريدي للتحصيل من خلال نظام المقاصة الالكترونية مع المنظومة المصرفية.

تنصيب خلية تضم ممثلين قطاع وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية وبنك الجزائر، تسهر على المتابعة اليومية لوضعية السيولة النقدية على مستوى المكاتب البريدية لضمان توفر السيولة النقدية) الإذاعة الجزائرية، 2020 وضع رزنامة جديدة لصب معاشات المتقاعدين وذوي الحقوق، عن طريق توزيع تواريخ صب هاته المعاشات إلى عدة أيام بالاعتماد على رقم الحساب الجاري البريدي، وذلك بهدف¹:

- التخفيف من أزمة السيولة النقدية؛
 - التقليل من الاكتظاظ الذي تشهده المكاتب البريدية في العادة في يوم العشرين من كل شهر -اليوم الموافق لصب المعاشات-؛
 - التنظيم الأمثل لعمليات توافد المتقاعدين على المكاتب البريدية، وكذا توفير أقصى حماية لهذه الفئة لاسيما في ظل تفشي فيروس كورونا؛
- إعطاء تعليمات لتحويل ما يقارب مليوني حساب بريدي خاص بالتجار (من إجمالي 25 مليون حساب جاري يسيره بريد الجزائر) من بريد الجزائر إلى البنوك، وذلك بهدف التقليل من أزمة السيولة النقدية، وكذا تقليص عمليات السحب الكبرى التي يقوم بها التجار، والتي جعلت نسبة السحب اليومي على مستوى مراكز البريد تصل إلى حالات.

¹ أسماء كوغلي، عبد الله بلوناس، المرجع سبق ذكره، ص 119.

2-2-4 تشجيع استعمال الدفع الإلكتروني: فممنذ بداية جائحة كورونا، شجعت البنوك الجزائرية بالإضافة إلى بريد الجزائر عمليات الدفع الإلكتروني، رغم النقائص التي يعاني منها القطاع، كما دعت الأفراد الحاملين للبطاقات البنكية (CIP) وكذا البطاقات الذهبية لبريد الجزائر (GOLD) إلى دفع الفواتير عن طريق الانترنت دون التنقل، وكذا تفادي الطوابير والاحتكاك على مستوى الوكالات البنكية والمكاتب البريدية.

كما قام بريد الجزائر في مارس 2020 بتزويد التجار والمتعاملين الاقتصاديين بنهائيات دفع إلكتروني مجاناً لمدة شهرين، وذلك في إطار المجهودات المبذولة لمكافحة جائحة كورونا، مع منح الأولوية للتجار المتواجدين بالولايات المعنية بالحجر الصحي، مع مجانية كل الخدمات المتعلقة بهذا الجهاز لمدة شهرين (التثبيت والتشغيل، خدمات الاشتراك، الاتصال بالانترنت، التكوين في طريقة الاستعمال وكذا الصيانة إضافة الى تزويدهم ب 20 حزمة من أوراق الطبع).

وتجدر الإشارة إلى أن متعامل الهاتف النقال جيزي قام بمنح رصيد أنترنت مجاناً مقابل تسديد ألف واطير أو تعبئة الرصيد عبر الأنترنت، لتشجيع العملاء على استخدام هذه الخدمة (DJEZZY 2020).

المطلب الثاني: أهمية الدفع الإلكتروني في التقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر خلال جائحة كورونا

للدفع الإلكتروني أهمية بالغة في التقليل من أزمة السيولة، ذلك لأنه يساهم في الحد من تداول السيولة النقدية وتخفيض الطلب على النقود، لأن عمليات الدفع تتم إلكترونياً دون الحاجة للنقود الملموسة، حيث يتيح الدفع الإلكتروني (سواء عبر الأنترنت أو عبر نهائيات الدفع الإلكتروني) تسوية قيمة المعاملات إلكترونياً، من خلال الاقتطاع من حساب العميل وإدراجها ضمن حساب البائع إلكترونياً دون الحاجة للسيولة النقدية، وبالتالي لن يضطر العملاء للتوجه للمراكز البريدية والوكالات البنكية لسحب النقود ثم الدفع، لأن عمليات الاقتطاع تتم إلكترونياً مما يخفف من أزمة السيولة النقدية¹.

وبرزت أزمة السيولة النقدية التي تعيشها الجزائر - لاسيما في ظل جائحة كورونا - الحاجة الملحة لتطوير وتعميم الدفع الإلكتروني في الجزائر، حيث أظهرت هذه الجائحة النقائص التي تعاني منها الجزائر في هذا المجال رغم الجهود المبذولة، ذلك لأن إجراءات الحد من انتشار فيروس كورونا تقتضي الالتزام بالحجر الصحي وكذا التباعد الجسدي، مع تجنب الطوابير والتجمعات قدر الإمكان وتشجيع العمليات عن بعد لاسيما الدفع الإلكتروني، لكن في ظل التأخر المسجل في مجال الدفع الإلكتروني وكذا نقص استخدام المستهلك الجزائري لوسائل الدفع الإلكتروني المتاحة وتفضيله للتعامل النقدي، تزيد حاجة المستهلك الجزائري للسيولة النقدية مما يساهم في حدة أزمة السيولة.

¹ أسماء كوغلي، عبد الله بلوناس، المرجع السابق، ص 128.

فبالإضافة إلى المزايا العامة التي يحققها للدفع الإلكتروني، فقد أظهرت جائحة كورونا المزايا التي يحققها هذا الأخير خلال فترات انتشار الأمراض والأوبئة، ذلك لأن توجه الأفراد إلى الدفع الإلكتروني بدلا من الدفع النقدي الملموس يساهم في التقليل من الحاجة للسيولة النقدية، وبالتالي التقليل من الحاجة إلى التنقل من جهة، كما أن عمليات الدفع الإلكتروني تتم دون التنقل والاحتكاك بين الأفراد مما يساهم في التقليل من انتقال الأفراد، و كذا التقليل من الاكتظاظ في الوكالات البنكية والمكاتب البريدية، أي التقليل من خطر العدوى بين الأفراد من جهة ثانية.

لذا يمكن القول أنه يمكن التقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر من خلال مواصلة الجهود وتطبيق وسائل الدفع الإلكتروني، وجعله إجباريا خاصة في المحلات الكبرى، بالإضافة إلى تسديد فواتير الكهرباء والغاز، الماء، الهاتف، الانترنت، شراء تذاكر الطيران والدفع لدى الفنادق ... إلخ، وهذا بالموازاة مع توزيع أجهزة ثنائيات الدفع الإلكتروني على أكبر عدد من التجار، بدءا بالمحلات الكبرى وصولا إلى المحلات الصغرى، لأنه وعندما يكون استعمال البطاقة البريدية أو البنكية إجباريا في كثير من الأماكن، يكون أصحاب هذه البطاقات مجبرين على تغذية رصيدهم بالأموال، وبالتالي ستعود السيولة تلقائيا إلى البريد وإلى البنوك من جديد.

المطلب الثالث: التدابير الوقائية التي اتخذتها مؤسسة بريد الجزائر لمكافحة فيروس كورونا

في إطار التدابير الوقائية من قبل مؤسسة بريد الجزائر لتفادي انتشار فيروس كورونا وحفاظا على سلامة موظفيها وزبائنها ولتقليل التوافد الكبير للزبائن على مستوى المكاتب البريدية. وبالتالي الحد من خطر انتقال العدوى، قامت المؤسسة باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير يمكن اجمالها في الجدول التالي¹:

¹ عبد العزيز صحراوي، فائزة لعراف، (2020)، فعالية استخدام وسائل الدفع الالكترونية الحديثة في الوقاية من جائحة كورونا بطاقة الدفع الالكتروني (الذهبية) لبريد الجزائر نموذجاً، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص 116.

الجدول رقم (02): التدابير الوقائية من قبل مؤسسة بريد الجزائر لتفادي انتشار فيروس كورونا.

الوصف	الإجراءات الوقائية المتخذة
مكاتب مؤسسة بريد الجزائر	- تحسيس المواطنين بعدم التوجه الى مكاتب البريد الا في حالة الضرورة القصوى، مع ضرورة احترام تعليمات الوقاية. - طالبت المؤسسة بضرورة ارتداء الكمامات داخل المكاتب البريدية سواء للموظفين أو الزبائن واحترام التباعد الاجتماعي. - رسم مخطط سير العملاء داخل المكاتب، ووضع خطوط الوقوف في الطوابير تفصل بين كل عميل وآخر مسافة أمان 1.5م. - التعقيم الدوري للمكاتب والصرافات الآلية. - الاستعانة بالشرطة ومنظمات المجتمع المدني في تنظيم الطوابير أيام صب المعاشات والأعياد.
أجور الموظفين	- لسحب أجور المستخدمين في أحسن الظروف وتفادي التوافد الكبير للزبائن قانت المؤسسة بـ: - الدفع عن طريق ساع يتم تعيينه اسما من قبل الإدارات العمومية يفوض بسحب الأموال لفائدة قائمة المستخدمين المعدة مسبقا. - ارسال موظف بمؤسسة البريد لإنجاز عمليات الدفع الى المؤسسات والإدارات العمومية، ويستخدم - لسحب الأجور جهاز الدفع الالكتروني TPE للموظفين المالكين للبطاقة الذهبية.
معاشات المسنين والمتقاعدين	- لتقليل تنقل الأشخاص المسنين وحفاظا على صحتهم وسلامتهم باعتبارهم الفئة التي يشكل الفيروس خطرا عليها، قامت المؤسسة بـ: - توفير إمكانية سحب معاشاتهم بالتوكيل الاستثنائي، حيث يمكن لأي مسن تفويض شخص آخر بالنيابة ليقوم بسحب معاش. - تحديد رزنامة لدفع معاشات المتقاعدين بتقسيم دفع معاشاتهم وفق رزنامة محددة وهذا لتقليل التدفق اليومي للمتقاعدين على مستوى المكاتب البريدية.
البريد المتنقل	- قامت مؤسسة البريد بزيادة عدد مكاتب البريد المتنقل في كل الولايات وخاصة الجنوبية منها، حيث تضمن هذه المكاتب لكل من: - السكان القاطنين في مناطق الظل سعب أموالهم بأريحية خاصة في ظل توقف حركة النقل. - ولمصالح الصحة وأفراد الأمن المجندين خلال هذه الجائحة سحب أموالهم من خلال مقرات عملهم دون عناء التنقل للمكاتب، بالإضافة الى العديد من الفئات الأخرى، والأحياء السكنية... الخ

المصدر: عبد العزيز صحراوي، فائزة لعرف، المرجع السابق، ص116.

المبحث الثالث: واقع وآفاق وتحديات وسائل الدفع الإلكتروني قبل وفي ظل جائحة كورونا

ان المرحلة المتطورة التي وصلت اليها وسائل الدفع الالكترونية جعلتها ترغب بمعرفة العوامل التي ساعدت على ظهورها وانتشارها بهذه السرعة حيث تعد حديثة النشأة، فرغم النجاح والتطور التي عرفته هذه الوسائل الا أنها واجهت عراقيل جعلتها تفقد كمالها. وبالتالي من خلال هذا المبحث سنتطرق الى معوقات نجاح وسائل الدفع الإلكتروني والتحديات التي تواجهها.

المطلب الأول: واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر قبل وفي ظل جائحة كورونا

ويتمثل فيما يلي:

أولاً: واقع آليات الدفع الإلكتروني في الجزائر

خلال شهر أكتوبر من سنة 2016 أعطيت إشارة الانطلاق الرسمي لخدمة الدفع الإلكتروني في الجزائر مع 11 بنكا، منها 6 بنوك عمومية و5 بنوك خاصة كما أطلقت مؤسسة بريد الجزائر يوم الاربعاء 7 ديسمبر 2016 بالجزائر العاصمة بطاقة الدفع الإلكتروني "الذهبية" التي تسمح بإجراء مختلف المعاملات المالية عبر الأنترنت بإطلاق خدمة الدفع الإلكتروني تدرج في إطار استراتيجية القطاع الهادفة إلى عصنة خدمات البريد والعمل على إدخال اساليب التجارة الالكترونية، كما أن البطاقة الذهبية التي تعمل بنظام 'EMV' تتيح لحامليها اجراء مختلف عمليات سحب ودفع الاموال على "EMV" تعمل بنظام حساباتهم البريدية عبر الانترنت، وتسديد فواتير الماء والكهرباء، وستشمل كذلك خدمة دفع الوقود بعد تحميل تطبيق شركة نفطال، بالإضافة الى استخراج عبر الموزع الآلي والشبايك داخل المكاتب البريد. وتعمل البطاقة الذهبية بمعيار يحمي ويؤمن حسابات الزبائن بعد أن يتم التأكد من حقيقة هويتهم في العالم الافتراضي حيث يتم ادخال الرمز السري الخاص بنظام الترميز والذي من خلاله يتم التأكد من هوية مستعمل البطاقة , كما اقترح البنك الوطني الجزائري البطاقة البنكية الإلكترونية (CIB) التي تمنح مجانا عند فتح حساب بالبنك و بمدة صلاحية تقدر بـ 03 سنوات، ومن مزايا البطاقة البنكية الالكترونية الاستفادة من الرمز السري الذي يؤمن العمليات، وسهولة الاستعمال وريح الوقت، بالإضافة الى امكانية سحب الأموال في أي وقت.¹

¹فاطنة بوخاري، (2021)، تحديات و ضرورة تحسين وسائل الدفع الإلكتروني لأداء البنوك في ظل جائحة كورونا- دراسة حالة الجزائر -، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16 ، العدد 1، جامعة الجيلالي اليااس سيدي بلعباس، الجزائر، ص 201.

إن النظام الجديد للدفع، افتتح أيضا للمؤسسات الاقتصادية الكبيرة، بغية تمكينها من القيام بالتصريح الضريبي والدفع شهريا عن طريق شبكة الانترنت. وفي هذا الإطار دعا الوزير المنتدب المكلف بالاقتصاد الرقمي، المواطنين والمتعاملين التجاريين الى العمل بنظام الدفع الالكتروني لتسهيل معاملاتهم، وتسريع الخدمات المصرفية الالكترونية في الجزائر. أما فيما يتعلق بالدفع الالكتروني عبر الهاتف النقال فقد دخل حيز التنفيذ قبل بداية سنة 2018، كما أن الجهود التي تبذلها الجزائر في مجال تفعيل وسائل الدفع الالكتروني سمحت بفتح الطريق أمام الاقتصاد الرقمي، وساهمت في رفع ثلاثة تحديات هي: جمع الموارد المالية وإنعاش الاقتصاد وتداول الأموال من خلال وسائل جديدة وبمنتجات جديدة، مكنت الزبائن والمشاركين من تسديد فواتيرهم عند شراء الوحدات الهاتفية، وتذاكر الطائرة والتسجيل في تأمين السفر عبر بطاقة ما بين البنوك (CIB) عبر المواقع الالكترونية 24 سا / 24 سا و 7 ايام / 7 ايام. كما أكد الوزير المنتدب المكلف بالاقتصاد الرقمي أن مصالحه قد قامت بوضع قنوات للتبادل بهدف خلق الثقة في استعمال بطاقة الدفع الالكتروني، وتتمثل هذه القنوات في وضع موقع الكتروني يسمح للزبائن بتقديم طلب الحصول على بطاقتهم، وكلمة السر الخاصة بها وتحديد آلات التخلص وكذا آلات توزيع الاوراق النقدية وكذا شرح قواعد الاستعمال السليم والمؤمن لبطاقات الدفع.

ثانيا: الآثار الإيجابية للدفع الإلكتروني في الجزائر في ظل جائحة كورونا

بالرغم من التأثير السلبي لجائحة "كوفيد-19" على الاقتصاد العالمي والاقتصاد الجزائري بشكل خاص، إلا أنها كانت حافزا كبيرا لضرورة التعامل بوسائل الدفع الالكتروني ومن بين آثارها:¹

- سجل الدفع الالكتروني قفزة نوعية في سنة 2020 بفعل جائحة "كوفيد-19" الذي شجع على استخدام هذا النوع من المعاملات المالية عبر الانترنت، وذلك لتفادي التنقل والاحتكاك في الطوابير لأنه يمكن اجراءها من أي مكان وفي أي وقت على مدار 24 ساعة؛
- عرف مجال التسويق الالكتروني وبشكل خاص عبر وسائل التواصل الاجتماعي انتعاشا ملحوظا، وذلك منذ بدء فرض تدابير الحجر الجزئي للوقاية من "كوفيد-19" وما ترتب عنه من قرارات غلق المحلات والفضاءات التجارية؛
- اقبال ملحوظ على تسديد فواتير الكهرباء والغاز عبر الأنترنت؛
- توزيع نهائيات الدفع الالكتروني على التجار بصفة مجانية لتشجيعهم على التعامل بها؛
- تسجيل انتعاش في التحويلات المالية الالكترونية من حساب الى حساب آخر مقارنة بسنة 2019؛

ثالثا: أهم التطورات التي عرفها الدفع الإلكتروني في الجزائر في ظل جائحة كورونا

¹ فاطمة بوخاري، المرجع السابق، ص ص 202-205.

أدت جائحة كورونا الى اكتشاف العديد من الثغرات في الاقتصاد الوطني الجزائري نوجزها فيما يلي¹:

- كشف وباء كورونا العديد من العيوب في الممارسة الاقتصادية في البلاد خاصة الالكترونية منها؛
 - سيطرة التعامل التجاري الالكتروني غير الرسمي؛
 - غياب دفع إلكتروني مفعّل الذي أدى بدوره الى انتشار الطوابير الطويلة أمام المحلات التجارية والبنوك والبريد.
- وهوما أدى الى اتخاذ العديد من الإصلاحات مست بالدرجة الأولى؛
- التوجه نحو التخلص رسميا من أسلوب المعاملات المالية النقدية التقليدية؛
 - تحديد تاريخ 31 ديسمبر 2020 نهاية الأسلوب التقليدي في الدفع؛
 - التوجه لاعتماد بطاقات الدفع الإلكترونية لشراء وبيع السلع في المحلات والمتاجر؛
 - ضرورة تعميم استخدام وسائل الدفع الالكتروني تدريجيا عبر مراحل تبدأ بالفضاءات الكبرى لتنتقل تدريجيا الى كامل أنحاء البلاد؛
 - تطوير البنى التحتية الضرورية لتحسين الخدمات الإلكترونية وتجنب الاعطاب المتكررة، حيث أن رقمنة القطاع المالي يحتاج إلى تطوير قطاع الاتصالات وحل مشكلة تدفق شبكة الانترنت؛
 - توفير البيئة الضريبية المناسبة والمحفزة من أجل تشجيع المتعاملين الاقتصاديين لأجل اقتناء TPE والعمل بها.
 - إطلاق خدمة بريدي موب؛
- وكانت من نتائج هذه التطورات ما يلي:

- ❖ **بريدي موب:** أطلق برید الجزائر هذه الخدمة الجديدة للدفع الذاتي وهي خدمة تسمح لحاملي بطاقات الذهبية ببرمجة تحويل الأموال من حساب بريدي جاري إلى حسابات بريدية أخرى، حيث سجلت ارتفاعا بقيمة 6 مرات من التحويلات في سنة واحدة (991.991 عملية سنة 2020 مقابل 150.992 عملية سنة 2019).
- ❖ **عمليات الدفع عن طريق الدفع الإلكتروني (TPE):** التي شهدت زيادة بنسبة 77%.
- ❖ **عمليات السحب من الشبايك الآلية للنقود (GAB):** التي بلغت 956 مليار دج، أي تطور 15% مقارنة بسنة 2019.

رابعا: وسائل الدفع الإلكتروني الأكثر فعالية في زمن كورونا

¹ فاطمة بوعاري، المرجع السابق، ص ص 203-204.

❖ **بطاقة الدفع الالكتروني "Contactless":** وهي البطاقة الدفع الالكتروني اللاتلامسية ذات تقنية قصيرة المدى للغاية تتيح تبادل البيانات على مسافة بضعة سنتيمترات بين القارئ وشريحة NFC (Near Field Communication) وتعتبر عملية دفع آمنة للغاية؛

❖ **الدفع بدون تلامس عبر الهاتف:** يمكن أيضا أن يكون بديلاً جيد. يمكنك استخدام هذه الخدمة، التي يطلق عليها اسم الدفع الإلكتروني أو الدفع عبر الهاتف المحمول، إذا كان البنك الذي تتعامل معه يقدمها وإذا كان هاتفك مزودا بتقنية NFC (الاتصال قريب المدى)؛

لكن ما ميز الدفع الخاص بالتجارة الإلكترونية في الجزائر عند أغلب الجزائريين هو الدفع عند الاستلام وهو ما يتناقض مع الأسلوب الحمائي المعتمد في بقية الدول لمواجهة كورونا؛¹

المطلب الثاني: آفاق الدفع الالكتروني في الجزائر وتحدياته

في ظل تنامي الاهتمام العالمي بالتجارة الالكترونية، يتعين على الجزائر أن تدرك حقيقة وضعها على الخريطة التجارية والالكترونية الحديثة، وأن تحاول تدارك التأخر الحاصل والاستفادة من الفرص التي تتيحها هذه التجارة، من خلال إيجاد الحلول واتخاذ بعض الاجراءات قصد النهوض بهذه التجارة، وإيجاد البيئة المناسبة لانتشارها، وأن التأخر في مجال البنية التحتية للاتصالات لاسيما الانترنت، حال دون توسع التجارة الالكترونية. فالتحول والتعامل في عالم افتراضي يشكل في الواقع تحديا كبيرا لعادات وأفكار تجارية مستقرة منذ عقود طويلة حيث يعد نشر الوعي، والتكثيف من الحملات التثويرية في ضوء خطة اعلامية مدروسة بعناية ومخصصة حسب الفئات التي تتم مخاطبتها، سواء كانوا أفراد أو مؤسسات من أجل نشر ثقافة التجارة الالكترونية، كما أن القيام بتطوير الانترنت عن طريق الزيادة في سرعتها وتدفقها في الجزائر قد يؤثر بالإيجاب على وسائل الدفع الالكترونية. أما فيما يخص التحديات القانونية في إقامة تجارة الالكترونية وتحقيق الفوائد المرجوة منها، يستدعي ضرورة القيام بتعديلات عميقة تشمل التوجه السريع للنظم القانونية الجزائرية لمعالجة الآثار الناجمة عن استخدام تكنولوجيا الاعلام والاتصال في الجانب التجاري وكذا وضع عقوبات صارمة وشديدة للقضاء على المخاطر التي تهددها، كما يتوجب عصنة البنوك وذلك بتجديد التجهيزات والمنتجات والحرص على التكوين والتدريب المستمر للقوى العاملة من أجل التحكم في تقنيات الاتصال، وحماية شبكة الانترنت من الاحتيال، وضمان سرية جميع العمليات البنكية.

✓ البنوك الجزائرية وتحدياتها وآفاقها مع الدفع الإلكتروني

¹ فاطمة بوجاري، المرجع السابق، ص ص 204-205.

لا يمكن للبنوك الجزائرية القيام بدورها بوتيرة سريعة دون اللجوء للاستخدام المكثف للتكنولوجيات الحديثة وبالأحرى تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة، فهناك عدة شروط حتى يدخل الاقتصاد عامة والمؤسسات خاصة إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصالات وهي:¹

- **بالنسبة لسلطات البلد:** إن الاستثمار في التربية والتكوين الذي يعطي قوة عاملة مؤهلة في مجالات عالم تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتخفيف القيود على قطاع الاتصالات عاملان هاما للاقتصاديات الوطنية والاقتصاد العالمي، ويمكن أن تستفيد الجزائر من تقرير مكتب الاستشارة الأمريكي المتمركز بواشنطن، يركز التقرير على ما سماه المكتب الاستعداد الإلكتروني، فيرى ضرورة توفر خمس نقاط قوة في الاقتصاد في عالم تكنولوجيا الإعلام والاتصال وهي:

- ❖ **الربط:** هل شبكات تكنولوجيا الإعلام قابلة وسهلة الاستخدام؟
- ❖ **القيادة الإلكترونية:** هل وضعت الحكومة الاستعداد الإلكتروني كأولوية وطنية؟
- ❖ **أمن المعلومات:** هل يمكن للمستخدمين وضع ثقتهم في معالجة وتخزين المعلومات بالشبكة المعلوماتية؟
- ❖ **رأس المال البشري:** هل حصلت القوة العاملة على التكوين المناسب لبناء وتدعيم الأعمال الإلكترونية ومجتمع تكنولوجيا الإعلام؟
- ❖ **مناخ الأعمال الإلكترونية:** إلى أي مدى يسهل القيام بأعمال إلكترونية بالبلد؟

بالنسبة للجزائري نرى ضرورة توفر الشرط الثاني المتمثل في القيادة الإلكترونية كخطوة أولى مثلما فعلت سلطات سياسية في عدة بلدان صناعية نامية.

- **المسؤولية الدولية:** يتزايد الاهتمام عبر العالم بمعالجة مسألة الهوية أو الفجوة بين الدول التي دخلت عالم تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي ما زالت متأخرة أي ما يسمى بالتمييز الرقمي، ولقد قدم الاقتصاد العالمي مؤخرا بعض الاقتراحات الهامة لمجموعة الثمانية G8 بأن عليها أن تبادر و أن تقود مجهودا دوليا لمساعدة الدول النامية في تضيق الهوية بالتعاون مع الهيئات والمؤسسات الأخرى المختلفة، كما يركز على ضرورة استقرار الاقتصاد الوطني للدول النامية، وإيجاد موارد جديدة للتمويل، وكذا وضع سياسات حكومية تشجع المنافسة في قطاع الاتصالات، وهيكل الانترنت، التجارة الإلكترونية الشاملة؛

- **مسؤولية المشروعات:** يجب أن يكون دخول عالم التكنولوجيا الحديثة من أولويات كل مشروع اقتصادي بالجزائر، وعلى البنوك بالجزائر أن تضع عرض خدمات الصيرفة الإلكترونية ضمن استراتيجية متوسطة وطويلة

¹ فاطمة بوخاري، المرجع السابق، ص ص 207-209.

المدى، حتى تصبح قادرة على المنافسة في السنوات المقبلة التي ستشهد انضمام الجزائر إلى OMC وإبرام اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي؛

المطلب الثالث: معوقات نجاح وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر

تواجه وسائل الدفع الالكترونية عوامل عدة ومنها من تعترض طريقها وتكون عقبة أمام سبل نجاحها مما يفقدها مكانتها ويؤدي بانعدام الثقة بها من طرف المتعاملين.

أولاً: عدم اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر

رغم الأهمية البالغة لضرورة اعتماد التجارة الالكترونية كأداة متطورة في الاقتصاد الجزائري، إلا أن هذه التجارة لم تعتمد، ولعل أهم معوقاتها في الجزائر ما يلي: ¹

- ارتفاع تكلفة استخدام الأنترنت، في ظل غياب المنافسة في قطاع الاتصالات الذي لا تزال الدولة تحتكر الجانب الأكبر منه؛
- عدم اهتمام المؤسسات الاقتصادية في البلاد بهذه التقنية التجارية الحديثة التي يمكن أن تفتح لهم آفاقا اقتصادية أوسع مما يجعل انتشارها يكون منعما في بلادنا؛
- عدم اهتمام الهيئات الإدارية العليا بالموضوع، فلا يعقل ان وزارة التجارة في بلادنا لم تفكر حتى في اجراء استقصاء لمدى الاهتمام بهذا النوع من التجارة، والاستفادة من تجارب الدول الغربية في هذا المجال؛
- تخلف النظام المصرفي الجزائري من حيث الوسائل وتقنيات الدفع الحديثة؛
- الانتشار الواسع للأمية في بلادنا، حيث تعتبر الجزائر التي تحوي نسبة أمية مرتفعة نوعا ما، فالإحصائيات تتحدث عما يفوق 7 ملايين أمي وبالتالي فهؤلاء لا يفقهون حتى وجودها وهذا يعتبر عائقا لانتشار التجارة الالكترونية؛
- تطور القوانين المصرفية التي تنظم العمليات المصرفية الالكترونية، والجزائر لا تزال بعيدة جدا عن وضع مثل هذه القوانين، فالجزائر لم تقم بوضع قوانين منظمة للمعاملات التجارية الالكترونية وما بالك بالعمليات المصرفية الالكترونية؛

ثانياً: مشاكل البطاقة البنكية

- التكاليف العالية بالنسبة للبنك والخاصة بتوزيع البطاقات وطبعها ومنح قروض دون فائدة لمدة 55 يوما؛

¹ أم الخير حمودة، نخلة لبوخ، (2018)، تقييم استخدام وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية -دراسة تحليلية للفترة (2013-1999)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 03، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص422.

- خطر السيولة على البنك في حالة الافراط في استعمال البطاقة من طرف المتعاملين؛
 - وجود أزمة ثقة بين العملاء والتجار وبين المؤسسات المالية التي تسير حساباتهم، وقد زاد من حدة هذه الأزمة الفضائح المالية التي عرفتها البنوك الجزائرية كبنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي BGIA¹؛
- يترتب على استخدام البطاقة البنكية مشاكل عدة يمكن تلخيصها فيما يلي:

❖ **السرقية والضياع:** ولمواجهة هذا المشكل تم وضع في المتناول مركز خاص بهذه الحالات يتلقى الاتصالات لمدة 24/24 سا و 7 أيام/7 أيام وهو مركز تابع لشركة SATIM والذي بمجرد أن يتلقى اتصال بضياع أو سرقة بطاقة معينة يقوم بوضع البطاقة في حالة معارضة، لكن ان لم يتلقى هذا المركز التأكيد الكتابي من طرف الحامل أو بنكه على ضياع أو سرقة البطاقة في مدة 15 يوم فسيقوم برفع الحجز عن البطاقة، وتصبح المسؤولية على عاتق الحامل أو البنك. حيث يتخصص هذا المركز بحالات السرقية والضياع للبطاقات، بينما مركزية وعوارض الدفع مكلفة بوسائل الدفع الأخرى كالشيكات والسندات لأمر²؛

❖ **الاستعمال الاحتمالي للبطاقة:** في حال اكتشاف استعمال مشبوه فيه لهذه البطاقة سيتم حجزها مؤقتا حتى يتم التأكد من عملية الغش، وفي حال التأكد من براءة الحامل ستصدر بطاقة أخرى لصالحه؛

❖ **العمليات التعسفية:** كل بطاقة أصبحت غير صالحة للاستعمال كانهضاء مدة صلاحيتها أو تجاوز العميل المبلغ المصرح له من قبل البنك، وتم قبول الدفع بهذه البطاقة من طرف التاجر يتم وقف العمل بها لدى هذا التاجر والغاء العقد مع التاجر؛

❖ **إشكالية الاثبات:** يتم اثبات العمليات المستخدمة للبطاقة من خلال التسجيلات التي تتم أوتوماتيكيا على الشريط الالكتروني، كما يتم استخدام كافة البيانات المسجلة حول عمليات السحب من أجهزة DAB و GAB و TPE وعادة هذه المشكلة لا تثار الا حينما يطرح نزاع على القضاء؛

¹ أم الخير حمودة، نخلة لبوخ، المرجع السابق، ص 423.

² هشام لبزة، محمد ضيف الله الهادي، (2017)، واقع وتحديات وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 24، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، ص 290.

خلاصة الفصل:

ان ظهور وسائل الدفع الالكتروني شجع على القيام بخدمات مصرفية الكترونية ووسع الأفق وفتح المجال لظهور سوق خاص بها، حيث كان على الجزائر الارتقاء بنظامها المصرفي الى مستوى تلك التطورات، حيث دخلت في بعض المشاريع التي دخلت حيز التنفيذ انطلاقا من سنة 2005، في إطار تحديث وسائل الدفع الالكترونية. في ظل مجتمع يرفض التعامل بالوسائل الحديثة إلا قليلا معطيا الأولوية للسيولة النقدية في تعاملاته.

وفي ظل الأزمة التي يعرفها العالم وتداعياتها لعبت وسائل الدفع الالكتروني -البطاقة الذهبية- لبريد الجزائر بصفة خاصة، دورا كبيرا في الحد من انتشار فيروس كورونا كوفيد-19، حيث شكلت هذه الأخيرة جسر عبور للجميع من أجل القيام بمختلف عملياتهم المالية الأساسية عبر الأنترنت من مساكنهم ودون تعريض حياتهم لخطر هذا الوباء.

خاتمة

من خلال هذه الدراسة تبين أن العالم يعيش ثورة تكنولوجية هائلة وأصبحت المعلوماتية المحرك الرئيسي للتغيير الاجتماعي والاقتصادي، وفي ظل بيئة رقمية جديدة جاء الاقتصاد الرقمي ليمثل منظورا جديدا في التعاملات الاقتصادية، ومن أحدث الوسائل التي جاء بها الاقتصاد الرقمي هي وسائل الدفع الإلكتروني التي تسهل عملية تحويل الأموال إلكترونيا، وكان لهذه الوسائل دورا كبيرا خلال الأزمة العالمية لجائحة كورونا التي جعلت التواصل بين أفراد المجتمع شبه منعدم، حيث أثرت جائحة كورونا سلبا على العديد من القطاعات كالتجارة والسياحة، النقل بسبب إجراءات الغلق التي اتخذتها معظم الدول في العالم، لكن بالمقابل أدت الأزمة الى بعض الإيجابيات فيما يتعلق باستخدام الخدمات الرقمية، ففي ظل إجراءات الغلق والتباعد الاجتماعي أصبح الحل هو التقارب التكنولوجي في جميع المجالات وزاد الوعي بأهمية استخدام وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة، ويظهر ذلك من خلال دراسة تجربة الصين والمملكة السعودية من خلال إبراز أثر انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد الصيني والسعودي باعتبار أن تداعيات هذه الأزمة هي الأسوأ والأكثر تأثيرا إذا ما قورنت بالأزمات السابقة، وتأثرت كل من الصين والسعودية بالجائحة وتداعياتها السلبية والايجابية، فنشطت التجارة الإلكترونية بأعلى مستوياتها، كما نشط الدفع الإلكتروني وقل اعتماد السكان على العملة الورقية بشكل كبير. وكان للجزائر استجابة سريعة لتخفيف الآثار الاقتصادية وذلك من خلال اتخاذ حزمة من التدابير في إدارة الأزمة حيث لعبت وسائل الدفع الإلكتروني -البطاقة الذهبية- لبريد الجزائر بصفة خاصة، دورا كبيرا في الحد من انتشار فيروس كورونا حيث شكلت هذه الأخيرة جسر عبور للجميع من أجل القيام بمختلف عملياتهم المالية الأساسية عبر الأنترنت من مساكنهم ودون تعريض حياتهم لخطر هذا الوباء.

في ظل هذه الظروف، كان الدفع الإلكتروني الحل الأسرع والأفضل للتقيد بالإجراءات الاحترازية، على اعتبار أن الأفراد لن يضطروا الى التعامل مع بعضهم البعض وكذا التقليل من استخدامهم للنقود التي قد تكون حاملة للفيروس.

التحقق من صحة الفرضيات:

من خلال دراسة الموضوع ومحاولة الامام بمعظم جوانبه، يمكن التحقق من صحة الفرضيات كما يلي:

- ✓ الفرضية الأولى: ساهمت جائحة كورونا في تطور استخدام وسائل الدفع الإلكتروني مقارنة بالفترات السابقة، هذه الفرضية محققة لأن معظم دول العالم شهدت تطور في مجال التكنولوجيا وخاصة في تغيرات وسائل الاتصال الحديثة، مما جعل الأفراد يقومون بأعمالهم بوقاية أكثر من وباء هذه الجائحة باستعمال وسائل الدفع الإلكتروني ومساهمتها للتخفيف من شدة الأزمة.

✓ الفرضية الثانية: أثرت أزمة جائحة كورونا سلبا على العديد من قطاعات دول العالم، هذه الفرضية محققة لأن اقتصاد العالم تأثر بشكل كبير بفعل الجائحة وقد تضرر مختلف القطاعات الاقتصادية سياحة، نقل، تجارة... الخ ولا يتوقع أن يتعافى بسرعة.

✓ الفرضية الثالثة: واجهت الصين جائحة كورونا بمجموعة من الإجراءات والتدابير الفعالة للحد من آثارها الاقتصادية، هذه الفرضية محققة وذلك بتوظيف جميع قدرات البلاد التكنولوجية والبشرية للحد من الجائحة والسيطرة عليها، حيث أبانت عن صرامة ربما لا يمكن تخيلها في بلد آخر في التعامل مع الفيروس، فقد فرضت السلطات اغلاقا كاملا للعديد من المدن التي تحتوي على عشرات الملايين من السكان هذا بالرغم من التكلفة الباهظة التي يلحقها مثل هذا الاغلاق بعجلة البلاد الاقتصادية.

واستخدمت برمجيات خاصة بتعقب الإشارات التي تبثها الهواتف المحمولة وطورت دول أخرى حواجز الكترونية تخبر حكوماتها حال انتقال الناس من مواقع العزل.

✓ الفرضية الرابعة: هناك إجراءات صحية واقتصادية وتكنولوجية تميز تجربة السعودية في مواجهة جائحة كورونا، هذه الفرضية محققة ومن أبرز الإجراءات التي اتخذتها السعودية في المجال الصحي من حيث الأطر التنظيمية والبروتوكولات الصحية واستحداث مراكز التطعيم وتوفير اللقاح اللازم، بينما الجهود التي بذلتها في المجال الاقتصادي من حيث الإجراءات التي قام بها عدد من الأجهزة الحكومية، ودعم القطاع الخاص، والإجراءات التكنولوجية ظهرت في توظيف وسائل التقنية الحديثة لمواجهة جائحة كورونا والتخفيف من آثارها.

✓ الفرضية الخامسة: تعود أزمة السيولة النقدية التي شهدتها الجزائر خلال جائحة كورونا لزيادة الطلب على السيولة النقدية، هذه الفرضية محققة لأن انتشار جائحة كورونا في الجزائر والإجراءات الوقائية التي تم فرضها للحد من انتشارها، من تعليق للأنشطة الاقتصادية والتجارية وفرض الحجر الصحي لفترات متتالية، قد ساهم في زيادة الطلب على النقود سواء من أجل الانفاق المباشر أو للاكتناز خوفا من المستقبل، مما تسبب في أزمة سيولة نقدية حادة.

✓ الفرضية السادسة: اتخذت الحكومة الجزائرية العديد من التدابير والإجراءات الوقائية والاحترازية لمواجهة الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا، هذه الفرضية محققة وقد شملت هذه الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الحكومة الجزائرية في تقديم الدعم المالي من أجل مجابهة آثار جائحة كورونا، وتم تعزيز ذلك من خلال خفض

أسعار الفائدة التي أعلن عنها بنك الجزائر، إضافة الى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني بهدف زيادة حجم التمويل المصرفي للقطاع الخاص.

نتائج الدراسة: بعد عرض هذه الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

- تطور وسائل الدفع الالكترونية شجع على استحداث خدمات مصرفية جديدة ووسع الآفاق أمام تطوير التعاملات.
- تساهم وسائل الدفع الالكترونية الحديثة بطريقة أو بأخرى في تقليل فرص الاحتكاك مع الوسائل الناقلة للفيروس خلال فترة انتشار الأمراض والأوبئة.
- لا يزال استخدام بطاقة الدفع الالكتروني الذهبية في عملية سحب الأموال يطغى على عملية الدفع الالكتروني، وأغلب عمليات الدفع الالكتروني محصورة في دفع الخدمات كفاتير الغاز والكهرباء، الماء وضعف عملة الشراء الالكتروني بسبب عدم اعتماد التجارة الالكترونية.
- يساهم استخدام الخدمات الالكترونية التي توفرها البطاقة الذهبية كالدفع الالكتروني للمشتريات وفواتير الخدمات في تقليل مخاطر تداول النقود التي قد تكون موبوءة.
- وضع عقوبات صارمة وتشديدها على معتدي وسائل الدفع الالكتروني.
- أبرزت أزمة السيولة النقدية التي تعيشها الجزائر في ظل جائحة كورونا، الحاجة الملحة لتطوير وتعميم الدفع الالكتروني، حيث أظهرت هذه الجائحة النقائص التي تعاني منها الجزائر في هذا المجال، ذلك لأن إجراءات الحد من انتشار فيروس كورونا تقتضي الالتزام بالحجر الصحي وكذا التباعد الجسدي، مع تشجيع العمليات عن بعد لا سيما الدفع الالكتروني، لكن في ظل التأخر المسجل في مجال الدفع الالكتروني في الجزائر يتعذر ذلك.
- ان وسائل الدفع الالكترونية تسمح باختصار الوقت ولها مزايا قيمة.
- انعكست وسائل الدفع الالكتروني على السيولة انعكاس ايجابي من خلال حل مشكلة عدم كفاية السيولة في البنك.

- تساهم البطاقة الذهبية في اجراء العديد من المعاملات، مما يعزز العمل عن بعد. في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي تقتضي ذلك.
- توعية المواطنين على استخدام الدفع الالكتروني، لإجراء مختلف عملياتهم من منازلهم، دون الانتقال الى مقرات المؤسسات.
- كان لجائحة كورونا دورا هاما في تفعيل وسائل الدفع الالكتروني من عدة مؤسسات عالمية ومحلية.
- عملت الدولة الجزائرية على تعميم استخدام وسائل الدفع الالكتروني مما سهل في التخفيف من الجائحة.
- اعتماد تجربة السعودية بشكل كبير على جهودها الذاتية من خلال القوة الاقتصادية والبنية التحتية في المجال الاقتصادي.
- تشهد الصين منذ ما يزيد عن ربع قرن تجربة تنموية رائدة، جعلتها بين مصاف الدول القوية اقتصاديا، لما تتميز بها من نمو وزيادة في مجالات اقتصادية عدة جعلت من الصين قوة اقتصادية وسياسية لها مكانتها الدولية.
- قطاع الخدمات كان الأشد تضررا من تداعيات الأزمة، أما الاقتصاد الافتراضي فكان المستفيد الأكبر من الجائحة.

توصيات الدراسة

انطلاقا من نتائج الدراسة يمكن اقتراح توصيات كما يلي:

- تنوع الخدمات المصرفية الإلكترونية حتى يتمكن البنك من جذب عملاء أكثر.
- تشجيع التعامل بوسائل الدفع الإلكترونية كبطاقات السحب، وبطاقات الائتمان.
- القيام بحملات إعلانية حول وسائل الدفع الالكتروني ونشر الثقافة النقدية لدى أفراد المجتمع.
- تحسين جودة الخدمات من خلال الاستفادة من التجارب الدولية الأخرى في هذا المجال.
- ضرورة اعتماد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على التكنولوجيا الحديثة في معاملاتها.
- على البنوك الجزائرية وضع خطط مستقبلية واستراتيجية فعالة لما بعد فيروس كوفيد-19.

- ضرورة تحقيق الأمن العام وتجسيد روح التعاون بين السلطة والمواطنين بهدف مواجهة جائحة كورونا.
- ضرورة الالتزام بالتدابير الاحترازية التي وضعتها الحكومة الجزائرية.
- العمل على توحيد كل الجهود لتطوير وتحديث وسائل الدفع الالكترونية، وتقليل التعامل بوسائل الدفع التقليدية.
- تحديث بطاقة الدفع الالكتروني الذهبية الى بطاقة دفع لاتلامسية، وتعميم استخدامها في المحلات، ووسائل النقل المختلفة... الخ، بحيث ستكون وسيلة دفع سهلة وآمنة.
- إعطاء اهتمام أكثر من طرف السلطات النقدية الجزائرية لعملية نشر وتطوير ثقافة التعامل بوسائل الدفع الالكترونية لدى المواطن الجزائري.
- ضرورة التكافل الدولي وتطبيق العدالة في توزيع اللقاحات خاصة على الدول الفقيرة والتي انتشر فيها الفيروس بدرجة كبيرة.

أفاق الدراسة:

- أخيرا تبقى هذه الدراسة مجرد محاولة لربط وسائل الدفع الالكتروني وجائحة كورونا في العالم وبالخصوص في الجزائر، حيث من الممكن أن يكون هناك توسع في الموضوع من خلال اقتراح المواضيع التالية:
- دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الخدمة البنكية.
 - المعوقات التي تتلقاها وسائل الدفع الالكتروني والتي تحد من انتشارها.
 - مساهمة الخدمات المصرفية الالكترونية في تحقيق الخدمة المصرفية في البنوك الجزائرية.



قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. جعفر حسن جاسم، (2010)، **الاقتصاد الرقمي**، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن.
2. خضر مصباح الطيطي، (2008)، **التجارة الالكترونية والأعمال الالكترونية**، دار الجامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
3. منير نوري، (2017)، **التجارة الالكترونية والتسويق الالكتروني**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية.
4. محمد نور صالح الجداه، سناء جودت خلف، (2009)، **تجارة الكترونية**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
5. وسيم محمد الحداد، محمود إبراهيم نور، شقيري نوري موسى، صالح طاهر الزرقان، (2012)، **الخدمات المصرفية الالكترونية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانياً: المجلات والدوريات العلمية

1. أسماء كروان، وسائل الدفع الالكترونية وآليات حمايتها (الجزائر نموذجاً)، حوليات جامعة الجزائر 1، الجزء 1، العدد 30، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1.
2. أحمد جميل، كهينة رشام، (2009)، **بطاقة الائتمان كوسيلة من وسائل الدفع في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 00، المركز الجامعي البويرة، الجزائر.
3. أسماء كرغلي، عبد الله بلوناس، (2021)، **أثر جائحة كورونا على عمليات الدفع الالكتروني-مع الإشارة الى حالة الجزائر-**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17، العدد 25، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، الجزائر.
4. أحمد غبولي، الطاهر تواتية، (2020)، **دراسة تحليلية وفق نظرة شاملة لأهم آثار جائحة كورونا (كوفيد-19) على الاقتصاد العالمي -الأزمة الاقتصادية العالمية-**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد الخاص حول الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا، جامعة سطيف 01، الجزائر.
5. أسماء كرغلي، عبد الله بلوناس، (2021)، **الدفع الالكتروني كحل للتقليل من أزمة السيولة النقدية في الجزائر**، خلال **جائحة كورونا**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 21، العدد 02، جامعة أكلي محند ولحاج البويرة، الجزائر.

6. أم الخير حمودة، نخلة لبوخ، (2018)، تقييم استخدام وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية -دراسة تحليلية للفترة(2013-1999)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 03، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
7. آمنة زربوط، (2019)، دور وسائل الدفع الالكتروني في تفعيل التجارة الالكترونية مع الإشارة لتجربة الجزائر، مجلة آراء للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 01، العدد 01، جامعة البليدة، الجزائر.
8. بختة بطاهر، (2019)، توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، جامعة مستغانم، مستغانم، الجزائر.
9. خليلي أحمد، المعتز بالله لخداري، واقع وسائل الدفع الالكترونية المصرفية في البنوك الجزائرية - حالة القرض الشعبي الجزائري -، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد 36، العدد 02، جامعة زيان بن عاشور، الجلفة، الجزائر.
10. خالد رجم، خولة واصل، الويزة سعادة، (2019)، واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر "دراسة تحليلية لقطاع journal of economic growth and entrepreneurship vol 01، العدد 01، جامعة ورقلة، الجزائر.
11. رضا مختار، (2020)، الدفع الالكتروني آلية داعمة لخلق ديناميكية لتسويق الالكتروني للمنتجات الغذائية في الجزائر، مجلة معالم للدراسات الإعلامية والاتصالية، العدد الثاني، جامعة الجزائر 3، الجزائر.
12. رمزي بن الصديق، يوسف مسعودي، (2021)، وسائل الدفع الالكتروني: أدوات لتبييض الأموال أم وسائل لمجابهته، مجلة آفاق علمية، المجلد 13، العدد 03، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
13. رامي حريد، عبد الكريم تامين، (2021)، دراسة تحليلية لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد العالمي، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، الجزائر.
14. رشا مقدم، أحلام مقدم، (2021)، تحديات استخدام بطاقة الدفع الالكتروني في ظل جائحة الكوفيد-19- البطاقة الذهبية نموذجاً-، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 06، جامعة الجيلالي بونعامة-خميس مليانة-، الجزائر.
15. رفيقة صباغ، فاتح حركاتي، (2020)، تداعيات أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد الصيني، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 02، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

16. سعاد سفار طبي، حسينة شرون، (2020)، الإطار القانوني لأنظمة الدفع الإلكتروني، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 02، جامعة بسكرة، الجزائر.
17. سهام موسى، (2021)، تأثير جائحة كورونا على نمو التجارة الإلكترونية في العالم-دراسة تحليلية-، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 9، العدد 4، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
18. سعاد دعبوز، كريمة فرحي، (2021)، واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 04، جامعة البويرة، الجزائر.
19. صلاح الدين بولعراس، (2020)، الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الأنئية والمواكبة البعدية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد 05، جامعة سطيف 1، الجزائر.
20. عرايبي الحاج مداحي، نعيمة بارك، (2010)، أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكتروني في الوطن العربي الواقع والآفاق، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر.
21. عبد العزيز صحراوي، فائزة لعرف، (2020)، فعالية استخدام وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة في الوقاية من جائحة كورونا بطاقة الدفع الإلكتروني (الذهبية) لبريد الجزائر نموذجا، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
22. فاطمة بوخاري، (2021)، تحديات و ضرورة تحسين وسائل الدفع الإلكتروني لأداء البنوك في ظل جائحة كورونا- دراسة حالة الجزائر -، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 16، العدد 1، جامعة الجيلالي الياصب سيدي بلعباس، الجزائر.
23. فتيحة يوسف، بطاقات الوفاء كوسيلة للدفع الإلكتروني، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، الجزائر.
24. فطيمة الزهرة قباني، أمينة سفيان، عمار علوي، (2021)، آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي للفترة 2019/2021، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 16، العدد 03، جامعة سطيف، الجزائر.
25. كنزة تنيو، محمد دهان، (2019)، دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق جودة الحياة دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 09، العدد 03، الجزء الأول، جامعة قسنطينة، الجزائر.

26. لعلاوي نواري، حماني عبد الرؤوف، (2020)، مساهمة الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي والوقاية من جائحة كورونا في الجزائر -البطاقة الذهبية لبريد الجزائر -نموذجا-، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد 05، العدد 12، جامعة يحيى فارس، المدية، الجزائر.
27. محمد ذكي حسن، (2019)، الاقتصاد الرقمي (مزاياه، تحدياته، تطبيقاته)، مجلة روح القوانين، العدد 85، كلية الحقوق، جامعة طنطا، مصر.
28. مصطفى طويطي، (2013)، وسائل الدفع الالكتروني -دراسة قياسية لبنك القرض الشعبي الوطني، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 09، جامعة البويرة، الجزائر.
29. مختار دويبي، (2021)، وسائل الدفع الالكتروني ومدى مساهمتها في تطور التجارة الالكترونية في الجزائر، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد 07، العدد 01، جامعة مولاي طاهر-سعيدة، الجزائر.
30. محمد عبد الكريم، عبد العزيز قوراري، مصطفى صايم، (2019)، وسائل الدفع الالكترونية في البنوك الجزائرية (الواقع والآفاق)-دراسة تجارب دول المغرب العربي والدول المتقدمة-، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 03، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر.
31. مطير بن سعيد الرويحي، (2021)، تجربة المملكة العربية السعودية في مواجهة جائحة كورونا، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.
32. ميادة بلعاش، حياة بن اسماعيل، (2014)، مشروع الصيرفة الالكترونية في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السادس عشر، جامعة بسكرة، الجزائر.
33. نبيل آيت شعلال، (2019)، البطاقات البنكية وعوائق استخدامها في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية - المركز الجامعي سي الحواس-بريكة-، العدد 04، جامعة سطيف، الجزائر.
34. نصر الدين توات، (2021)، أثر جائحة كورونا (كوفيد-19) على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المنطقة العربية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، مجلد 04، العدد 01، جامعة لونيبي علي البلدية 02، الجزائر.
35. نادية طاهير، (2021)، الدفع الالكتروني في ظل جائحة كورونا-الجزائر نموذجا-، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد 02، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

36. نور الدين بن سولة، (2018)، الاقتصاد الرقمي والتجارة الالكترونية، مجلة أكاديمية فصلية محكمة تعني بالبحوث الفلسفية والاجتماعية والنفسية، المجلد 05، العدد 02، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر.
 37. نور الدين زحوي، زمالة عمر، (2018)، التحويل المالي الالكتروني: آليات التعامل والمخاطر في ظل عصنة وسائل الدفع، مجلة الاقتصاد الدولي والعمل، المجلد 01، العدد 01، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر.
 38. هاجر أميرة بورايو، (2018)، واقع استخدام البطاقات البنكية في الجزائر-دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية-، مجلة الأبحاث الاقتصادية العدد 02، جامعة البليدة 2 (مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر)، الجزائر.
 39. هشام لبزة، محمد ضيف الله الهادي، (2017)، واقع وتحديات وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد 24، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي.
- ثالثا: الأطروحات والمذكرات الأكاديمية.**
1. حمزة سلطان، حمزة حسن أرشد، (2016)، الاقتصاد الرقمي في الدولة العراقية بين النجاحات والاختافات والتحديات، أطروحة دكتوراه، كلية الفنون الجميلة، جامعة بابل، العراق.
 2. خديجة إيمان عماروش، بطاقات الائتمان في الجزائر-دراسة حالة بطاقة فيزا للدفع المسبق لبنك التنمية المحلية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس.
 3. عبد الحفيظ عبد السلام محمد صالح، حامد علي زين العابدين صالح الحاج، الصين وجائحة كورونا: من احتوائها داخليا إلى توظيفها في السياسة الخارجية، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي وسيها، ليبيا.
 4. مروة بوعكاز، رانيا ايناس بن نهار، (2021)، الصيرفة الالكترونية كمدخل لعصنة النظام المصرفي الجزائري (واقع وتحديات)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، الجزائر.
 5. مصطفى بن برونو، (2018)، دور وسائل الدفع الالكترونية وانعكاساتها على البنوك، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.
 6. نصيرة شوب، (2013)، الإدارة البنكية الالكترونية في الجزائر دراسة ميدانية حول أنظمة النقد الآلي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

7. وسام مرابطي، (2015)، آليات التسويق عن بعد في ظل التوجه نحو الاقتصاد الرقمي دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي-وكالة أم البواقي-، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، البواقي، الجزائر.

رابعاً: الملتقيات العلمية

1. رشيد بوعافية، إبراهيم مزبود، التحول الى وسائل الدفع الالكترونية وتحديات الجرائم المعلوماتية، الملتقى العلمي الدولي الرابع حول: عصنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر -عرض تجارب دولية-، المركز الجامعي-خميس مليانة، معهد العلوم الاقتصادية-المدينة، الجزائر.

خامساً: المواقع الالكترونية

1. الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال)، أثر انتشار فيروس كورونا على القطاعات في المملكة السعودية، شركة ذات شخص واحد مساهمه سعودية من مقفلة رأس المال المدفوع بالكامل، الرياض، السعودية، من الموقع،

09/05/2022 شهد بتاريخ: www.aljaziracapital.com

2. بريد الجزائر، الدفع الالكتروني، من الموقع: <https://edcarte.post.dz> شهد بتاريخ، 20/04/2022

3. سيزار ريا، (2021)، وسائل الدفع الالكترونية المتاحة في الجزائر، من الموقع، <https://tजारatuna.com> شهد بتاريخ: 20/05/2022

4. علي محمد الحازمي، (2021)، تجربة الصين والمملكة في ملف كورونا، من الموقع، <https://www-okaz> شهد بتاريخ 20/05/2022

5. موسى مرهج، (2021)، وسائل الدفع الالكترونية المتاحة في الصين، من الموقع، www.tजारatuna.com شهد بتاريخ: 27/12/2021

6. مقال حول: كيف يساهم "الدفع الالكتروني" في محاربة فيروس كورونا، أبو ظبي، 2020، من الموقع،

<https://www-skynewsarabia-com> شهد بتاريخ: 15/05/2022

7. مقال: في ظل كورونا ما أهمية الدفع الالكتروني في السعودية، (2021)، من الموقع، <https://alkhaleejonline.net> شهد بتاريخ: 27/03/2022

8. Rahaf alahmadi، مقارنة بين بوابات الدفع الالكتروني في السعودية، من الموقع، www.rewaatech.com شهد بتاريخ: 2022/03/27

<http://www.alarabia.com/>

9. موقع بنك الجزائر <http://www.bank-of-algeria.dz/>
10. موقع بنك الجزائر الخارجي <http://WWW.BEA.DZ/>
11. موقع البنك الوطني الجزائري <http://www.bna.dz/>
12. موقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية <http://www.badr-bank.dz>
13. موقع بنك المحلية <http://www.bdl.dz/>
14. موقع القرض الشعبي الجزائري <http://www.cpa-bank.dz/>
15. موقع الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط <http://www.cnepanque.dz/ar>
16. موقع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي <http://www.cnma.d>
17. موقع بنك البركة الجزائر <http://www.elbaraka-bank.com/fr>
18. موقع المؤسسة المصرفية العربية الجزائر <http://www.arabbanking.com.dz/fr/index.asp>
19. موقع بنك ناتكسيس <http://www.natxis.com/natxis/jcms/j-6/accuei>
20. موقع بنك سوسيتيه جنرال الجزائر <http://www.societegenerale.d>
21. موقع سيتي بنك الجزائر <http://online.citibank.com/us/welcome.c>
22. موقع بنك العربي الجزائر <http://www.arabbank.dz/ar>
23. موقع بنك الخليج الجزائر <http://www.ag.bank.com>
24. موقع بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر <http://www.housingbankdz.com>
25. موقع بنك السلام الجزائر <http://www.alsalamalgeria.com>